جامعة مولود معمري – تيزي وزو –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية

مذكرة بعنوان:

دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006 – 2014)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في: دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن

إعداد الطالب: ناصر بوعلام **إشراف الدكتور: محمد سي بشير**

أعضاء اللجنة المناقشة:

أ. د كريم خلفان، أستاذ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ..... رئيسا
د. محمد سي بشير، أستاذ محاضر (أ)، جامعة مولود معمري تيزي وزو .....مشرفا ومقررا
أ. د عبد الوهاب بن خليف، أستاذ، جامعة الجزائر 3 .....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 07 افريل 2016

شكر و عرفان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف، الأستاذ "محمد سي بشير "، على توجيهاته ونصائحه القيمة، كما أتوجه بالشكر كذلك إلى كل أساتذتنا بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة تيزي زوز عرفانا بمجهوداتهم.

الإهداء

اهدي عملي هذا إلى أحب و أعز شخصين في حياتي:

-أمي و أبي-

إلى إخوتي سندي و عوني

إلى كل زملائي في جامعة تيزي زوز

وإلى كل أصدقائي من قريب او من بعيد

واللائحة طيلة لا تفي الورقة لشكركم على سندكن ودعمكم لي.

ن .بوعلام

الملخص:

الكلمات المفتاحة: الجزائر، الساحل الإفريقي، الدور، الأمن الإقليمي، التهديدات، الدولة المحورية.

- تحليل الوضع الجيوأمني لمنطقة الساحل يحيلنا إلى مجموع التهديدات التي تعتري هذا الفضاء والتي توصف بالتعقيد نظرا لطبيعتها ومصدرها، فالجزائر ونظرا لإدراكها لجوارها الإقليمي الهش المصاحب لتنامي التهديدات الأمنية المحيطة بها يجعلها أمام إمكانية انكشاف استراتيجي نظرا لنفاذية وميوعة الحدود الناتجة عن الفشل الدولاتي الذي تعرفه اغلب دول الجوار. فالجزائر التي تعتبر قوة اقليمية لها مكانة جيوتاريخية وجيواستراتيجية في الساحل تسمح لها بلعب دور أو عدة أدوار في منطقة الساحل: من دور الدولة المصدرة للاستقرار الى دور الدولة المبادرة، وهذا دون اغفال كونها الدولة المحورية في المنطقة وهذا ما تم تبايانه كميا عبر منهج قياس قوة الدول، الذي أفرز وبين أن الجزائر لها من القوة ما يسمح لها بلعب هذه الأدوار وهذا بهدف تحقيق أمنها الاقليمي، والذي يستند على مقاربة شاملة وجماعية، مبنية على تصور أساسه ان الأمن في منطقة الساحل لا يمكن تحقيقه وفق مقاربة صلبة فقط، وهذا ما تؤشر له دعوتها الى ضرورة دمج الأمن والتنمية، مع الإستناد إلى الحلول التفاوضية والسلمية وهي المقاربة الكفيلة باستدامة الامن في المنطقة، خاصة أن ما هو أمني هو في نفس الوقت: إنساني، بيئي، ثقافي، اقتصادي، مجتمعي...يحدث هذا بعد التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن، وهو ما يجعل الجزائر تعمل على لعب دور إقليمي وفق مقاربة شاملة، لكن دون إقصاء وهو ما يحيلنا إلى مقاربة جماعية في مواجهة التهديدات القائمة، نظرا لطبيعة التهديدات وصعوبة البيئة الذي تنشط وتتواجد فيه، ما يدفع بالجزائر إلى التعاون مع فواعل أخرى لتحقيق الأمن الإقليمي، مع تفادي عسكرة منطقة الساحل والدخول في مسارات أمننة القضايا التي تشهدها، هذا ما يقودنا إلى التفرقة بين الإدراك والإدارة الجزائرية لقضايا الفضاء الساحلي، مع تلك التي تقوم بها الفواعل والقوى الأخرى، والتي ترتبط بالمصلحة أولا وليس تحقيق الأمن في المنطقة ذاتها، وهذا ما تبينه المقاربات العديدة التي تجسد إدراك هذه الفواعل لقضايا البيئة الجيوامنية في الساحل الإفريقي، إلا ان أغلب هذه الفواعل أقرت بمكانة الجزائر المحورية في المنطقة واعتبرتها الدولة التي تملك مفاتيح حل الأزمات القائمة رغم عديد التحديات والعراقيل التي تعتري الدور الجزائري، إلا أن الأمن سبقى ويظل مطلب أساسي ورئيسي في الإعتبارات المصلحية للجزائر في عمقها الاستراتيجي الساحلي.

Résumé:

Mots clés : l'Algérie, Sahel, le rôle, les menaces, la sécurité régionale, Etat pivot.

-La situation géo-sécuritaire au Sahel, nous amène à la somme des menaces qui minent cet espace et qui sont qualifiées de complexe. Ainsi, l'Algérie avec sa proximité avec cet axe de la fragilité est, elle-même, perçue en tant qu'état fragile, ce qui induit, comme résultante de cette situation, la possibilité d'un brasier sécuritaire que pourraient exploiter les groupes terroristes pour instaurer un climat d'insécurité chronique.

L'Algérie, perçue comme une puissance régionale occupe une place géo-historique et géostratégique dans le Sahel, ce qui a été quantifié à travers « l'approche pour mesurer la puissance des Etats», qui a confirmé que l'Algérie a les moyens de sa politique, ce qui lui permet de jouer des rôles et ce afin de garantir la sécurité et la stabilité régionale, Dont le rôle de l'Etat exportateur de la stabilité, de l'Etat initiateur… Et ce, sans négliger son statut d'Etat pivot dans la région. Le rôle régional de l'Algérie est basé sur une approche globale et collective, sachant que la sécurité dans la région du Sahel ne peut être réalisée avec l'approche militaire seulement, mais en se basant sur l'articulation entre la sécurité et le développement, et ensuite invoquer la nécessité de résoudre les crises par les négociations et les solutions pacifiques. C'es l'approche qui assurera la pérennité de la sécurité dans la région, vu l'expansion qu'a connue le concept de la sécurité pour englober, en même temps les facteurs: environnemental, culturel, économique, humain, écologique et sociétal … Ce qui fait que l'Algérie opère avec une approche globale, mais sans exclusion ce qui nous renvoie à une approche collective pour résoudre ces menaces existantes et réelles, en raison de la nature des menaces et de la difficulté de l'environnement ou elles opèrent. Ce qui pousse l'Algérie à coopérer avec d'autres acteurs afin d'assurer la sécurité régionale, tout en évitant la militarisation et la securitisation des problèmes que connaît la région. Ce qui nous conduit à distinguer entre la perception et la gestion de l'Algérie des crises sécuritaires qui marquent l'espace sahélien, avec celles menées par d'autres acteurs, qui ont associé leur gestion avec la réalisation de leur intérêt et non pas assurer la sécurité dans la région elle-même. Mais La plupart de ces acteurs ont reconnu le statut central de l'Algérie dans la région, de même il est

considéré comme l'Etat qui détient les clés de la résolution des crises. Et ce malgré les nombreux défis et obstacles qui entrave le(s) rôle(s) de l'Algérie, mais la sécurité demeure une exigence fondamentale et primordiale dans les considérations d'intérêt propre à l'Algérie dans sa profondeur stratégique.

فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط والملاحق:

1/الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	معطيات حول القدرة الإقتصادية للدول محل الدارسة	173
(02)	معطيات حول القدرة العسكرية للدول محل الدارسة	175
(03)	معطيات حول القدرة الإتصالية للدول محل الدارسة	176
(04)	معطيات حول القدرة الحيوية للدول محل الدارسة	177
(05)	معطيات حول القدرة السياسية للدول محل الدارسة	179
(06)	معطيات حول الإرادة القومية للدول محل الدارسة	180
(07)	معطيات حول القدرة الدبلوماسية للدول محل الدارسة	182
(08)	مثال عن خطوات حساب مؤشر لقوة الدولة	183

2/الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	واقع التنمية البشرية في دول الميدان الساحلي	30
(02)	ترتيب دول الميدان الساحلي حسب دليل التنمية البشرية **2012**	32
(03)	عناصر ومؤشرات قياس قوة الدول	39
(04)	وزن عناصر القدرة الإقتصادية	43
(05)	ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الإقتصادية	44
(06)	وزن عناصر القدرة العسكرية	45
(07)	ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة العسكرية	45
(08)	وزن عناصر القدرة الإتصالية	46
(09)	ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الإتصالية	46
(10)	وزن مؤشرات القدرة الحيوية (الخصائص السكانية والبشرية و الوجود الإقليمي)	47
(11)	ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الحيوية	48
(12)	عناصر القدرة السياسية	49
(13)	ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة السياسية	50
(14)	وزن عناصر الإرادة القومية	51
(15)	ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات الإرادة القومية	52
(16)	وزن عناصر القدرة الدبلوماسية	52
(17)	ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الدبلوماسية	53
(18)	وزن قوة الدول محل الدارسة عام **2013**	54

3/الخرائط:

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
(01)	موقع الساحل الإفريقي	20
(02)	الدول المحور في الاستراتيجية الأمريكية	59
(03)	مناطق أبار النفط في مالي والنيجر	111
(04)	التواجد العسكري الفرنسي في افريقيا	126

4/الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	مكانة الجزائر كفاعل محوري وقائد اقليمي في الساحل	62
(02)	مفهوم الدور في العلاقات الدولية	70
(03)	الأدوار التي تلعبها الجزائر إقليميا	82

فهرس المحتويات .....

مقدمة .....

الفصل الأول: واقع منطقة الساحل مع النظر في إمكانيات وقدرات الجزائر 09

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل وواقع البيئة الأمنية فيها 10

أولا: مفهوم الأمن من مقاربة الأمن العسكري إلى مقاربة الأمن الشامل 10

ثانيا: الدلالات الجيوسياسية لمنطقة الساحل، وإدراكات الفواعل لهذا الفضاء 18

ثالثا: البيئة الأمنية في الساحل وتنامي مخاطر انكشاف استراتيجي للجزائر جنوبا 23

المبحث الثاني: دراسة في إمكانيات الجزائر و مكانتها في إطارها الإقليمي 34

أولا: الإطار المعرفي للقوة ودورها في بناء مكانة الدول..... 34

ثانيا: قياس قوة الجزائر مقارنة بالوحدات الإقليمية المجاورة 41

ثالثا: مكانة الجزائر في فضائها الإقليمي وعمقها الإستراتيجي الساحلي 56

خلاصة الفصل الاول..... 62

الفصل الثاني: دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيوسياسية..... 64

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير 65

أولا: مقاربة الدور في السياسة الخارجية 65

ثانيا: محددات ومرتكزات السياسة الخارجية للجزائر 73

ثالثا:التحديات والتوجهات الجديدة للجزائر في سياستها الخارجية 78

المبحث الثاني: أبعاد التحرك الجزائري إقليميا وعملية إعادة إحياء الدور الريادي..... 83

أولا:البعد التنموي والإنساني 85

ثانيا: البعد الأمني والسياسي 90

ثالثا: البعد الدبلوماسي، القيمي الحضاري 99

رابعا: الدور الهوياتي للجزائر في الساحل 106

خلاصة الفصل الثاني 108

الفصل الثالث: رهانات الدور الإقليمي للجزائر ومكانتها مقارنة بأدوار الفواعل الأخرى 110

المبحث الأول: مقارنة الدور الجزائري بالأدوار والإدارات الأجنبية لقضايا الفضاء الساحلي 111

أولا: المقاربات الإقليمية (الاتحاد الافريقي) وما دون الإقليمية (CEDEAO) 114

ثانيا: المقاربات الدولاتية (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة) 119
ثالثا: المقاربات المنظماتية (ONU - UE) 138
المبحث الثاني: مستقبل الدور الجزائري في ظل الرهانات التي تطبع الساحل الإفريقي 144
أولا: الآثار الإيجابية للدور الأمني الإقليمي للجزائر: إقرار الأمن والإستقرار الإقليمي..... 145
ثانيا: تحديات ومعوقات الدور الأمني الجزائري، ومخاوف الإنكشاف الأمني جنوبا 153
خلاصة الفصل الثالث 168
خاتمة 170
ملاحق الدراسة 173
قائمة المراجع..... 186

مقدمة

مقدمة:

تشير البيئة الأمنية الراهنة في منطقة الساحل إلى وجود هشاشة أمنية تطبع اغلب الوحدات السياسية المشكلة لهذه المنطقة، والتي تعرف على أساس أنها تدخل ضمن الدائرة الأمنية الإقليمية للجزائر أو ضمن الجوار الأمني، خاصة ما تعلق منها بدولة مالي، ليبيا، النيجر وموريتانيا باعتبارها الدول التي تعرف عجزا وفشلا، وبتعبير آخر فإنها تشكل ما يعرف بالعمق الاستراتيجي الصحراوي أو الساحلي للجزائر. الواقع الذي جعل من الساحل الإفريقي أكبر منطقة رمادية تشهد هشاشة أمنية هيكلية ما جعل الجزائر تواجه تحديات كبيرة خاصة في تأمين حدودها الجنوبية، ما يعزز من إمكانية الإنكشاف الإستراتيجي للتهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية القادمة من الجنوب، من هنا فان للجزائر وبحكم تاريخها إمكاناتها وموقعها الجيواستراتيجي، فإن هذا يحتم عليها لعب دور أساسي في مواجهة الوضع القائم من خلال إدراة القضايا الأساسية التي تطبع الفضاء الساحلي وبالأخص دول الجوار أو التي تعرف بدول الميدان، يحدث هذا في ظل واقع تتداخل فيه المشاريع، الإدراكات والفواعل الأجنبية لإدارة القضايا التي تشغل منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد الإنفلات الأمني الحاصل في أغلب دول هذه المنطقة.

المشكلة البحثية:

يدفعنا الوضع الأمني الذي يميز منطقة الساحل إلى طرح عديد التساؤلات حول الدور المخول للجزائر لعبه، في ضوء معطيات البيئة الأمنية والجيوسياسية الإقليمية التي تطبع هذا الفضاء، عليه:

– فيما يتمثل دور الجزائر الإقليمي الذي يتوجب عليها لعبه في ظل الأوضاع الأمنية الهشة في الساحل الإفريقي، الواقع الذي يصاحبه تنامي مخاوف انكشاف استراتيجي للتهديدات في عمقها الصحراوي؟ وما هي مكانة الجزائر في عمقها الاستراتيجي الساحلي في ظل وجود ادراكات ومشاريع أجنبية مغيبة لمكانة الجزائر في لعب دورها الإقليمي، وفي قضايا تخص عمقها وأبعادها الجيواستراتيجية؟

التساؤلات الفرعية:

1. كيف لإدراك واقع البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي، من تنامي التهديدات الأمنية واحتمال انكشاف استراتيجي أمني أن يدفعا بالجزائر إلى لعب دور أكبر مع تحمل أعباء ومسؤوليات تتوافق مع التهديدات القائمة والرهانات القادمة، انطلاقا من مكانتها كفاعل إقليمي محوري؟.
2. ما هي محددات، مرتكزات وأبعاد السياسة الإقليمية للجزائر؟ وما هو الدور أو الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجزائر لتحقيق الأمن و إقرار الاستقرار في منطقة الساحل؟.

3. ما هو مستقبل الدور الجزائري في ظل التحديات والرهانات التي تطبع الفضاء الساحلي، وهل نحن أمام تعاون أم صراع بين الفواعل والقوى على اختلاف أدوارها في إدارة أزمات هذا الفضاء الذي تتقاطع فيه المدركات و المصالح؟

فرضيات الدراسة:

1. تأزم الوضع الأمني في الساحل الإفريقي يشير إلى كون التهديد بشكله اللاتماثلي ابرز تحدي إقليمي لدول المنطقة، و أولها الجزائر بحكم موقعها وعمقها الساحلي.
2. التعرف على مكانة الجزائر الإقليمية، استنادا إلى منهج قياس القوة، تجعل الجزائر قادرة على أن تلعب دورا إقليميا، يمكنها من مواجهة التهديدات القائمة والتحديات المحتملة، التي تميز منطقة الساحل الإفريقي.
3. الأبعاد والآليات التي يستند عليها دور الجزائر الإقليمي، إضافة إلى المبادئ والتوجهات الأساسية للجزائر في سياستها الإقليمية، يمكنها من لعب دور محوري في مواجهة التهديدات القائمة في الساحل، وهذا مقارنة بادوار الفواعل الأجنبية أو الإقليمية الأخرى.

الدراسات السابقة:

– مقال **قوي بوحنية** الذي يحمل عنوان: "**الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي**"، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، أشار فيه إلى الدور المحوري للجزائر في منطقة الساحل، مع مقارنة هذا الدور بأدوار دول أخرى منها فرنسا بالأساس والمغرب الذي يلعب دور المعرقل أكثر من لعبه دور المبادر أو الوسيط في حل أزمات المنطقة، كما تطرق إلى تبعات موقف الجزائر الحالي من الأزمات التي تشهدها المنطقة، لكن المقال لم يشر إلى مرتكزات هذا الدور أو تبرير ما يؤشر لكون الجزائر قوة إقليمية؟، وما هي مكانتها و إمكاناتها؟، وما هي العوامل التي تمكنها من لعب دور محوري و التحول إلى لاعب وفاعل إقليمي؟.

–كتاب "**محمد بوعشة**" المعنون: "**الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية: احباط طموح قوة إقليمية افتراضية**"، تناول فيها الباحث بنظرة نقدية مكانة الجزائر الإقليمية واعتبارها قوة اقليمية افتراضية، فهي لم تستطع الربط بين النزعة الاقليمية التي تمليها العوامل الجغرافية ومصالحها الوطنية إمكاناتها وطموحات اطاراتها، وبين العوائق الداخلية التي عرفتها أساسا خلال تسعينات القرن الماضي. إلا أن الواقع الحالي في منطقة الساحل تضع الجزائر في منطقة الحدث الإقليمي، ما يدفع بها إلى أن تستعد لمواجهتها، ولو تطلب الأمر ضربات استباقية والذهاب وراء الحدود، في إشارة منه إلى إعادة النظر

في العقيدة الأمنية الجزائرية، وهذا دفاعا عن أمنها القومي، حدودها ومصالحها. لكن ما لفت انتباهنا هو اهتمام الباحث واقتصار تحليله على تأثير البيئة الداخلية في صنع القرار الخارجي ليكون بذلك المحدد الذي طغى على الإعتبارات الخارجية التي تحكم سير السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا فكرة القوة الاقليمية الإفتراضية يبقى مجرد حكم شخصي على سياسة خارجية لها ما انجزت وعليها ما لم تسطع استغلاله. لكن فيه اعتراف بكون الجزائر قوة اقليمية متسائلا حول كيف يمكن التحول الى هذه المكانة أي تفعيل القدرات والموارد الكامنة والفعلية للتحول الى مكانة القوة الاقليمية.

- مقال "Laurence Aïda Ammour " الصادرة في مجلة: « Stability » والمعنونة: « **Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis** »، يمكن اعتبار هذا المقال بمثابة دراسة نقدية لدور الجزائر الحالي في منطقة الساحل، فهو يعتبر أن الجزائر وجدت صعوبة بالغة في التكيف مع حجم التغيرات الإستراتيجية المتسارعة في المنطقة العربية والصحراوية، معتبرة أن الجزائر تحاول التعامل مع مسائل معقدة وحديثة لكن بذهنية قديمة: « Algeria tries to keep on with old solutions for new and more complex problems »، لكن لم تتطرق الباحثة إلى مكانة الجزائر وحتى حجم الإيجابيات التي تولدت عن مواقف وأدوار عديدة تبنتها في سياسيتها الخارجية، ما تعلق منه بالأزمة في ليبيا ومالي، وهذا بشهادة القوة الكبرى التي تعتبر أن مفاتيح حل الأزمات في الساحل تبقى بيد الجزائر نظرا لإعتبارات عديدة.

- **مقال** حمل عنوان: « **Pivotal States and U.S .Strategy** »، ألفه كل من: Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy، الصادر في 1996، عن مجلة: **"الشؤون الخارجية"**، تحدثوا فيها عن **إستراتيجية الدولة المحورية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أين اعتبر الباحثون أن الجزائر مرشحة لكون دولة محورية إقليمية وهذا بالإستناد إلى مؤشرات واضحة، منها: التقدم الاقتصادي المستمر، عدد كبير من السكان، الموقع الجغرافي والإمكانات الاقتصادية. كذلك من بين ما يحدد الدول المحورية هو قدرتها في التأثير على الإستقرار الإقليمي والدولي. بمعنى أن انهيارها سيولد الفوضى عبر الحدود الهجرة، العنف الطائفي، التلوث والمرض، تجدر الإشارة إلى أن التقرير صنف الجزائر كدولة محورية في منطقة شمال إفريقيا، رغم كونها في تلك الفترة في أزمة داخلية.

- **دراسة:** "Salim Chena"، الصادرة في 2013 عن:« **IFRI** »، والتي تحمل عنوان: « **L'Algérie et son Sud, Quels enjeux sécuritaires** »، تحدث فيها عن الإمتداد التاريخي والجيوسياسي للجزائر في الساحل، لكن حجم التغيرات الجيوسياسية الإقليمية الحاصلة حاليا أبرزت مكانة الجزائر كقوة إقليمية، ما يدفع بها إلى إعادة تعريف مجالها الجيوسياسي الساحلي، خاصة وأن التهديدات

الحالية تمس بأمن واستقرار الجزائر والمنطقة ككل، الأمر الذي يفرض على الجزائر لعب دور في مواجهة هذه التهديدات والتحديات وفق إستراتيجية واضحة تواكب حجم التغيرات المتسارعة في المنطقة.

- **مقال:** "K. J. Holsti"، المعنون: **« National Role Conceptions in the study of foreign policy»، الصادر في 1970 عن:** « International Studies Quarterly »، والذي يعتبر من ابرز المصادر التي تناولت مقاربة الدور وإسقاطها في الدراسات المتعلقة بتحليل السياسية الخارجية للدول، وهذا بعدما كانت هذه المقاربة مقتصرة فقط على الدراسات الاجتماعية.

- **كتاب** لمجموعة من المؤلفين تحت عنوان: **« Role theory in international relations »**

حيث يعتبر من احدث وأبرز الكتب التي ركزت على الدور واعتباره نظرية من نظريات العلاقات الدولية، قام فيه الكتاب كل بإسهاماته بتعريف النظرية ودورها في تحليل السلوك الخارجي للدول مع إسقاط هذا على عديد من الدول والقوى في النسق الدولي.

الإطار الزماني:

ينحصر مجال الدراسة ما بين (2006 – 2014،) أي بعد بداية تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي الذي تزامن مع انهيار الدولة المالية، رغم أن دور الجزائر في هذه المنطقة يعود إلى ما قبل 2012، ولربما اتفاق تمنراست في 2006 خير دليل على إدراك الجزائر إلى ما ستؤول إليه الأمور حين عملت على خلق تنمية مستدامة في شمال مالي، المنطقة التي تشهد هشاشة أمنية وتنموية حاليا لتتسارع الأمور وتنفلت أكثر وتتحول على إثرها مالي إلى دولة فاشلة، ساهمت في هذا عديد المتغيرات منها تنامي نشاط الجماعات الإرهابية (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) والجماعات الإجرامية باختلاف أشكالها ثم تبعات الربيع العربي وتسريب الأسلحة الليبية إلى يدي الجماعات الإرهابية والإجرامية المتحالفة فيها بينها، لتحولا منطقة الساحل وشمال إفريقيا إلى منطقة تشهد انكشاف استراتيجي غير مسبوق.

الإطار المكاني:

منطقة الساحل الإفريقي تشير إلى تلك المنطقة التي تفصل شمال إفريقيا عن إفريقيا جنوب الصحراء لكن دراسة الدور الإقليمي للجزائر يدفع بنا إلى حصر مجال الدراسة في ما يعرف بدول الميدان، والتي ترتبط أمنيا مع الجزائر في إطار ما يعرف بقيادة الأركان العملياتية المشتركة والتي تشمل كل من: مالي النيجر، الجزائر، موريتانيا.

مناهج البحث:

– **المنهج المقارن:** يسمح لنا بمقارنة دور الجزائر الإقليمي في مواجهة وإدارة التحديات الأمنية المحيطة بها مقارنة بإداراة فواعل أخرى لأزمات منطقة الساحل، على غرار فرنسا أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

– **المنهج الإحصائي:** اعتمدنا على هذا المنهج عبر تطبيقنا لجملة من العمليات الإحصائية، على غرار: المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، التباين... وهذا عند تطبيقنا **لمنهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي– الاسرائيلي**، بهدف تحليل قدرات الدول (عينات الدراسة)، في إطار علاقة تربط بين أطراف عديدة، الأمر الذي يسمح لنا بقياس توازن القوى في لحظة زمنية معينة.

– يضاف إلى هذا جملة من الخطوات والمراحل المنهجية منها: الوصف، التحليل والتفسير وهذا حسب اعتبارات "مادلين غراويتز"، في كتابها :"منطق البحث في العلوم الاجتماعية"، التي لا ترى في هذه الخطوات مناهج بل ما هي إلا مراحل للبحث العلمي.

أهداف الدراسة:

الأهداف الذاتية:

- إثراء المكتبات بهذا النوع من الدراسات التي تبحث في مكانة الدول وأدوارها سواء الدولية أو الإقليمية، خاصة ما تعلق منه بالجزائر ودورها في الفضاء الساحلي؛
- التعرف على مكانة الجزائر ضمن الترتيبات الأمنية والجسوسياسية الإقليمية، وهذا من خلال مؤشرات علمية تسمح لنا بادراك دور الجزائر على ضوء هذه التحولات العميقة التي تشهدها منطقة الساحل؛
- النظر في محددات ومرتكزات الدور الجزائري، التي من خلالها يمكن التعرف على مكانة ودور الجزائر من حيث اعتبارها قوة إقليمية معترف بها؛
- الرغبة في إعطاء مكانة للجزائر يكون بالإستناد إلى معطيات علمية في كونها قوة إقليمية، وليس من خلال أحكام قيمية تنبع من معطيات ذاتية تكون بعيدة كل البعد عن الروح العلمية.

الأهداف الموضوعية:

- تحليل واقع البيئة الأمنية الإقليمية الساحلية، على اعتبار أنها تمثل امتداد جغرافي وعمق استراتيجي للجزائر؛
- التعرف على مكانة، إمكانات الجزائر ودورها كفاعل إقليمي؛

- النظر في أدوار الفواعل الأجنبية لقضايا الفضاء الساحلي، ومقارنتها بالدور الجزائري؛
- تحليل مآلات دور الجزائر الإقليمي في ضوء معطيات البيئة الأمنية الإقليمية.

أهمية الدراسة:

في ظل الأحداث الأمنية المتسارعة التي تشهدها منطقة الساحل من انفلات أمني وهشاشة أمنية مزمنة تأصل لمنطقة رمادية تشهد دولها فشلا وعجزا، الأمر الذي يوحي إلى أن الجزائر مطوقة استراتيجيا بالتهديدات خاصة من جوارها الإقليمي جنوبا، أي منطقة الساحل الإفريقي، من هنا فإن الجزائر توجد أمام ضرورة التحرك لإدارة قضايا هذا الفضاء، بحكم موقعها الاستراتيجي، وبحكم أن التهديدات بشكلها اللاتماثلي، يمس بأمن واستقرار ليس فقط منطقة الساحل بل حتى بمنطقة شمال إفريقيا، من هنا فإن دراستنا تركز على إدراك واقع البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر ثم التعرف على قدرات وإمكانيات الجزائر الأمر الذي يمكننا من تحليل الدور الإقليمي للجزائر، ومن ثم إمكانية مقارنته مع أدوار الفواعل الأخرى لقضايا منطقة الساحل، وبالتالي استنباط مكانة الجزائر كقوة إقليمية، وكذا النظر في رهانات دورها الإقليمي المستقبلي في ظل معطيات البيئة الإقليمية المميزة لمنطق الساحل.

تقسيمات الدراسة:

1. دراسة الوضع الحالي لمنطقة الساحل مع النظر في إمكانيات الجزائر:

الانطلاق في البحث يدفعنا إلى التعرف على منطقة الساحل، من حيث إعطائها تعريفا ذو دلالة جيوسياسية، مع النظر في الإدراكات المختلفة للفواعل والقوى الدولية لهذا الفضاء، والمرتبطة عادة بالمصلحة الخاصة بكل منها، ثم التعرف على البيئة الأمنية التي تطبع هذه المنطقة من مصدر، طبيعة وشكل التهديدات، ثم التركيز على دراسة تأثير المعطيات الجيوامنية هذه على الأمن الإقليمي والجزائري بوجه الخصوص.

ثم الانتقال في مبحث ثاني إلى دراسة الجزائر من حيث الإمكانيات وهذا من خلال مؤشرات قياس القوة المادية والمعنوية، ومقارنتها بقوة الفواعل الإقليمية الأخرى، وهذا بهدف التأكد من فرضية كون الجزائر قوة إقليمية، ما يسمح لها باكتساب مكانة تمكنها من لعب دور أو مجموعة من الأدوار في ظل معطيات البيئة الجيوسياسية القائمة.

2. دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيوسياسية:

الحديث عن مكانة الجزائر الإقليمية يدفعنا إلى البحث عن توجهاتها الإقليمية في سياستها الخارجية، وهذا عند تحليل الإطار النظري المتعلق بمقاربة الدور في تحليل السياسة الخارجية، ثم تحليل السياسة الخارجية من حيث الثبات والاستمرارية، ومن ثم إدراك التوجهات والتحديات الجديدة للتي تفرضها تعقيدات النسق الدولي على الجزائر في توجهاتها الخارجية والإقليمية، خاصة وأن الجزائر وجدت نفسها في معضلة التوفيق بين مبادئها ومقتضيات البيئة الجيوسياسية، أي بين المعيارية والعقلانية الجيوسياسية وهو الأمر الذي يتجلى في طريقة تعاطي الجزائر مع هذه التحولات الجيوامنية والجيواقتصادية في جوارها الإقليمي من حيث مجالات تحركها الإقليمي في أبعادها الأمنية، الاقتصادية، التنموية، الدبلوماسية والقيمية... وهذا في مبحث ثاني لندرك من وراءه أهمية الجزائر في مواجهة التهديدات القائمة، حل النزاعات الخاملة، وحتى في دورها كوسيط في عمليات بناء الثقة وتدعيم السلام...في منطقة الساحل، كل هذا يؤسس لمكانة الدولة المحورية للجزائر في عمقها الساحلي.

3. رهانات الدور الإقليمي للجزائر ومكانتها مقارنة بادوار الفواعل الأخرى

بعد التعرف على مكانة ومدركات الجزائر للبيئة الإقليمية التي تتواجد فيها، فإننا في المبحث الأول سنعمل على **مقارنة كل هذا مع ادوار الدول والفواعل الأخرى لواقع البيئة الأمنية لمنطقة الساحل**، وهذا استنادا إلى مقاربات، منها المقاربات الإقليمية (الإتحاد الإفريقي)، وما دون الإقليمية (CEDEAO)، ثم المقاربات الدولاتية (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة)، وأخيرا المقاربات المنظماتية (ONU – UE) أما المبحث الثاني فانه يتمحور حول **مستقبل الدور الجزائري في ظل الرهانات التي تطبع العمق الاستراتيجي الساحلي**، والذي اعتمدنا فيه على تحليل واقع ومستقبل ورهانات الدور الأمني الإقليمي للجزائر، سواء من بقاء الجزائر على نفس التوجه الإقليمي الذي يتسم بالدعوة إلى الحلول السلمية والسياسية للازمات التي تعرفها دول المنطقة، والإكتفاء بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو العمل على أداء ولعب دور قوة إقليمية ودولة محورية في المنطقة مع العمل على حل الأزمات العالقة ومواجهة التهديدات والتحديات الأمنية بكل واقعية وعقلانية، او العكس الذي يكمن في احتمال تزايد درجة الانفلات الأمني، والذي تكون فيه الجزائر عاجزة عن تحقيق أمنها نظرا لتزايد حجم الانفلات الأمني الحاصل، يصاحبه تدخل الفواعل الأجنبية في المنطقة وتزايد نفوذها مقابل تناقص دور وتأثير الجزائر على القضايا الأساسية، التي هي في الأساس تتبع لعمقها الإستراتيجي الصحراوي.

الفصل

الأول

الفصل الأول: واقع منطقة الساحل مع النظر في إمكانيات وقدرات الجزائر

- البداية تكون بإبراز أهم ما طبع دراسة النظريات الأمنية، من حيث التطور في المقاربات التي تخص هذا الحقل، وكذا حجم التحول الذي ميزها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين أصبح الحديث يدور حول مقاربة للأمن الشامل بإبعادها السبعة، الأمر الذي نظرت له مدرسة كوبنهاجن، وكذا الأجندة من اجل الأمن وكذا تقرير برنامج الأمم المتحدة من اجل التنمية الصادر في 1994، وما هذا التحول إلا نتيجة للتغير الحاصل في مضمون كل من القوة والتهديد، سواء من حيث المصدر أو الطبيعة، أين أصبحت القوة مفهوم شامل ومركب، تعدت بذلك ما يحصرها في البعد العسكري، الأمر نفسه بالنسبة للتهديدات التي تعدت المفهوم الصلب الذي يحصرها في التهديدات العسكرية، و التحول البارز هنا يمكن في تحول الإنسان إلى مركز كل اهتمام وبالتالي وحدة التحليل الأساسية في الدراسات الأمنية.

ثم الانتقال إلى التعرف على الإطار المكاني للدراسة التي تنحصر في منطقة الساحل وبالأساس العمق الصحراوي للجزائر، من حيث النظر في الدلالات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لهذه المنطقة، ثم تحليل مخرجات الوضع الأمني الراهن وتأثيره على الأمن الوطني للجزائر الذي يواجه مخاطر وتحديات انكشاف استراتيجي جنوبا، الأمر الذي يدفعنا إلى النظر في طريقة تعاطي الجزائر مع هذا الوضع من خلال النظر في قدرات وإمكانيات الجزائر في مواجهتها لهذه التحديات والتهديدات الأمنية وهو ما يتوافق مع ما تملكه من قوة، تسمح لها بتبوء مكانة الدولة المحورية، وبالتالي إمكانية الحديث عن دور إقليمي جزائري يتطابق مع إدراكها وإدارتها للأوضاع التي تطبع وتميز منطقة الساحل.

1. المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل و واقع البيئة الأمنية فيها

أولا: مفهوم الأمن: من مقاربة الأمن العسكري إلى مقاربة الأمن الشامل

1-ضبط مفهوم الأمن:

الأمن في مفهومه البسيط يشير إلى انتفاء مظاهر: الخوف، القلق أو التهديد، فحسب "**روبرت مكنمارا**" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن"، فإن هذا الأخير يعني التنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، فالأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن"[(1)]، الأمر الذي يوحي بتجاوز البعد العسكري في تعريف الأمن وتجاوزه لاشتمال الجانب الاقتصادي. أما حسب **أمين هويدي**، فالأمن هو عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية.[(2)] حيث يتجاوز هذا التعريف الاعتبار العسكري لمفهوم الأمن. وكذا **دومينيك دافيد (Dominique David)**، الذي يشير إلى أن الأمن هو ذلك الوضع الذي لا يكون فيه الفرد أو المجموعة في حالة هشاشة، التهديد غير وارد، وأننا نملك الإمكانات لمواجهته، وحالة الأمن هذه يمكن تحقيقها من خلال إتباع مجموعة من السياسات من بينها سياسات الدفاع.[(3)]

- لكن من بين أكثر التعاريف التي نالت إجماع عديد المفكرين والمتخصصين في الدراسات الأمنية نورد تعريف **ارنولد والفرز.** في مقال له تحت عنوان الأمن الوطني كمصطلح غامض: "National Security as an Ambiguous Symbol"، يشير إلى التعريف التالي: الأمن في معناه الموضوعي، يقيس غياب التهديد على القيم المكتسبة، و في معناه الذاتي غياب الخوف من أي هجوم على القيم.[(4)]

فالمختصون في القضايا الأمنية يجمعون على الحد الأدنى من المعايير الثلاثة المقدمة من طرف ولفرز كمحاولة لتعريف الأمن، حيث يفترض من أية مجموعة الحفاظ على قيمها المركزية المكتسبة، غياب

---

[1]- روبرت ماكنامارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970، ص 125.

[2]- نواف قطيش، **الأمن الوطني و إدارة الأزمات**، عمان: دار الراية، 2009، ص. ص 17 – 18.

[3] - David DOMINIQUE, **SECURITE : L'APRES-NEW YORK**, Paris : Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2002, p 09.

[4] - Arnold WOLFERS, « NATIONAL SECURITY AS AN AMBIGUOUS SYMBOL », **Political Science Quarterly**, Vol. 67, N°. 4. 1952, p 485.

التهديدات ضدها، وتسطير أهداف سياسية من أجلها.

لهذا فحسب "**شارل فيليب دافيد**" فإن التعاريف المقدمة للأمن يلاحظ أنها متباينةو مختلفة، لكن ترتكز في مجملها على: غياب الحرب، استمرار مصالح الدولة، الحفاظ على القيم المركزية، القدرة على البقاء التصدي للهجوم، تحسين ظروف العيش، تقوية الدولة، انتفاء التهديدات، فعل الخطاب، انعتاق الإنسان... كما أنه غياب التهديد العسكري أو غير العسكري الذي قد يمس بالقيم المركزية التي يحاول الفرد أو الجماعة ترقيتها والحفاظ عليها، الأمر الذي لا يستبعد اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية. [1]

أما حسب "باري بوزان" فأن الدراسات الأمنية تتمحور حول أربعة أسئلة أساسية تتمثل في:

أ. ما هي وحدة التحليل الأساسية؟ ما هو موضوع الأمن؟ بمعنى ما هي الوحدة التي يجب المحافظة والدفاع عن قيمها المركزية الدولة، الأمة، الفرد، الجماعات الإثنية، البيئة أو الأرض في حد ذاتها؟.

ب. هل يجب النظر إلى التهديدات الداخلية على نفس الدرجة مع التهديدات الخارجية؟.

ت. هل يمكن الحديث عن الأمن أبعد من الجانب العسكري المرتكز على القوة؟.

ث. هل يجب النظر إلى الأمن وترابطه الشديد مع ديناميكية وحركية التهديد والخطر؟. [2]

1-مفهوم الأمن من خلال ثلاثة مقاربات رئيسية:

عادة ما ينظر إلى الأمن من خلال جملة من التطورات المصاحبة لديناميكية النسق الدولي، وحجم المساهمات الفكرية التي حاولت ولا تزال تفسير هذا الواقع، الأمر الذي يمكننا من تحديد مفهوم الأمن من خلال إدراك تطوره من خلال ثلاث مقاربات أساسية تقربنا إلى فهم ماهية الأمن:

مقاربة الأمن العسكري:

سادت هذه المقاربة بعد صلح واست فاليا ونشأة الدولة الأمة فكان مفهوم الأمن يقتصر على تأمين حدود الدولة الأمة ضد أي تهديد عسكري خارجي. يهددها أو يهدد تكاملها الإقليمي أو سيادتها أو استقرار

[1] -David CHARLES- PHILIPPE, **LA GUERRE ET LA PAIX : APPROCHES CONTEMPORAINES DE LA SECURITE ET DE LA STRATEGIE,** Paris : Presses de la Foundation Nationale des Sciences Politiques, 2000, p. p 30 – 31.

[2] - Barry BUZAN, Lene Hansen, **THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SECURITY STUDIES**, UK: Cambridge University Press, 2009, p. p 10 -12.

نظامها السياسي أو يمس إحدى مصالحها الوطنية. في سبيل حماية تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية تعتبر الأداة الأساسية لتحقيق الأمن.

من بين التعاريف التي تميز هذه المقاربة نورد تعريف (David A. Baldwin) المتمثل أساسا في انتفاء التهديد الذي يمس ببقاء الوطن أو رفاهيته. ***« threats to national survival or well-being »*** رغم إقراره بأن الجانب العسكري وحده لا يحقق الأمن نظرا لتعدد مصادر التهديد ليشمل البيئة الاقتصاد الأوبئة... [1]، الأمر نفسه ذهب إليه تعريف "والتر ليبمان- Lippmann-Walter": الأمة آمنة بمعنى أنها ليست في خطر الإضطرار إلى التضحية بقيمها الأساسية، وفي حال تعرضها لاعتداء تستطيع الخروج منه منتصرة ومحافظة على نصرها وقيمها في هذه الحرب. حيث يظهر هذا التعريف أن الأمن يتجسد في قدرة أي دولة على صد أي هجوم أو إفشاله، وهذا يعني حسبه أن على الدولة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها، سواء تعلق ذلك بالمحافظة على الهدوء والاستقرار داخل حدود سيادتها دون اللجوء إلى الحرب، وذلك يكون عن طريق السياسات الداخلية والخارجية، كالعلاقات الدبلوماسية، أما إذا فرضت عليها الحرب لابد أن يكون لها من الاستعداد المادي و البشري ما يمكنها من الإنتصار في الحرب، وهنا **يقترن مفهوم الأمن بالدفاع**، أي أنه من أجل توفير الأمن للدولة لابد لها أن تكون على أتم الاستعداد للحرب، مهما كان نوعها ووسائلها، خاصة ما تعلق بالجانب الدفاعي فلا يمكن الحصول على الأمن إلا بسياسة دفاعية قوية، تكون مرتكزة على الجيش والقيادة السياسية المتحكمة في زمام الأمور.[2]

فعادة ما يتم ربط الأمن بغياب التهديد عن القيم المكتسبة، فمنذ بروز الدولة الأمة بعد معاهدة واست فاليا والدول تعمل جاهدة على ضمان أمنها الإقليمي من الإعتداءات الخارجية المحتملة والمتمثلة أساسا في هجوم دولة أخرى على إقليمها، ما يوحي بالترابط بين كل من مفهومي الأمن والدفاع، فمهام الأمن حسب هذه المقاربة تقتصر على ضمان أمن الدولة في كل وقت و تحت أي ظرف، الأمر الذي يتحقق بضمان

[1] - David A. BALDWIN, « SECURITY STUDIES AND THE END OF THE COLD WAR », **World Politics**, vol.48 N°.1, Octobre 1995, p.134.

[2] - محمد غربي، "الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتجية"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و أفاق**، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أفريل 2008، ص 04.

أمن مؤسسات الشعب وإقليم الدولة أي الأركان الأساسية المكونة للدولة الأمة من شعب، سلطة وإقليم إضافة إلى احترام المعاهدات والأحلاف الدولية .[1]

حيث نالت هده المقاربة حيز أوسع من الدراسة والبحث، خصوصا من طرف المدرسة الواقعية التي اعتبرت أن الدولة الأمة وحدة التحليل، والمرجعية الأساسية، وأن أساس ما يحفظ وجودها هو تحقيق الأمن من جانبه الصلب، باعتبار الارتباط الموجود بين القوة العسكرية والمصلحة الأساسية التي تتمثل في حفظ البقاء. وعلى العموم يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الأمن بمنظوره التقليدي، على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[2].

إلا أن التحول في طبيعة التهديدات و النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، عجل في طرح مفهوم جديد أكثر شمولية متجاوزا بذلك **المفهوم العسكري للأمن** و إن لم يلغيها، فحسبDavid A. Baldwin فإن نهاية الحرب الباردة ينظر إليها كأكبر الأحداث المؤثرة في السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، صاحبها تباين كبير بين المفكرين حول طبيعة الأمن والأمن الوطني، خصوصا بعد القصور الذي شهدته هذه الدراسات عموما في التنبؤ بانهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، إلا انه يشير إلى أن ثلاثة رؤى تكونت و هي ترتكز أساس حول الأفكار التالية:

1. القوة العسكرية تقلصت أهميتها في السياسة الدولية؛
2. الحاجة إلى إعادة فحص طريقة النظر في العلاقات الدولية و الأمن الوطني؛
3. الحاجة إلى تبني مفهوم أوسع للأمن الوطن.[3]

فمفهوم الأمن حظي بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة وهو ما أدى إلى ظهور مفاهيم أخرى أبرزها مفهوم الأمن الإنساني، إذ يعد التحول في طبيعة النسق الدولي، نتيجة منطقية لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية.

فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة الوطنية إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التحول في طبيعة ومصادر تهديد الدولة الوطنية، حيث لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن

---

[1] - Francart LOUP, **LIVRE GRIS SUE LA SECURITE ET LA DEFENSE,** paris : Economica, 2006, p 110.

[2] - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 131.

[3] - David A. BALDWIN, **op-cit**, p 118.

الدولة، فهذه الأخيرة أصبحت الآن تواجه أنماط عديدة من التهديد، والتي ليست بالضرورة عسكرية تماثلية نذكر منها تجارة المخدرات، الإرهاب و الجريمة المنظمة.[1] حيث انه لم يعد بإمكان أي دولة أن تغلق حدودها وأن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها، كما أن الضعف الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد يقتصر على المواطنين فقط، بل تمتد تلك الآثار لخارج الحدود في صورة تلوث أمراض أوبئة، إرهاب ولاجئين، ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاونا على المستوى العالمي وبأدوات مختلفة.[2]

مقاربة الأمن الإنساني:

مفهوم الأمن الإنساني يرتكز على الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل أساسية بمعنى أن أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها، بل أنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما، أين برز مفهوم الأمن كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة، أن المنظور السائد للأمن لم يكن كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما أفضى إلى ضرورة التوسع في منظور الأمن الذي يعكس طبيعة مصادر التهديد الجديدة.[3]

عليه فإن الحديث عن الأمن الإنساني يتطلب وجود إدراك يشمل كل التهديدات التي تمس بالبقاء والكرامة الإنسانية، خاصة التأكيد على حقوق الإنسان، التنمية المستدامة والنمو المستمر، مع العمل على إزالة العنف، الإرهاب، استبداد الدولة والإبادة الجماعية والتمييز على اختلاف أشكاله. [4]

فالأمن الإنساني بهذا المعنى يتجاوز البؤر التقليدية المركزة على الجيش والقوة وإن لم يحل محلها ليركز على الفرد كوحدة تحليل. [5]

---

[1] - أسامة بن صادق طيب، **التنمية المستديمة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول**، الإصدار الحادي عشر، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي، 2009، ص 203.

[2] - **نفس المرجع**، ص 206.

[3] - **نفس المرجع**، ص. ص 202 – 203.

[4] - Pierre SANE**, HUMAN SECURITY (APPROACHES AND CHALLENGES),** Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Publishing, 2008, p 03.

[5] - Richard JOLLY and Deepayan Basu Ray, « UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME: THE HUMAN SECURITY FRAMEWORK AND NATIONAL HUMAN DEVELOPMENT REPORTS», United Nations: **Human Development Report Office**, 2006, p 05.

تقرير التنمية البشرية 1994: يعتبر من أبرز التقارير التي اهتمت بدراسة لأول مرة مفهوم الأمن الإنساني خصوصا، وأن مصطلح الأمن بقي لمدة طويلة مرتبط بأمن الإقليم مقابل الاعتداء الخارجي أو حماية المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية أو الأمن الشامل ضد أي اعتداء نووي:

- هذا المفهوم ارتبط بالدولة الأمة أكثر من الفرد؛
- القوى الكبرى كانت منشغلة بالحرب الباردة عبر كل العالم؛
- الدول النامية الحديثة الإستقلال كانت مكشوفة ضد أي تهديد نظرا لهشاشتها؛
- معنى الأمن يعني الحماية من التهديد الصادر من الأمراض، المجاعة، البطالة، الجريمة الصراع المجتمعي القمع السياسي والكوارث الطبيعية؛
- كما أن النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت داخل الدول أكثر مما هي بين الدول.[1]

مفهوم الأمن الإنساني يركز على أربعة خصائص أساسية:

1. الأمن الإنساني له معنى عالمي، فهو مرتبط بالفرد أينما وجد؛
2. مشتملات الأمن الإنساني متداخلة فيما بينها؛
3. الأمن الإنساني يركز على العمل الوقائي أكثر من التركيز على مبدأ التدخل؛
4. الأمن الإنساني يأخذ الفرد كوحدة تحليل رئيسية (peopole - centred).

مفهوم الأمن الإنساني يتضمن معنيين أساسيين:

1. الأمن ضد كل التهديدات من أوبئة، أمراض، مجاعة وقمع...؛
2. الحماية من الأخطار المفاجئة التي تمس بحياة الفرد أينما وجد، خصوصا وأن التهديدات تتواجد على كل المستويات. [2]

الأمر الذي يتطلب التركيز على نقطتين تمثلان منعرج التحول في فترة ما بعد الحرب الباردة:

- الأمن وحده لا ينحصر في الدفاع عن الإقليم، وبالتالي يتوسع ليضمن أمن الأفراد؛
- يجب المرور من ضمان الأمن عن طريق السلاح إلى أمن تضمنه تنمية مستدامة.

---

[1] - United Nations Development Programme**, HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994,** New York : Oxford University Press, p.p 22 – 23.

[2] - **ibid** p 23.

كما تم فيه الإشارة إلى لائحة من التهديدات التي تواجه البشرية، والتي وصفها التقرير بالقائمة الطويلة والتي قام بتصنيفها في **سبعة أصناف** تتمحور أساسا على: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، أمن المحيط، أمن المجموعة، الأمن الشخصي والسياسي.[1]

إلا أن مفهوم الأمن الإنساني يشتمل على نزعة جديدة، تبعده عن النزعة التقليدية المتعلقة بتحليل الأمن الإنساني العالمي، والتي تعطي الدولة الجهة الوحيدة والمرجعية المطلقة في المحافظة على الأمن الإنساني. **"فالأمن الإنساني هو القدرة على حماية الناس كما أنه القدرة على تحصين الدول".** [2]

الأمر الذي ذهب إليه (james wolfensohn) الرئيس الأسبق للبنك الدولي والذي أشار إلى أنه: **"عندما نفكر في الأمن علينا أن نفكر ابعد من الفرق و الكتائب العسكرية و الحدود، علينا أن نفكر في الإنسان و أمنه، أن نفكر في ربح حرب جديدة: الحرب ضد الفقر".** [3]

مقاربة الأمن الشامل:

كمقاربة جديدة ترى المسائل الأمنية من وجهة نظر، لا تركز فقط على الأمن القومي الضيق المبني على القوة، وأبعد من الأمن الدولي باعتباره تسوية بين الدول، بل أصبح العالم يحتاج الآن إلى أمن شامل أو عالمي وقد عرض هذا المفهوم من قبل **"لجنة بالم حول الأمن العالمي 1982"**، في تقرير خبراء أودع سنة 1983 لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بناءا على طلب الجمعية العامة: "أنه فقط الاعتراف بأن الأمن هو أمن فردي، سواء كان في مظاهره العسكرية الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية أو في مظاهره الوطنية والدولية تستطيع الأمم اتخاذ تدابير من أجل إقامته في هذه الحقبة من العلاقات المتبادلة". [4]

من بين عديد الحجج التي دفعت إلى تأسيس هذه المقاربة نذكر:

- زوال المخاطر العسكرية التقليدية، وتنامي الأزمات والنزاعات الداخلية؛
- التأكيد المتزايد على المراجع المشتركة (حقوق الإنسان)؛
- ظهور مخاطر جديدة (صحية وبيئية...)؛

---

[1] - United Nations Development Programme**, HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994, op-cit**, p 26.

[2]- علي احمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية** العدد الرابع، بسكرة: ص. ص 2 – 4.

[3]- **نفس المرجع**، ص. ص 2 – 4.

[4]- تيري دي مونريال و جان كلين، **موسوعة الإستراتيجيا**، ترجمة: علي محمود مقلد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2001، ص 258.

مما يعني بأن الأمن لا يمكن اقتصاره على سلامة الدول حتى ولو كانت بالإجماع. [1]

فالتركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح، وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل يشير إلى أن سعي الدول منفردة لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى، فضلا عن ذلك فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول، وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما قد يكون وراءها فاعلون آخرين غير الدولة، كل هذا أدى إلى تبني مفهوم موسع للأمن أخذ تسميات متعددة:

- **كالأمن المتكامل (comprehensive security)** حيث يتضمن كل أشكال التهديد؛
- **الشراكة الأمنية (security partnership)** حيث يتم إشراك الدول غير الغربية؛
- **الأمن المتبادل (mutual security)** أين يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى؛
- **الأمن التعاوني (cooperative security)** أين يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات. [2]

لهذا فالأمن الشامل يعكس الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وتعميقه، رغم أنه لا يغفل الحاجة إلى الدفاع العسكري، فإنه يصر على أن تحليلات الأمن الوطني، يجب أن تشمل كافة القضايا ذات الصلة به، بما فيها الأمن الاقتصادي، البيئي، أمن الطاقة، الأمن الإنساني والأمن المجتمعي. [3]

فالتهديدات العسكرية التقليدية التي كانت توجه وفق منطق المواجهة، أخذت تفقد مكانتها بعد فترة التسعينات، بل تم توجيه إتهام للبيروقراطيات التي تشكل المركبات الصناعية العسكرية، والتي تحاول الإبقاء على مثل هذه التهديدات، بل وإغفال التهديدات الحقيقية التي تهدد البشرية. كالتهديدات الناتجة عن التخلف، الإنفجار الديموغرافي وتدهور المحيط، الأمر الذي يفرض التعاون أكثر من الصدام، من هنا برز مفهوم الأمن الشامل. [4]

هذا التوجه أحدث ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية، إذ يرجع الفضل للمنظر باري بوزان الذي نقل

---

[1] - تيري دي مونريال و جان كلين، **مرجع سابق الذكر**، ص 258.

[2] - عادل زقاغ ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسية العامة"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد الأول، سبتمبر 2011، ص. ص 64- 63.

[3] - بول روبنسن، **قاموس الأمن الدولي**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 66.

[4] -Hervé COUTAU-BEGARIE**, TRAITE DE STRATEGIE**, 6 édition , Paris : Economica, 2008,p 49.

مفهوم الأمن من معناه الضيق المنحصر على البعد العسكري إلى المفهوم الموسع الذي شمل جميع مناحي الحياة: كالأمن السياسي الذي ركيزته المواطنة، الديمقراطية والأمن الاقتصادي المبني على تلبية الحاجيات الضرورية للمواطنين كالغذاء والماء، والأمن المجتمعي القائم على التجانس الاجتماعي..الخ.

ثانيا: الدلالات الجيوسياسية لمنطقة الساحل، وإدراكات الفواعل لهذا الفضاء:

1. المفهوم الاصطلاحي والجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي حاليا، من بين أهم المناطق التي تشهد توترا وديناميكية في الوقت الحالي فالأزمات في الساحل هيكلية ومتداخلة، أين تترابط عوامل عديدة كهشاشة الدولة القومية وانخفاض الأداء الاقتصادي، وضعف مستويات التنمية، وغيرها من الأسباب التي تدفع إلى ازدياد التوتر والصراع وعدم الإستقرار في هذه المنطقة وتأثير التغيرات المناخية، ودوام ارتفاع أسعار المواد الغذائية وسرعة نمو السكان، ضعف الحكامة، الفساد والتوترات الداخلية التي لا تجد حلولا، وبالتالي فمن الطبيعي أن تواجه تحديات الفقر المدقع، وخطر العنف الأصولي، الراديكالية، تجارة المخدرات والإرهاب التي تؤثر على الوضع الأمني في المنطقة ككل.....

فالاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي، مع العمل على تحليل وتفسير القضايا المتعلقة بها، إضافة إلى البحث في الجوانب الجيوسياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والأنثروبولوجية للمنطقة ككل، بهدف إيضاح الخلفيات والأبعاد التي بنيت عليها الأحداث وأنتجت مخرجات كثيرا ما ترتبط بحالة اللاإستقرار التي تشهدها المنطقة.

أ. <u>التعريف بمنطقة الساحل:</u>

الساحل الإفريقي منطقة تضاريسية، تفصل إفريقيا جنوب الصحراء عن شمالها وفق التعبير الجغرافي، أو هي المنطقة التي تفصل إفريقيا السوداء عن إفريقيا البيضاء بمقاربة عرقية إثنية، أو المنطقة التي تفصل إفريقيا المسلمة عن إفريقيا الوثنية أو المسيحية بمقاربة دينية وحضارية، لكنها كذلك مسرح لعديد الأزمات الهيكلية، وكذا الصراعات المرضية التي تتحكم فيها عديد المتغيرات، هذا المنطق الذي يشير إلى وجود سلسلة مترابطة ومتداخلة من الأسباب التي تدور كلها تقريبا حول معضلتي الأمن والتنمية.

- يمكن أن نعرف منطقة الساحل من عدة نواحي تتعدى التعريف الجغرافي الجامد الذي يشير إلى كونها المنطقة التي تمتد من موريتانيا إلى اريتريا، وتشمل بوركينافاسو التشاد، السنغال، السودان مالي النيجر ونيجيريا وهي تشكل حزام يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب عن شمال إفريقيا [1].

- كما يعرف الساحل بصفته فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومتميز بخصوصياته، ففي النصوص العربية القديمة يعرف على أنه الفضاء الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان، ومن هذا المنطلق يمثل الساحل الإفريقي معبرا بين إفريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء [2].

ب. المفهوم الاصطلاحي لمنطقة الساحل:

للساحل تسميات عديدة أطلقت على المنطقة لتعبر عن وضعيات وحدود جغرافية وأنتروبولوجية اختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة، و المدلول الحضاري الذي أنتج المصطلح.

ويلاحظ أن منطقة الساحل عرفت بأسماء عديدة أهمها: بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي والمصطلح غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي. [3]

ت. تعريف منطقة الساحل من الناحية الجغرافية:

يرمز الساحل الإفريقي إلى المنطقة الوسيطة الواقعة بين شمال إفريقيا وإفريقيا الاستوائية، إذ تشكل الساحل منطقة ايكولوجية، الأمطار فيها ليست وفيرة وغير منتظمة التساقط. [4]

مصطلح الساحل يعني تقليديا البدو الرحل في الصحراء، فبالنسبة لجغرافيي القرن العشرين فإن الساحل هي المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى غاية البحر الأحمر وتشمل كل من إثيوبيا، مالي موريتانيا، النيجر، السودان والتشاد، وهي المنطقة التي تمتد على طول يتراوح ما بين 500 إلى 700 كلم لتفصل بذلك بين إفريقيا الشمالية وسهول السافانا جنوبا. [5]

---

[1]- مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل**، نيويورك: الأمم المتحدة، 14 جوان 2013، ص 01.

[2]- مهدي تاج ، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2011، ص. ص 02-03.

[3]- أعمر عمورة ، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010 – 2011، ص 14.

[4]- خالد كريم بلقاسم مسعودي، سياسة فرنسا في دول الساحل، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية**، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1993، ص. ص: 68 – 69.

[5] - Yves LACOST, **DICTIONNAIRE DE GEOPOLITIQUE**, Paris: Flammarion, 1995, p 1346.

خارطة رقم (01) توضح موقع الساحل الإفريقي

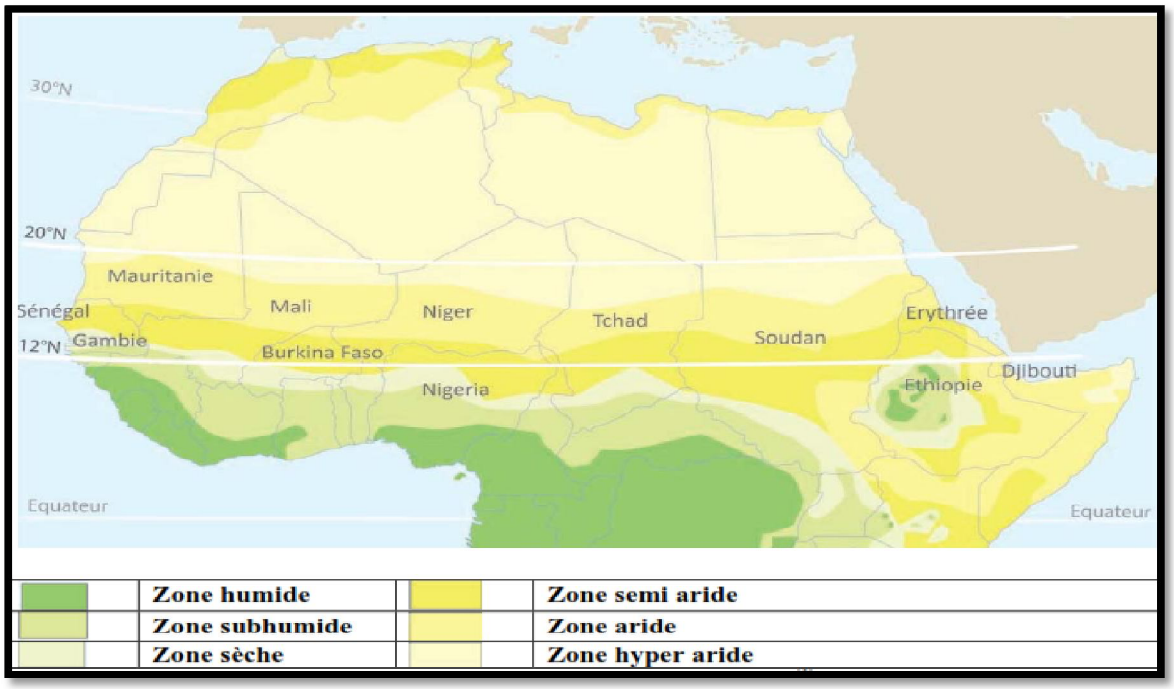

Source : Mehdi TAJE, « Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel », Enjeux ouest africain, N.°1 août 2010.

توضح هذه الخارطة الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل، التي تحدها دائرتي عرض رقم: 20 و 12 شمال خط الاستواء، والتي تشمل مجموعة من الدول أبرزها: موريتانيا، السنغال، غامبيا، مالي، بوركينافاسو النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، دولة جنوب السودان، إثيوبيا، اريتريا وجيبوتي.

2-التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية لمنطقة الساحل الإفريقي:

يشير المفهوم الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي إلى وجود حدود ومعالم ارتسمت، إنطلاقا من التطورات السياسية التي تعيشها المنطقة، وذلك بالإرتكاز على مجموع الإسقاطات الإقليمية والدولية التي وضعت لها، حيث أن حصر حدود منطقة الساحل الإفريقي اختلفت باختلاف التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية أو الدولية التي تهتم بالمنطقة.

الساحل الإفريقي حسب المنظور و الإدراك الجزائري:

لكل دولة إدراك خاص بمحيطها الإقليمي من انتماء وطبيعة العلاقات التي تربطها بدول الجوار فالجزائر كفاعل إقليمي ترى في الساحل الإفريقي مجموعة من الدول تنقسم وفق مقتضيات ما تمليه أجندة سياستها الخارجية، وطبيعة مصالحها والقضايا التي تربط الجزائر بالدول المعنية، والتي تشمل كل من مالي

النيجر وموريتانيا على الأخص . فالملاحظ من خلال التجمعات الإقليمية والتوجهات الدولية لحصر المجال الجغرافي لمنطقة الساحل أن عملية ضبطه بقيت صعبة، مع هذا يظهر من خلال جميع الأطروحات وجود دول أساسية مركزية أو يمكن القول أنها دول قلب الساحل الإفريقي وهي النيجر، مالي تشاد وبوركينافاسو، ودول أخرى يمكن وصفها دول الطوق أو محيط المركز وهي الجزائر، ليبيا وموريتانيا، شمالا وإذا ما تم توسعها فإنها تشمل دول غرب إفريقيا جنوبا، فمن خلال هذه المفاهيم تبرز حدود منطقة الساحل الإفريقي كمجال جيوسياسي اكتسى أهمية جيواستراتيجية بالغة. [1]

دول الميدان:

كتعريف جيوأمني يبرز مدى تنامي التهديدات في الساحل، وخاصة كل من ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، أين ركزت معظم الدراسات على تسمية مناطق تواجد هذه التنظيمات بما يعرف بدول الميدان والتي تشمل كل من: مالي النيجر، موريتانيا والجزائر. حيث يمثل كل من **مجلس رؤساء أركان دول الساحل**، الذي أنشئ في الاجتماع المنعقد في تمنراست شهر أوت 2009، و**لجنة الأركان العملياتية المشتركة** خلال اجتماع تمنراست في 21 افريل 2010، [2] الإطار الأمني الذي يجمع هذه الدول، الأمر الذي يتوافق والإدراك الجزائري للبيئة الجيوامنية للساحل الإفريقي.

اللجنة مابين الحكومات لمكافحة التصحر CILSS:

يمثل إطارا تنظيميا يبرز حدود منطقة الساحل بناء على **منظور بيئي لتعريف الدول المشكلة للساحل الإفريقي**، والذي يضم الدول التالية: تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، غامبيا، السنغال، جزر الرأس الأخضر.

المنظور الفرنسي المرتبط بعلاقة استعمارية للمنطقة:

تتشكل منطقة الساحل من الدول التالية: بوركينافاسو، البنين، ساحل العاج، مالي، النيجر، غينيا بيساو السنغال الطوغو، وذلك من خلال منطقة الفرنك الفرنسي، و التي أسس عليها الإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا **UOMOA**، الذي يتشكل من الدول الثمانية أنفة الذكر .

---

[1] - عمورة أعمر، **مرجع سابق الذكر** ، ص 15.

[2] - رضوان جريبي، "لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، **مجلة الجيش**، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص 17.

التجمع مادون الإقليمي لغرب إفريقيا CEDEAO: يحصر جميع دول الغرب الإفريقي ليمتد حتى نيجيريا ويشمل 15 دولة، والذي ينظر إليه كشريك إقليمي للسياسات الأممية في تنفيذ برامجها الإقليمية، وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برامج التنمية.

تجمع الساحل و الصحراء: الذي أتى بمبادرة ليبية ليشمل أربعة وعشرون (24) دولة، من بينها: مصر ليبيا، تونس المغرب ودول من إفريقيا الغربية و الوسطى.

3-المقاربة الإثنية الحضارية في تعريف منطقة الساحل:

ما يزيد الأمور في هذه المنطقة تعقيدا وخصوصية، هو تعدد الأعراق والأقليات، مع طرق عيشها البدوي والقبلي، لكن الحدود الجغرافية التي وضعها المستعمر في الفترة السابقة، تحولت إلى قنابل موقوتة بحكم عدم مراعاتها لخصوصية المنطقة من هذه الجوانب، فالملاحظ في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والقبائل وكذا الأديان والحضارات، الأمر الذي أعطى صعوبة لإنصهار كل هذه الفواعل في هيكل واحد يعرف بالدولة الأمة. لهذا فمنطقة الساحل كما هو متعارف عليه فإنها تعرف صراعات دائمة على الأقاليم والأراضي خصوصا في فترات الجفاف، فسكانها يتميزون بالطابع البدوي بمعنى أنهم يمارسون تربية المواشي في الغالب. من **أهم القبائل** نذكر: مورس (MAURES)، و بولس (PEULS)، التي تنتشر في مالي والتشاد، إضافة إلى قبائل الطوارق في جنوب الجزائر، النيجر ومالي الذين بدورهم يرتحلون ويتحكمون في أراضي تمتد لغاية السنغال، كما لا يفوت ذكر دور هذه القبائل في نشر الإسلام، لكن ما هو بارز هو كون حركة وانتقال هذه القبائل في بحثها على متطلبات العيش في بيئة قاسية غالبا ما تنتهي بالنزاعات فيما بينها.[1]

المفهوم الشامل للساحل:

يشير إلى امتداده من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ويقصد بذلك القوس الذي يضم السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، إلى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا.[2]، حيث يغطي إقليم الساحل القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، إذ تمتاز بلدانها عموما بشاسعة جغرافية قلة السكان، ذات طابع صحراوي فسيح، كما أنها عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا إلى غاية البحر الأحمر مرورا بـ-أتبره- السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة

[1] - Yves LACOST, **op - cit**, p 1346.

[2] - محند برقوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"، **جريدة الشعب**، العدد 14466، الجزائر: 06 جانفي 2008، ص 12.

السنغال داكار إلى غاية البحر الأحمر، بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كلم^2 وعرض يتراوح ما بين 400 و 500 كلم^2. [1]

ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كيلومتر مربع، تمتد من الساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي، بامتداد يقدر ب: 4830 كلم، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا، بامتداد يقدر ب: 21930كلم وما بين خطوط الطول 12 و 20 درجة شمال خط الاستواء، فهي تعد أكبر الأقاليم في القارة الإفريقية.[2]

ثالثا: البيئة الأمنية في الساحل وتنامي مخاطر انكشاف استراتيجي للجزائر جنوبا

التعرف على التطور والديناميكية التي عرفها مفهوم الأمن يدفعنا إلى ضرورة تحليل التهديدات والتحديات التي تواجه الجزائر جنوبا، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار كل من الأبعاد السبعة للأمن، منها ما هو عسكري، بيئي، مجتمعي...وهي التقسيمات أو التصنيفات الذي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن، وكذا وفق ما اقره تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريرها الصادر في 1994.

1-تحليل تعقيدات البيئة الأمنية في الساحل :

تحليل ودراسة الوضع الأمني في دول الساحل الإفريقي يدفعنا إلى النظر في العلاقة بين الفضاء والتهديدات، من حيث طبيعتها ومصدرها، وهذا لاستظهار الوضع الذي تعيشه منطقة الساحل على العموم من المحيط إلى المحيط، وتأثيرها على الوضع في كل من منطقة غرب وشمال إفريقيا، الوضع الذي يمس تقريبا كل المستويات والميادين منها الإجتماعية الإقتصادية، السياسية والأمنية... ونظرا للوضع الراهن الذي تتخبط فيه منطقة الساحل الإفريقي، فإنه يطلق عليه تسمية "قوس الأزمات"، انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية منها التفكك الإجتماعي والعرقي، ضعف العدالة التوزيعية، فشل الدول وضعف سلطتها، تأثر الساحل بالأزمات والكوارث الإنسانية، نفاذية وميوعة الحدود، الإهتمام المتزايد

[1] -Mehdi TAJE, « VULNERABILITIES AND FACTORS OF INSECURITY IN THE SAHEL », **West African Challenges**, N^0. 1, August 2010, p. p 1-8.

[2] - عمورة أعمر، **مرجع سابق الذكر**، ص 16.

للقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بهذه المنطقة، الأمر الذي أفضى إلى عسكرة المنطقة، ليزيد من تعقيد الأوضاع الذي عادة ما يتم معالجة مثل هذه الأزمات بالوسائل الصلبة أي الخيار العسكري.[1]

- تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع الأمني في الساحل الصادر(2012):

أشار إلى أن إفريقيا عموما تواجه أزمات كبرى، حيث تؤثر منطقة الساحل والمجاعة في القرن الإفريقي على أكثر من 13 مليون شخص، كما أدى العنف في ليبيا بعد تغيير الحكم إلى أكثر من 900000 لاجئ، كما كان لهذه الأوضاع أيضا تأثير كبير على البلدان المجاورة. فتقديرات المنظمة الدولية للهجرة تشير إلى أن عدد العمال المهاجرين الذين فروا من ليبيا إلى دول مثل بوركينافاسو، التشاد مالي، غانا والنيجر بحلول 27 نوفمبر 2011، تجاوز 420000 شخص، بالإضافة إلى أن نزوح هؤلاء أدى إلى حرمان ألاف الأسر من التحويلات المالية، فقد أضاف ضغطا سكانيا على مجتمعات تواجه بالفعل حالة من الجفاف، الذي زاد من تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية الهشة في منطقة الساحل.

إضافة إلى ما تقدم، فان انتشار الأسلحة زاد من حدة النزاعات المستمرة منذ أمد طويل، ما يعزز الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل، وقد استغلت الجماعات الإجرامية في المنطقة الفرصة لزيادة تجنيد الأتباع وتكوين شبكات دعم محلية لجمع المعلومات وتوريد الأسلحة والذخائر، لزيادة ارتكاب المزيد من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، كالإتجار بالبشر والمخدرات.[2]

- تقرير الأمين العام لمجلس الأمن للأمم المتحدة عن الوضع في الساحل (2013):

حيث طلب من الأمين العام أن يضع وينفذ بالتشاور مع منظمات إقليمية، إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، تشمل: الأمن، الحوكمة، التنمية ، حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. [3]

أين أشار إلى أن تحديات الحوكمة و الأمن التي تطبع منطقة الساحل تتمثل في:

- اعتياد دول منطقة الساحل على التعامل مع أزمات سياسية وإنسانية متعاقبة ومعقدة؛
- ضعف الإدارة وتأثيرها على مؤسسات الدولة، مع قصور إدارة الحدود؛

---

[1]- خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية، 2010- 2011، ص 07.

[2]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **أسباب الصراع في إفريقيا و تحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة فيها**، الدورة 67، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، جويلية 2012، ص 05.

[3]- مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل**، نيويورك: الأمم المتحدة، 14 جوان 2013، ص 01.

- انخفاض كبير في قدرات دول منطقة الساحل على توفير الخدمات الأساسية بأسلوب فعال (حفظ النظام الأمن، الصحة والتعليم...)؛
- عدم القدرة على تعزيز المشاركة السياسية الواسعة وحماية حقوق الإنسان؛
- استشراء الفساد وعدم الاستقرار السياسي المزمن، الذي يتجلى في التغييرات المتكررة غير الدستورية للحكومات، والعمليات الانتخابية العنيفة والنزاعات الإجتماعية، ما هي إلا مخرجات الإفتقار إلى الحوار السياسي المنظم، ولضعف البرلمانات والنظم القانونية المطعون في نزاهتها.

لكن من أبرز الأمور التي أعاقت الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب:

- انعدام الفرص الاقتصادية ومحدودية التعاون الإقليمي؛
- ضعف قطاعات الأمن والدفاع وسهولة اختراق الحدود الوطنية.[1]

في كتاب السنة الإستراتيجية 2012، تحدث Pascal boniface عن مناطق الهشاشة في الساحل الإفريقي و التي تتمثل أساسا حسب إدراكه في:

- الأزمة الايفوارية في إفريقيا الغربية وتبعات استقلال جنوب السودان؛
- التأثير المحتمل لتبعات الحراك الاجتماعي في العالم العربي وتأثير الحرب في ليبيا على دول منطقة الساحل وتعاظم تأثير نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛
- القرصنة و النزاع الداخلي في الصومال، نيجيريا، جمهورية الكونغو؛
- مؤشرات الفقر وأزمات الغذاء المرتبطة بارتفاع أسعار هذه الأخيرة.[2]

لكن تحليل "بونيفاس" للوضع الذي تعيشه دول منطقة الساحل، يغفل صراع القوى الكبرى على القوة في المنطقة، خصوصا بعد أن أخذت هذه الأخيرة بعدا اقتصاديا أين تشهد المنطقة تنافس بين هذه القوى على موارد هذا الفضاء، ثم اعتباره كسوق استهلاكي لتفادي كساد للسلع المنتجة فيها، لهذا فان هذه القوى تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، وتفادي أي تغيير محتمل قد يرهن مصالحها في هذا الفضاء لكن المتغير الأساسي لحد الآن يبقى بسط النفوذ والسيطرة على الموارد الطاقوية التي تزخر بها دول المنطقة من السودان إلى موريتانيا سواء من نفط أو يورانيوم...

[1]- مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، مرجع سابق الذكر**، ص. ص 02- 03.

[2] -Philippe HUGON, **UNE AFRIQUE ENTRE RECLASSEMENT GEOPOLITIQUE, CROISSANCE, CRISES SOCIALES ET POLITIQUES**, in : l'année stratégique 2012: analyse des enjeux internationaux, France : Armand Colin, 2012**,** p 321.

2-تنامي التهديدات و بروز مخاطر الانكشاف الاستراتيجي للجزائر جنوبا:

- من خلال ما تقدم فإن ما يميز منطقة الساحل من غياب الاستقرار والأمن، يشكل تهديدا مباشرا لأمن الجزائر بدرجة أولى وأمن المنطقة المغاربية ككل من خلال رواقين جيوسياسيين في غاية من الانكشاف يتوسطهما رواق اقل انكشافا، لكن هذا لا يمنع من تحوله إلى مصدر تهديد كبير للجزائر، الرواق الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب في ليبيا والعملية الانتقالية التي تبقى متعثرة، الأمر الذي يصاحبه انهيار مختلف المؤسسات السياسية السيادية وأولها مؤسسة الجيش، ما يولد تحديات كبيرة من حيث تحول ليبيا إلى دولة فاشلة تتحمل الجزائر ودول المنطقة تكلفة هذا الفشل، وأولى التحديات هي تأمين الحدود إضافة إلى الحد من انتشار الأسلحة في المنطقة، في حين يتمثل الرواق الجيوسياسي الثاني في الرواق الموريتاني الذي يوجد في اتصال مباشر مع الحدود الجزائرية من جهة والمالية (الازواد)، من جهة أخرى ما يوحي بحرية انتقال السلاح والإجرام المنظم والجماعات الإرهابية بين هذه الدول الثلاث، لتجد الجزائر نفسها أمام رواق جيوسياسي ثالث تتوسط به هذين الرواقين الأولين، أين لا تقل درجة التهديد والانكشاف الرواقين السابقين وهو الرواق المالي الذي يمثل امتداد جغرافي واستراتيجي للجزائر في المنطقة. وما أزمة تيقنتورين إلا أفضل مثال لتوضيح حالة الهشاشة التي تعيشها الجزائر في جنوبها وعمقها الصحراوي. [1]

من كل ما تقدم فإن الأمن الإقليمي وإن اختلفت تسمياته (جهوي، قومي أو غيرها)، يعتبر شرطا لكل مشروع تكاملي أو تعاني، وهو ما يعني البحث عن الاستقرار الإقليمي في المجال السياسي، الإقتصادي والإجتماعي. فالدولة الفاشلة تشكل تهديدا كبيرا يمس بالأمن والاستقرار الإقليمي، باعتباره أحد الدوافع للنزاعات الداخلية والإثنية. وأهم العوامل المغذية في انتشار وتزايد نشاط التهديدات اللاتماثلية.

فتحليل البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي يقودنا إلى النظر في جملة من التهديدات، المخاطر والتحديات على اختلاف حجمها، طبيعتها ومصدرها، والتي يمكن أن تمس الجزائر وتجعلها في حالة هشاشة وانكشاف استراتيجي في عمقها الصحراوي جنوبا ومن هذه التهديدات نذكر ما يلي:

[1]- عبد النور بن عنتر، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة " لمغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة ، 17- 18 فيفري 2013، ص 2.

ا- شكل الدولة (الفشل الدولاتي) في منطقة الساحل و انعكاساته على الأمن الإقليمي:

حتى وإن كان من الصعب تقديم تعريف قائم واضح لمفهوم الدولة الفاشلة، إلا أن تعريفه من خلال نقيضه قد يوضح الأمور، أي مفهوم بناء الدولة الذي يعرف على أساس انه: "إنشاء مؤسسات حكومية جديدة أو تدعيم تلك القائمة".[1]

فقد مرت اغلب دول منطقة الساحل من أزمة بناء دولة إلى أزمة فشل دولاتي، حيث عجزت اغلب دول المنطقة وخاصة التي هي ضمن الإطار المكاني لدراستنا بأزمات سياسية حادة من انقلابات متتالية وصعوبة في نقل الولاء، بناء دولة ذات مؤسسات سيادية ودستورية، بمعنى أن النظم السياسية السائدة لا زالت تطغى عليها القبلية والعشائرية لدرجة انتشار ثقافة العنف السياسي الذي يتولد عنه انقلاب وراء آخر، أضف إلى هذا انسداد الاتصال السياسي التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع، ما يحيلنا إلى أزمة تغلغل الدولة، وكذا عدم وجود مؤسسات صلبة، مما يفقد أو يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويجعل من خيار العنف والإنقلاب مخرجات طبيعية.

لكن واقع دول الساحل واستنادا إلى تقارير « Failed States Index »، التي تستند إلى جملة من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما هي سياسية وعسكرية،[2] جاءت لتصنف اغلب دول منطقة الساحل ضمن الخانة الحمراء، أين يمكن إدراكه من خلال التصنيف الأخير 2014 لمؤشر الدول الفاشلة فان دول الميدان تظهر في مراتب متقدمة، فمن أصل 178 دولة نجد النيجر في المرتبة 19، موريتانيا 28 و مالي في المرتبة 36.

من كل ما تقدم فان الجزائر تجد نفسها محاطة بدول فاشلة لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الأمن لنفسها و لمواطنيها، و بالتالي تصبح أقاليم دول الميدان كلها مستباحة لا رقيب عليها، لدرجة وصف تواجدها على إقليميها بالرمزي، التعبير الوارد في مجلة السياسة الخارجية:

« Les Etats du Sahel semblent parfois réduits à une présence symbolique sur leur propre territoire ». [3]

---

1 -François Gaulme, « Etats faillis », « Etats fragiles » : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale »,**Politique étrangère**, 2011/1 Printemps, p 21.

2 -Nate Haken, J. J. Messner and others**, Fragile States Index 2014**, Washington, D.C: The Fund for Peace Publication, 2014, p 10.

3 - Antil Alain et Touati Sylvain, « Mali et Mauritanie : pays sahéliens fragiles et Etats résilients », **Politique étrangère**, 2011/1 Printemps, p 01.

الأمر المفضي إلى انتشار كل أنواع التهديدات الأخرى التي تزيد من حجم التهديدات المنتشرة وتصعب من مهمة مواجهتها.

ب- تحدي تامين الحدود (ميوعة الحدود)، في ظل هذه التهديدات (الهشاشة الأمنية):

عادة ما يشير مفهوم ميوعة الحدود إلى تلك النفاذية والصعوبة البالغة في التحكم وتأمين الحدود، نظرا لعديد العوامل، منها مثلا بالنسبة للجزائر ما تعلق بشساعة الحدود التي تربطها بالدول المجاورة لها (تونس مالي، النيجر، ليبيا، المغرب، موريتانيا والصحراء الغربية) والتي تبلغ: 6343 كلم، إضافة إلى طبيعة المناخ والتضاريس القاسية التي تصعب من مهمة تأمينها، لهذا فان كل من الإرهاب، الإجرام المنظم والهجرة غير الشرعية.... [1] تستغل هذه الظروف لتزيد من عوامل انعدام الأمن والإستقرار.

ج- التهديد الإرهابي:

بعد أن عانت الجزائر من مشكل الإرهاب خلال عشرية كاملة على الصعيد الداخلي، وجدت نفسها أمام تهديد آخر ذو صبغة عالمية، وهو تهديد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إضافة إلى عدد من التنظيمات المسلحة الأخرى، ولكن ما يلفت الانتباه هو طبيعة النشاط التي لم يعد يقتصر على الجهاد أو الدعوة إلى تطبيق الشريعة وفق نهج اسلاماوي، بل امتزج نشاط الإرهاب بأعمال إجرامية أخرى (الإختطاف، الإتجار بالمخدرات، الإتجار بالأسلحة....)، تتقاطع في كثير منها مع الجريمة المنظمة إلى درجة الحديث عن وجود وميلاد تحالف بينهما.[2]

فقد أشار تقرير: « terrorism in north Africa & the Sahel in 2013 » ،إلى أنه من 2001 إلى غاية 2013، ارتفعت نسبة الإعتداءات الإرهابية إلى أكثر من 600% ، أين نجد أربع دول شهدت ارتفاع في عدد الاعتداءات وهي كل من تونس، ليبيا، الجزائر ومالي، أين عرفت الجزائر 161 اعتداء في 2012، و 152 اعتداء في 2013، و هي من أكبر النسب المسجلة من الهجمات الإرهابية.[3]

---

1 - Evie Browne, Border insecurity in North Africa, **Helpdesk Research Report**, 2013, pp 02 -03.

2 - Annette Lohmann, Qui sont les Maîtres du Sahara? Vieux Conflits, Nouvelles Menaces: Le Mali et le Sahara Central entre les Touaregs, Al Qaeda et le Crime Organisé, Régional Office Abuja: **Friedrich-Ebert-Stiftung**, 2011,pp 08 -09.

3 - Alexander Yonah, terrorism in north Africa & the Sahel in 2013, USA : **International Center For Terrorism Studies**, 2014, p 02

د- استفحال تهديد الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها:

أين عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها، من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة، وكذا تهريب السجائر والمخدرات...يأتي هذا ليضاف إلى تحديات وتهديدات الأمن القومي الجزائري، وما يزيد الأمور تعقيدا هو استغلال الإجرام المنظم لمعطيات الجغرافيا السياسية القائمة ودرجة الفشل الدولاتي المصاحبة لأغلب دول الميدان، مع نفاذية الحدود لتؤسس لتحالف مع باقي التنظيمات الإرهابية التي تشتغل في نفس الإطار المكاني لتزيد من صعوبة مواجهتهم وبالتالي الإستقواء أكثر، وتعزيز نشاطهم في منطقة الساحل.

هـ- الهجرة غير الشرعية:

لقد أصبحت الجزائر منطقة عبور للمهاجرين السريين الأفارقة نحو أوربا، مع كل ما تخلفه هذه الظاهرة من تحديات على مستوى الإدارة الأمنية، وتداعيات سلبية على المستوى الإنساني خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع التهديدات الأمنية الأخرى، ما دفع بالجزائر من الناحية الإجرائية والعملية إلى تدعيم تواجدها الأمني في الجنوب، أما من الناحية المعيارية والقانونية فقد قامت بتبني قانون 08 – 11 في 25 جوان لتجريم والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

و- تحديات الأمن الإنساني على الأمن القومي الجزائري :

من المهددات الكبرى للأمن القومي التخلف الاقتصادي، الفقر والتهميش، الأمر الذي بدوره قد يدفع إلى اللاأمن والفوضى، فمجمل الإحصائيات المقدمة سواء من برامج الأمم المتحدة للتنمية، أو عند التمعن في حجم التقدم المسجل لبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، فإن الدول الإفريقية على العموم والساحلية منها تعاني الأمرين، الأمر الذي تستظهره المعطيات المقدمة، والمتعلقة خصوصا بالإطار المكاني الذي نهتم بدراسته ألا وهي دول الميدان الساحلي، والذي يشمل كل من مالي، النيجر وموريتانيا.

1 -Yassin Temlali, Les migrations subsahariennes dans la presse quotidienne algérienne, **Confluences Méditerranée,** N° 87, 2013/4, p150 .

فالفقر يشكل تهديدا عالميا يمس بالإنسانية جمعاء، فاتساع الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة سيؤدي إلى انفجار مجتمعي، إذا ترك الفقراء هكذا بدون أمل ولا مساعدة، فإن الفقر سيؤدي إلى إضعاف المجتمعات عن طريق الإضطرابات، العنف والفوضى المدنية.[1]

جدول رقم (01): واقع التنمية البشرية في دول الميدان الساحلي

الدولة	شدة الحرمان % (2007 -2003)	وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات/ 1000 نسمة	خط الفقر الوطني (2012 -2002) %	أمد الحياة	الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع %
موريتانيا	57.1	111	42.0	58.9	40.7
مالي	64.4	178	47.7	51.9	68.4
النيجر	69.4	143	59.5	55.1	81.8

المصدر:تقرير التنمية البشرية 2013.

الجدول التالي يمثل مدى تأزم الوضع الإنساني في دول الساحل، محل دراسة على غرار مالي، النيجر وموريتانيا، أين نلاحظ أن خط الفقر يتجاوز جميع الخطوط الحمراء، خصوصا في النيجر أين أغلبية السكان فقراء، بل تصل النسبة إلى 81.8 بالمائة من الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع بالنيجر وبالطبع ليست الدول الأخرى بأفضل حال، الأمر نفسه بالنسبة لأمد الحياة الذي لا يتجاوز الستين سنة لكل عينات الدراسة.

فحول العلاقة بين غياب التنمية وتنامي النزاعات المسلحة في دول الساحل، فقد طرح تقرير البنك الدولي الصادر في 2011 والذي تطرق إلى موضوع: "الصراع، الأمن والتنمية" [2]، التقرير الذي تساؤل عن العوامل المثيرة لمخاطر اندلاع العنف، الأسباب التي جعلت منع وقوع الصراعات والتعافي من أثارها أمورا مستعصية على الحل، ماذا يستطيع قادة الدول وشركائهم في مجال التنمية والأمن، رفقة العمل الدبلوماسي أن يفعلا للمساعدة في تحقيق التنمية والإستقرار.

[1] - Caroline THOMAS, **GLOBAL GOVERNANCE, DEVELOPMENT AND HUMAIN SECURITY: EXPLORING THE LINKS**, **INTERNATIONAL SECURITY**, volume IV, London: SAGE Library of International Relations, 2007, p 191.

[2] - البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم :الصراع، الأمن و التنمية**، واشنطن: البنك الدولي للإنشاء و التعمير، 2011، ص 02.

النتائج الاجتماعية والسياسية للنزاعات المسلحة:

تتعدد النتائج المترتبة عن النزاع على الأبعاد الإنسانية، السياسية، الاجتماعية والإقتصادية، اذ قد يصل الأمر إلى درجة المساس بكيان الدولة في حد ذاتها، فحسب مجلس الاتحاد الافريقي، فإن هذه الأخيرة قد عرفت عشرين نزاع من مختف الأصناف، ما بين 1990 و 2009، كان من تبعاتها هلاك أكثر من مليون شخص ومعطوب، ثلاثة ملايين لاجيء انتشروا عبر القارة، واحدى عشر مليون نازح داخلي ينتظرون تحسن الاوضاع للعودة الى ديارهم.

كذلك من تبعات هذه النزاعات خسائر مادية تجاوزت 300 مليار دولار للإقتصاد الافريقي، بالإضافة إلى ذلك: هجرة الأدمغة، التقليل من الأنشطة الإقتصادية وإضعاف الإستثمارات، تدهور المحيط وزيادة حجم الفقر.[1]، لكن الوضع الراهن في الساحل، يشير إلى عامل رئيسي هو استغلال الجماعات الإرهابية للوضع المزري للأهالي، خصوصا فئة الشباب وهذا لتجنيدهم.

التداخل بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية:

على اعتبار أن الأمن الإنساني شرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية، لأن الأمن الإنساني يعني العيش في مأمن من المخاطر والأزمات مثل الجوع والمرض... فالنزاعات تنعكس سلبا على أي إستراتيجية أمنية أو تنموية، الأمر الذي يؤثر على قدرة المجتمع في مواجهة المشاكل الأخرى لتحقيق التنمية والتقدم، الأمر الذي يمكن الإشارة إليه على أنه كلما قلت النزاعات، كلما بدت بوادر تحقق التنمية البشرية، والعكس صحيح. [2]

[1] - Bureau International du Travail, « PREVENTION ET RESOLUTION DES CONFLITS VIOLENTS ET ARMES », Genève: **Bureau International du Travail,** 2010, P 12.

[2] - حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 123.

جدول رقم (02): ترتيب دول الميدان الساحلي حسب دليل التنمية البشرية 2012

الدولة	الترتيب	القيمة	الإنفاق على الصحة (PIB/%)	الإنفاق على التعليم(PIB/%)	نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام*
موريتانيا	155	0.473	2.6	4.3	2174
مالي	182	0.359	2.1	4.5	853
النيجر	186	0.313	1.8	3.8	701

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013.

إن الملاحظ في هذا الجدول أن الدول الساحلية محل الدراسة، لا تجتمع فيها فقط مؤشرات الدول الأضعف في العالم، بل أنها تملك أدنى مؤشرات التنمية مقارنة ببقية الدول الإفريقية جنوب الصحراء فمن بين 186 دولة يشملها تقرير التنمية البشرية، نجد ثلاثة دول ساحلية تتذيل ترتيب التصنيف، وكل ما يعني هذا من غياب للأمن الإنساني وليس فقط للتنمية الإنسانية، وما ينبغي للفرد أن يحصل عليه من أبسط ضروريات الحياة. فدليل التنمية البشرية يعرف على أنه دليل مركب، يقيس متوسط ثلاثة متغيرات:

- أمد الحياة والصحة؛
- المعرفة والتعليم؛
- المستوى المعيشي.[1]

و - التحديات البيئية (جفاف وتصحر):

أين تشكل الطبيعة الجغراسية التي تميز اغلب دول الساحل تحدي من نوع أخر على الجزائر من حيث ليس فقط صعوبة التوغل والتحكم في الأقاليم التابعة لكل دولة، من جهة ولكن لكونها عامل مساعد على انتشار مختلف التنظيمات الإرهابية والإجرامية، بل كذلك للعمل على تنمية المناطق هذه. ما يولد عمليات نزوح جماعي لمواطنيها خاصة وأنها مناطق لا تتوفر فيها أدنى الشروط الضرورية من مياه صالحة للشرب والأراضي الرعوية والزراعية...

*بمعادل القدرة الشرائية بالدولار 2005

[1]- خالد مالك، **تقرير التنمية البشرية: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2013.، ص 163.

ي- التأثيرات الإستراتيجية لما يشهده العالم العربي من حراك (الثورات العربية):

رغم أن الجزائر خالفت كل توقعات حصول ثورات أو انتفاضات شعبية فيها على غرار الموجة التي هزت العالم العربي[1]. إلا أن تبعات هذا الأخير اثر عليها من عديد النواحي، خاصة في ظل ميلاد خارطة جيوسياسية جديدة في المنطقة وفق ترتيبات ومعطيات جديدة، حتى أن ابرز المنظرين عجزوا عن إيجاد صيغة نظرية لما يحدث من حراك، وهو ما يعبر عنه "جورج قرم" في مقال له تحت عنوان : « Première approche d'une contextualisation des révoltes populaires arabes » أي ضرورة إعادة تعريف الإطار الجيوتاريخي والجيوسياسي لبروز هذا الحراك [2]، رغم عدم وجود اتفاق حول المصطلح المعبر عن حقيقة ما يحدث، هل هي ثورة، انتفاضة أو ربيع عربي؟...إلا أن المخاوف الكبرى تجلت مخرجاتها في الحالة الليبية من انتشار مكثف للسلاح واستغلال الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية لهذا المعطى، ثم التجربة التونسية من بروز جماعات إرهابية قرب الحدود الشرقية مع الجزائر، يضاف إلى هذا كله تحدي إعادة بناء دولة وإيجاد توافق وطني خاصة في ليبيا.

- إن الوضع الأمني في الساحل الإفريقي كما توضحه الدراسات المقدمة، تشير إلى تأزم الوضع ودرجة الانفلات الأمني، وحجم الفوضى التي مست تقريبا كل دول الساحل الإفريقي من المحيط إلى المحيط الأمر الذي يحمل تبعات وتأثيرات على الجزائر وعلى كل منطقة شمال إفريقيا، كذلك من بين ما يمكن تبيانه من هذا الوضع الذي تتخبط فيه دول المنطقة نورد ما يلي:

- استحالة معالجة، أو القضاء على هذه التهديدات بالطرق العسكرية الصلبة؛
- ضرورة تبني مقاربة شاملة لمعالجة الوضع الراهن؛
- تهديد كل الكيانات المتواجدة في الساحل أو مناطق الجوار الإقليمي من دول أو أفراد؛
- المساس بجميع الميادين سواء الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والأمنية؛
- طبيعة ومصادر التهديدات والتحديات الأمنية التي أخذت بعدا لا تماثليا؛
- ميلاد تحالفات إجرامية بين كل من الإرهاب والإجرام مثلا لتزيد الأمور تعقيدا؛
- استغلال المعطى الجغرافي للتنقل واختراق الحدود لتحيلنا إلى مشكل أخر هو تامين الحدود؛

---

1 - Chena Salim, « L'Algérie dans le « Printemps arabe » entre espoirs, initiatives et blocages », **Confluences Méditerranée**, 2011/2 N° 77, p 105.

2 - Corm Georges, « Première approche d'une contextualisation des révoltes populaires arabes », **Confluences Méditerranée**, 2011/4 N° 79, p 39.

- حالة الفشل الدولاتي المتفشي بين اغلب الدول الساحلية؛
- استثمار الجماعات الإرهابية والإجرامية في غياب تنمية بشرية، وكذا أمن إنساني في المنطقة للحصول على غطاء، دعم ومنتسبين إلى الخلايا الإرهابية والإجرامية.

المبحث الثاني: دراسة في إمكانيات الجزائر ومكانتها في إطارها الإقليمي:

- إن الحديث عن مكانة الجزائر في منطقة الساحل لا يمكن أن يمر من دون النظر في الإمكانات التي تحوز عليها، سواء منها ما يتم توظيفها ومنها ما هو كامن، وهي جملة القدرات غير الظاهرة والتي يمكن استغلالها لتعظيم القوة أن استلزم الأمر، من هذا المنطلق فان قياس قوة الجزائر من خلال مؤشرات ومتغيرات علمية، تسمح لنا بادراك مكانتها إقليميا، الأمر الذي يمنحها إمكانية لعب دور يتوافق وقوتها أي مكانتها من جهة، إضافة إلى تصوراتها ومدركتها للبيئة الأمنية والجيوسياسية التي تطبع الفضاء الساحلي وبالأخص دول الميدان الساحلي من جهة أخرى.

أولا: الإطار المعرفي للقوة ودورها في بناء مكانة الدول:

يشير الواقع الدولي إلى أن كل دولة تسعى لاكتساب القوة التي تعطي وتمنح لها معنى وجودها إضافة إلى كونها قيمة مدركة من طرف الدول الأخرى، تعرف من خلالها الدولة نفسها في محيط ونسق مليء بالوحدات التي تتفاعل في ما بينها لتشكل ديناميكية العلاقات الدولية او الاقليمية، التي ترتكز حول القوة والمصلحة، الحرب والسلم، التعاون أو الصراع.

1. تعريف القوة:

القوة تشير إلى تلك القدرة على فرض الإرادة على الغير سواء على نحو ايجابي، أي حمل الأخر على فعل شيء لم يكن ليفعله بغير ذلك أو على نحو سلبي، أي منع الأخر من أن يحملك على أن تفعل ما لا تريده . ويستخدم مصطلح القوة بالمعنى المرادف للسلطة على المستوى الداخلي.[1]، **فريمون ارون**

[1]- بتران بادي و ماري كلود سموتس، **انقلاب العالم – سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة : دار العالم الثالث، 1998. ص 320.

يرى أن:"القوة علاقة بشرية بالمقام الأول، فمهارة الحكام، عزمهم والقدرة على العمل الجماعي كلها أمور لا يمكن قياسها فهي غير متوقعة".[1]

- ففي الفكر الإستراتيجي يقصد بقوة الدولة: فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والتأثير في إرادة الدول الأخرى من مصالح وأهداف.

2. بين القوة والقدرة والتداخل الموجود بين المفهومين:

فالقوة هي: مجموعة الوسائل والطاقات والإمكانات المادية وغير المادية، المدركة وغير المدركة، التي تمتلكها الدولة، يستخدمها صانع القرار في فعل مؤثر يحقق بها مصالح الدولة، ويؤثر بواسطتها في سلوك الاخرين.

اما القدرة: هي محصلة استثمار عوامل القوة المادية والمعنوية من طرف صانع القرار، الذي يملك إرادة قوية واضحة، وإدراكا بمصالحه والإمكانات التي بحوزته ليحولها ويقوم بتعبئتها لتحقيق مصالحه وأهدافه والتأثير في النسق الذي يتفاعل فيه سواء كان إقليميا أو دوليا. **(2)**

أ. قوة الدولة تبرز في القدرة على التأثير، أما قدرة الدولة فإنها تبرز في فرض إرادتها على دول أخرى أقل منها أو موازية لها من حث القدرة.

ب. لا بد من التمييز بين قوة الدولة بكل عواملها، وقدرتها على وضع هذه العوامل موضع التطبيق الفعلي والعملي في ظروف معينة لتحقيق أهداف محددة.

ت. ضرورة تحقيق الموازنة بين القوة والقدرة، فعندما تجتمع عوامل القوة والقدرة فان الفعل أو السلوك سيكون أكثر تأثيرا في الطرف أو الأطراف المقابلة.[3]

---

[1] - بتران بادي و ماري كلود سموتس، **مرجع سابق الذكر**، ص 322.

[2] - نسيم بلهول، **عن الجيواستراتيجية**، لبنان: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2015، ص ص 160 – 161.

[3] - **نفس المرجع**، ص ص 160 – 161.

3. معادلة القوة و عناصرها:

إن أبرز الخصائص التي يتفق أغلب المفكرون خصوصا الواقعيون منهم، والمصاحبة لمفهوم القوة هي النسبية، فالقوة لا يمكن إدراكها بصفة مطلقة، بل العكس، فكل شيء مرتبط بطبيعة المتغيرات والمؤشرات التي تتميز وتنفرد بها الدولة على باقي الدول الأخرى، من مؤهلات وإمكانيات تسمح لها بلعب دور في العلاقات الدولية، وهذه المؤشرات اختلف المفكرون في اعتباراتها وأشكالها. فالقوة ليست شيئا مطلقا، بل أنها نسبية نتيجة التباين الكبير في العناصر المطلوب أخذها في الإعتبار فثمة عناصر يمكن وصفها وتقسيمها إلى عناصر تقليدية مثل الديموغرافيا، القدرة الصناعية، الإحتياطات النقدية والقدرة العسكرية في حين يتعثر قياس العديد منها: كالترابط الوطني نوعية الدبلوماسية وقدرة الشعب على الإبتكار وتحمل المعاناة والتضحية، أي ما يطلق عليه كلاوزفيش اسم الآداب الوطنية، التي تبين مدى عزم الشعب على دعم السياسة التي ينتهجها حكامه، وهو ما أشار إليه **هانس مورغانتو** بأنه يؤثر على كافة الأنشطة المضطلع بها في أي أمة، من إنتاجها الزراعي والصناعي، فضلا عن المؤسسة العسكرية والسلك الدبلوماسي. [1]

فحسب "هانس مورغانتو" فإن العناصر الأساسية المشكلة لقوة الدول تتمثل في ما يلي: **الجغرافيا:** المميزة للطابع الفيزيائي للدولة، وهو من خلال هذا المتغير الأكثر ثباتا، مشيرا إلى انه ورغم التقدم التكنولوجي المحقق إلا أن الجغرافيا تمنح للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى خاصة من حيث الموقع والإمتداد مزايا قوة عديدة، **الموارد الطبيعية:** تشمل كل من الموارد الغذائية، المائية والطاقوية، **القدرات الصناعية والمستوى التكنولوجي، الإستعداد العسكري:** ترتبط حسب مورغانتو بالإستراتيجية، حجم الجيش وكذا القدرات التكنولوجية، **الشعب:** من حيث الحجم، تكوينه من حيث العمر وتشكيلته و**الطابع الوطني.**

أما حسب **ماكندر** فأن أساس ما يميز ميزان القوة الحالي كما هو على مر الأزمنة هو بالطبع من نتاج:

1. المعطيات الجغرافية
2. الإقتصاد والإستراتيجية
3. العامل البشري من عدد، تنظيم وعدة...
4. ثم يضاف إلى كل هذا قيمة ومتغير أساسي هي السلاح.[2]

[1] - بتران بادي و ماري كلود سموتس، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 321 322.

[2] - H.j.Mackinder, the geographical pivot of history, **the geographical journal**, vol.23, No.04, 1904, p 437.

مقومات القوة الأساسية التي حددها **هنتنغتن:**

أ. المساحة والسكان

ب. الإنتاج الاقتصادي

ت. القوة العسكرية بأبعادها الأربعة: كمية – تكنولوجية – تنظيمية – اجتماعية.[1]

أما حسب "احمد داود اوغلو"، في كتابه: "**العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" فانه يمكن تطوير تعريفات مختلفة لتحديد ثقل الدولة وقوتها النسبية في مجال العلاقات الدولية، فإذا رمزنا لعناصر قوة دولة ما بالرموز التالية:

- القوة (ق):

1. **المعطيات الثابتة (م ث):** التاريخ (ت)، الجغرافيا (ج)، عدد السكان (ع) والثقافة (ف).
2. **معطيات القوة المتغيرة (م ت):** القدرة الاقتصادية (ق ت)، التكنولوجية (ق ك) والعسكرية (ق ع).
3. **الذهنية الإستراتيجية (ذ س)**
4. **التخطيط الاستراتيجي (خ س)**
5. **الإرادة السياسية (ر س)**

يمكننا التوصل إلى المعادلة التالية: [2]

$$ق = (م\ ث + م\ ت) \times (ذ\ س \times خ\ س \times ر\ س).$$

من هنا فان تقسيم القوة حسب "اوغلو" مثلا فإنه يميز بين صنفين:

أ. المعطيات المتغيرة: الاقتصاد، التكنولوجيا والقوة العسكرية

ب. المعطيات الثابتة: الجغرافيا التاريخ والثقافة.

4. منهج قياس قوة الدول:

في دراسة جمال زهران المعنونة: "**منهج قياس القوة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**"، تطرق فيها إلى ما يعرف بمنهج قياس قوة الدول، الأساس منه هو تجاوز فكرة التعريف التقديري للقوة، وكذا تجاوز فكرة الإعتماد على عنصر واحد، خاصة من زاوية الاعتماد على العناصر المادية لقياس وإدراك

[1] - عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات**، الأردن: درا أسامة للنشر والتوزيع، 2004، ص 86.

[2] - احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، ترجمة: مجمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: 2010، ص 35.

قوة الدول، ثم إمكانية المقارنة مع الآخرين. وهذا المنهج هو الذي سنعتمد عليه في دراستنا لقياس قوة الجزائر مقارنة بعدد من الوحدات الأخرى. [1]

أ- الإطار النظري المفسر لمنهج قياس قوة الدول:

يعتبر منهج قياس قوة الدول وسيلة وليس غاية في حد ذاتها، بمعنى أنه يهدف إلى حصر الإمكانيات والموارد التي تحوز عليها الدول، سواء منها التي يتم توظيفها أو تلك الكامنة، إضافة إلى أن قياس الدولة هو وسيلة لتحليل أداء النظام السياسي على اعتبار انه ناتج عن جوانب معنوية، (إرادة قومية، قدرة سياسية، قيادة سياسية وقدرة على التعامل مع الآخرين أي التمثيل الدبلوماسي)، و تنقسم إلى:

العوامل المادية: تتمثل في كل ما يمكن التعبير عنه كميا أي امكانية قياسه، أو كما وصفها جمال زهران: "الجانب المادي هو تعبير عن مسح الموارد والإمكانات المتاحة والكامنة".[2]

العوامل المعنوية: هي الجانب :"غير الملموس، كما أنه تعبير عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد بكفاءة". فالعوامل غير المادية هي الميكانزم الذي يعبر عن قدرة الدول على تعبئة الإمكانيات المادية المتوفرة لديها، ثم القدرة على تفعيلها للتأثير في النسق الإقليمي أو الدولي الذي تتواجد فيه، فهي كما عرفها جمال زهران:" آلية تفجير الطاقات والإمكانيات وتحويلها إلى واقع حي، ملموس وخلاق". [3]

ب- مراحل تطبيق منهج قياس قوة الدول:

تقسيم عناصر قياس قوة الدول إلى مجموعتين من العوامل:

عوامل مادية: هي مجموعة العوامل التي تشكل في مجملها الأساس المادي لقوة الدولة، تنقسم إلى أربعة عناصر أساسية هي :

- القدرة الاقتصادية؛
- القدرة العسكرية؛
- القدرة الاتصالية؛
- القدرة الحيوية .

---

[1]- جمال زهران، **منهج قياس القوة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 66.

[2]- **نفس المرجع**، ص 67.

[3]- **نفس المرجع** ، ص 67.

العوامل المعنوية: تشكل الوعاء الذي تتحرك فيه العوامل المادية، والبوصلة التي تتحرك هذه العوامل على أساسها بمعنى أنها أساس ما يحرك العوامل المادية ويوظفها لتحقيق هدف معين(القدرة على تعبئة الموارد المتاحة والكامنة). فالعوامل المادية بهذا المعنى يمكن أن تهدر وتبدد، ويمكن أن توظف بشكل رشيد بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة، وتشمل ثلاثة عناصر أساسية:

- القدرة الحيوية؛
- القدرة الدبلوماسية؛
- الإرادة القومية.

العناصر الفرعية: حيث تشتمل كل عناصر من العوامل المادية أو المعنوية المذكورة مجموعة من العناصر الفرعية والتي بدورها تحتوي على مجموعة من المؤشرات.

مثال: في العوامل المادية نجد القدرة الحيوية التي تحتوي على عناصر منها الخصائص السكانية أو البشرية، والتي بدورها تتفرع إلى عناصر فرعية تحتوي بدورها على مؤشرات منها: نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم في جميع المراحل، ومعدل معرفة القراءة والكتابة فوق 15 سنة. [1]

جدول رقم (03) يبين عناصر و مؤشرات قياس قوة الدول

العنصر الرئيسي	العنصر الفرعي	العدد	المؤشرات
القدرة الإقتصادية	/	/	14
القدرة العسكرية	/	/	4
القدرة الإتصالية	/	/	4
القدرة الحيوية	الخصائص البشرية الوجود الإقليمي	12 2	14
القدرة السياسية	/	/	5
الإرادة القومية	القيادة السياسية الأهداف الإستراتيجية القاعدة العلمية	4 9 3	16
القدرة الدبلوماسية	/	/	2
المجموع			59 مؤشر

[1] - جمال زهران، **مرجع سابق الذكر** ، ص70.

ج- أسلوب تطبيق منهج قياس القوة والمعادلة الحسابية المعتمدة:

- مرحلة تصنيف المعلومات؛
- تجميع المؤشرات الفرعية داخل كل عنصر فرعي لأي عنصر رئيسي؛
- إعطاء قيمة معيارية لكل عنصر بالمقارنة مع الدول الأخرى محل الدراسة، وفق المعادلة التالية:

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر)} - \text{المتوسط الحسابي (ح)}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع (ح ر} - \text{ح)}^2}{\text{عدد وحدات الدراسة (الدول)}}}$$

- إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعناصر وفقا للترتيب التنازلي (الأكبر هو الأقوى).
- ضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد إعادة ترتيبه في الوزن النسبي المقابل له والذي تم استخلاصه من أراء الخبراء.
- تجميع كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي على حدى. [1]

6. المفهوم النسبي للقوة في العلاقات الدولية:

-حتى وإن أشار "جمال زهران" في كتابه :"منهج قياس القوة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي"، إلى ما يعرف بمنهج قياس القوة وأهميته في تحليل قدرات الدول، حيث أنه يخضع لمتغيرات كمية وأخرى معنوية، في إطار علاقة بين أطراف متعددة لقياس توازنات القوى في لحظة معينة، إلا أنه تشوبه نقائص نذكر منها:

- النسبية؛
- إلغاء صفة المطلقة والدائمة؛
- تجاهل القوة الكامنة؛
- عدم التمييز بين امتلاك مصادر القوة والقدرة على توظيفها؛
- صعوبة تطبيق التكميم مقارنة بمجمل قوة الدول الأخرى؛

[1]- جمال زهران، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص 84-85.

- قوة الدولة ظاهرة عقلانية؛
- قياس قوة الدولة يختلف من حيث الزمان والحالة؛
- القياس يستخدم لتفسير الماضي، الحاضر مع إمكانية استشراف المستقبل.[1]

- "ألفين توفلر" مثلا يشير إلى كون القوة تحكمها العديد الأسباب التي لا يمكن اختزالها أو اقتصارها على عامل دون آخر، لأن ذلك يشكل قصورا في تحليل طبيعة القوة، فالتطورات التاريخية لا تأخذ وحدها لتفسير القوة أي اختزال التاريخ لإعتباره عامل القوة الوحيد، بل يضاف إلى كل من: دور الأفراد الصدفة، وعدد كبير من المتغيرات الأخرى، ولكن في الجانب المقابل فإن اعتبار التاريخ مجرد توال وتعاقب الأحداث، لا تربط بينها علاقة ولا تخضع لنموذج ما، يمثل أيضا اتجاها اختزاليا.[2]

ليخلص "توفلر" إلى نتيجة مفادها أن: التقسيم الإستراتيجي للسلطة والقوة في العالم سيأخذ منحى ومعنى آخر، فبعد أن كان التقسيم السائد بعد الحرب العالمية الثانية هو رأسمالي واشتراكي، آو عالم متقدم وآخر متخلف، إلا أن دخول اعتبارات المعرفة سيتولد عنها تقسيم آخر هو العالم الأكثر سرعة والعالم الأكثر بطئا.[3]

ثانيا: قياس قوة الجزائر مقارنة بالوحدات الإقليمية المجاورة:

البحث عن قوة الجزائر الإقليمية، لا يمكن أن تدرك من دون الإستعانة بجملة من المتغيرات الأساسية التي تسمح لنا باستقراء قوة وقدرات الجزائر، وبالتالي التعرف على مكانتها الإقليمية، التي بدورها تجعل من ادراكاتها وتصوراتها الخارجية محل تأثير وتجسيد من خلال دور أو ادوار إقليمية محددة متطابقة وواقع البيئة الجيوسياسية المحيطة بها خاصة في بعدها الساحلي.

1- تطبيق منهج قياس القوة على الجزائر، دول الميدان والمغرب:

- اختيار عينات الدراسة (الدول): البحث في قدرات الجزائر الإقتصادية، العسكرية، الإرادة القومية القدرة الحيوية، القدرة الدبلوماسية والقدرة الإتصالية، ومن ثمة العمل على مقارنها بنظيرتها في دول الميدان (مالي، موريتانيا والنيجر)، على اعتبار أن هذه الدول تدخل ضمن الإطار المكاني للدراسة، ومن جهة أخرى المغرب كنموذج لدولة من شمال إفريقيا وكمنافس رئيسي للجزائر في المنطقة، الأمر الذي يحيلنا

[1] - جمال زهران، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 20-21.

[2] - الفين توفلر، **تحول السلطة**، ط 2، ترجمة: لبنى الريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1997، ص 192.

[3] - **نفس المرجع**، ص 197.

إلى تبيان قوى كل دولة من الدول محل الدراسة، خاصة وان منهج قياس قوة الدول يمكننا من إجراء مقارنة كمية وموضوعية، تسمح لنا بادراك من هي الدول القائد والقوة الإقليمية في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي. عكس ليبيا وتونس اللتين لا تزالان تحت عملية إعادة البناء بالنسبة لتونس، ومحاولة تجاوز الأزمة وتفادي حرب أهلية بالنسبة لليبيا وهذا بالاستعانة بمنهج قياس قوة الدول.

- جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها داخل كل عنصر: وهذا من خلال الإطلاع على مجموعة من الدراسات والتقارير الدولية المتخصصة، والمتعلقة بكل مؤشر من مؤشرات الدراسة على غرار:

- Annuaire statistique pour l'Afrique 2014.
- United nations development programme.
- United nations statistical yearbook.
- Food and agriculture organisation (FAO year book).
- World Statistics Pocketbook 2014 .
- The world factbook (CIA).
- Sipri yearbook : SIPRI Military Expenditure Database , SIPRI 2014.
- The Worldwide Governance Indicators (WGI)

- الإعتماد على هذه التقارير يمكننا من الحصول على معلومات تتعلق بكل عنصر من عناصر القوة سواء المادية (اقتصادية، عسكرية...)، أو المعنوية (السياسية، الديبلوماسية...)، وعادة ما تكون تقارير دولية تتواجد فيها مؤشرات حول كل عينات المقارنة، وهذا ما يمكن التعرف عليه من خلال الملاحق المرفقة.

- حساب وزن كل مؤشر وترتيب الدول من الأقوى إلى الأقل قوة: وهذا بتطبيق المعادلة التي تم تبيانها في منهج قياس قوة الدول، أين قمنا بتقديم مراحل تطبيقها من خلال: **(الملحق رقم 08).**

- تفريغ النتائج داخل جداول: وهذا وفق ما يتوافق مع كل عنصر من عناصر القوة المادية والمعنوية وترتيب كل دولة حسب وزن كل عنصر.

- ترتيب قوة الدول محل الدراسة عام 2013: بعد جمع أوزان العوامل المادية يتم ضربها في حاصل العوامل المعنوية، لنخلص إلى حجم وقوة كل دولة، ثم ترتيب الدول من الأكبر إلى الأصغر، أين الأكبر هو الأقوى و الأصغر هو الأقل قوة.

2- قياس العوامل المادية:

تنقسم العوامل المادية إلى أربعة عناصر أساسية تشمل كل من القدرة الإقتصادية، العسكرية، الإتصالية والحيوية.

أ. قياس القوة الاقتصادية:

بعد عملية جمع المعلومات وتصنيفها، ثم قياس وزن كل مؤشر منها الأمر الذي مكننا من ترتيب قوة كل دولة بناءا على إجمالي أوزان المؤشرات محل الدراسة (ملحق رقم 01)، فإن ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول رقم (4-1) هو:

جدول رقم (4-1): وزن عناصر القدرة الإقتصادية

	الدولة / مؤشرات القدرة الاقتصادية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
1	حجم الإنتاج المحلي	0.626	0.32	0.305	0.311	0.541
2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(U.S D)	0.519	0.388	0.379	0.4	0.459
3	القاعدة الصناعية	0.46	0.336	0.334	0.412	0.372
4	معدل النمو السنوي للإنتاج	0.216	0.144	0.298	0.465	0.317
6	حجم إنتاج مصادر الطاقة (البترول والغاز)	0.467	/	/	/	/
7	حجم احتياطي مصادر الطاقة (البترول والغاز)	0.44	/	/	/	/
8	متوسط نصيب الفرد من الطاقة	0.336	0.181	0.180	0.220	0.275
9	أراضي المحاصيل الدائمة	0.154	0.143	0.141	0.138	0.269
10	الأراضي القابلة للزراعة	0.104	0.124	0.106	0.083	0.219
11	المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة التجارية	0.253	0.116	0.118	0.137	0.169
12	متوسط الإنتاجية السنوية من الحبوب	0.094	0.094	0.002	0.107	0.106
13	حجم الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة	0.09	0.07	0.06	0.08	0.146
	الإجمالي	**3.759**	**1.196**	**1.923**	**2.353**	**2.873**

- تبين خلال وزن مؤشرات القدرة الاقتصادية التي بلغت 13 مؤشر تفوق الجزائر بمجموع 3.759، ثم المغرب بمجموع 2.873، لتأتي كل من موريتانيا، النيجر و مالي في المراتب الأخيرة تباعا الجدول رقم (4-2). فالجزائر تفوقت في مؤشرات مثل حجم الإنتاج المحلي، متوسط نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي(S D.) والقاعدة الصناعية إضافة إلى حجم إنتاج واحتياطي الطاقة من غاز وبترول، التي ساهمت إلى حد كبير في توفير مداخيل معتبرة ومنه إثراء الخزينة العمومية بموارد مالية بلغت 207 مليار دولار، بينما نجد المغرب قد تفوقت في مؤشرات منها الأراضي ذات المحاصيل الدائمة، وكذا في حجم الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة.

فالجزائر تمتلك ثروات طبيعية معتبرة و متنوعة، لا سيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة الـ 15 من حيث احتياطي النفط، والمرتبة ال 18 من حيث الإنتاج و الـ 12 في التصدير. وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا. أما في ما يخص الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة الـ7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة الـ 5 من حيث الإنتاج و الـ 3 في التصدير. تضل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي. وهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي والبترول للإتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له. إضافة إلى هذه الثروات تختزن الجزائر في باطنها، مناجم شاسعة من الفوسفات، الزنك، الحديد والألمنيوم....[1]

جدول رقم (4-2) ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الاقتصادية:

المرتبة	الدولة	المجموع
1	الجزائر	3.759
2	المغرب	2.873
3	موريتانيا	2.353
4	النيجر	1.923
5	مالي	1.196

- يبين هذا الجدول ترتيب الدول محل الدراسة والتي تبين تواجد الجزائر في المرتبة الأولى بمجموع 3.759، ثم تليها المغرب، موريتانيا، النيجر ومالي في المرتبة الأخيرة بمجموع 1.196.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نقلا عن : http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/ressources

ب- القدرة العسكرية: انطلاقا من المعطيات التي تم جمعها لحساب مؤشرات القدرة العسكرية (ملحق رقم 02)، فان وزن هذه المؤشرات هي كالتالي:

جدول رقم (5-1) :وزن عناصر القدرة العسكرية

مؤشرات القدرة العسكرية / الدولة		القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
1	حجم القوات المسلحة	0.67	0.33	0.34	0.34	0.42
2	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.48	0.16	0.14	0.36	0.32
3	الإنفاق العسكري(مليار دولار)	0.57	0.27	/	0.27	0.35
4	نصيب الجندي (دولار أمريكي)	0.54	0.26	0.25	0.29	0.39
الإجمالي		2.26	1.02	0.73	1.27	1.48

يبين هذا الجدول تفوق الجزائر في مجمل مؤشرات القدرة العسكرية، سواء من حيث حجم القوات المسلحة نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العسكري(مليار دولار) أو نصيب الجندي (دولار أمريكي)، على جميع الدول الأخرى محل الدراسة، خاصة المغرب التي تشهد مع الجزائر سباقا حول التسلح، وهذا منذ عشرية تقريبا والإنفاق العسكري لكلا الدولتين في تنامي، ما أوقع كلاهما في معضلة أمنية، وهذا ما يمكن تبيانه من تقارير: معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وكذا موقع « global fier »: الذي صنف الجزائر القوة العسكرية الثانية في القارة الإفريقية.

التصنيف الذي أكدته مجلة:« Jeune Afrique » أين جاءت الجزائر في المرتبة الأولى بين الدول الإفريقية قوة في مجال الحروب اللاتماثلية، و في المرتبة الثانية في مجال الحروب التقليدية بعد مصر.[1]

جدول رقم (5-2): ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة العسكرية

المرتبة	الدولة	المجموع
1	الجزائر	2.26
2	المغرب	1.48
3	موريتانيا	1.27
4	مالي	1.02
5	النيجر	0.73

- فترتيب الدول هذه وفق منهج قياس القوة يؤكد مدى صحة هذا المنهج الذي لم يتناقض مع تقديرات التقارير الدولية الصادرة من معاهد الدراسات في الميدان العسكري والإستراتيجي التي تمنح الجزائر المرتبة الأولى من حيث

[1] -Laurent Touchard, défense le temps des stratèges, **jeune Afrique**, hors série, N 39, 2015, P 44.

القوة العسكرية و هذا استنادا إلى مؤشرات كمية عديدة منها تلك الواردة في الملحق رقم (02).

ج- القدرة الاتصالية: انطلاقا من المعطيات التي تم جمعها لحساب مؤشرات القدرة الإتصالية (ملحق رقم 03)، فإن وزن هذه المؤشرات هي كالتالي:

جدول رقم (6-1): وزن عناصر القدرة الاتصالية

	الدولة / مؤشرات القدرة الاتصالية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
1	الهواتف الثابتة لكل 100 شخص	0.756	0.405	0.399	0.439	0.703
2	الهواتف المحمولة لكل 100 شخص	0.22	0.4	0.16	0.22	0.39
3	نسبة الاستخدام الأسري للانترنيت	0.761	0.4	0.34	0.36	0.769
4	مدى امتلاك الدولة للأقمار الصناعية	0.33	0	0	0	0
	الإجمالي	2.067	1.205	0.899	1.019	1.862

- أمكن قياس القدرة الاتصالية من خلال أربعة مؤشرات رئيسية تمثلت أساسا في: الهواتف الثابتة الهواتف المحمولة، نسبة الاستخدام الأسري للانترنيت ومدى امتلاك الدولة للأقمار الصناعية.

حيث جاءت الجزائر في المرتبة الأولى بمجموع 2.067، ثم المغرب بمجموع 1.862، وتليها على الترتيب كل من مالي، موريتانيا والنيجر، والملاحظ هو تفوق الجزائر الذي ساهمت فيه امتلاكها لقمرين صناعيين، وهو مؤشر حول ضرورة وأهمية إحداث ثورة تكنولوجية، وحتى التنافس في مجال الأقمار الصناعية الأمر الذي تفتقر إليه الدول الأخرى، لكن نجد في المقابل إن المغرب تتفوق في نسبة الإستخدام الأسري للأنترنيت والهواتف المحمولة، ولو أن التفاوت نسبي وضئيل عكس دول الميدان الأخرى.

جدول رقم (6-2) ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الاتصالية:

المرتبة	الدولة	المجموع
1	الجزائر	2.067
2	المغرب	1.862
3	مالي	1.205
4	موريتانيا	1.019
5	النيجر	0.899

- تصنيف الدول حسب القدرة الإتصالية، تبين حجم تأخر دول الميدان في مواكب الثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال عكس المغرب والجزائر.

د- القدرة الحيوية:

انطلاقا من المعطيات التي تم جمعها لحساب مؤشرات القدرة الحيوية (ملحق رقم 04)، فان وزن هذه المؤشرات يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (7-1): وزن مؤشرات القدرة الحيوية (الخصائص السكانية، البشرية والوجود الإقليمي):

	الدول / مؤشرات القدرة الحيوية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
أولا: الخصائص السكانية والبشرية						
1	المستوى التعليمي	1.39	0.71	1.26	1.06	1.4
2	المستوى الصحي	1.61	0.93	0.97	1.03	1.32
3	نسبة المشاركة في العمل(متوسط رجال + نساء)	0.17	0.56	0.54	0.35	0.29
4	درجة التكامل الثقافي و القومي	1.79	0.77	0.97	1.52	1.79
5	حجم خدمات الدولة	0.51	0.94	0.61	0.51	0.98
6	حجم السكان	0.47	0.25	0.27	0.14	0.42
7	كثافة السكان في كلم ^{2}	0.29	0.21	0.24	0.06	0.14
	الإجمالي	6.23	3.83	4.86	4.67	6.34
ثانيا: الوجود الإقليمي:						
1	مساحة الدولة	0.84	0.49	0.5	0.43	0.25
2	نسبة توفير المياه الصالحة للشرب	0.71	0.50	0.32	0.29	0.70
الإجمالي		1.55	0.99	0.82	0.72	0.95
الإجمالي العام		7.78	4.82	5.68	5.39	7.29

وهذا من خلال عنصرين أساسية أولهما الخصائص السكانية والبشرية والذي يتكون من سبعة مؤشرات إضافة إلى الوجود الإقليمي الذي يتجسد في مؤشرين أساسيين وقد أسفرت النتائج المتوصل اليها بعد قياس وزن كل مؤشر إلى ما يلي:

جدول رقم (7-2): ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الحيوية

المرتبة	الدولة	الخصائص السكانية والبشرية	الوجود الإقليمي	المجموع
1	الجزائر	6.23	1.55	7.78
2	المغرب	6.34	0.95	7.29
3	النيجر	4.86	0.82	5.68
4	موريتانيا	4.67	0.72	5.39
5	مالي	3.83	0.99	4.82

- يتضح من هذه النتيجة أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى بمجموع 7.78، تليها المغرب بمجموع 7.29 ثم تأتي كل من النيجر موريتانيا ومالي في المراتب الأخيرة. حيث يوضح الجدول (5-2) حجم ووزن كل مؤشر من بين مؤشرات الدراسة. ولعل ما يمنح الجزائر هذا التفوق هو خصائص الوجود الإقليمي خاصة مؤشر المساحة، على اعتبار أنها اكبر بلد إفريقي عكس المغرب التي تفوقت في بعض الخصائص السكانية والبشرية، خاصة في مؤشرات مثل المستوى التعليمي نسبة المشاركة في العمل وفي حجم خدمات الدولة، ولو أن أوزان هذه المؤشرات متقاربة فيما بينها، لكن في المقابل نلحظ أن الجزائر وفي نفس الخصائص تتفوق في حجم السكان والكثافة السكانية وكذا في المستوى الصحي. لكن ما يجب الإشارة إليه هو ذلك التكامل الثقافي والقومي الذي يجسد وحدة الدولة ودرجة التجانس القومي، اللغوي والديني.

أما دول الميدان فنلحظ تأخرها في مؤشرات عديدة منها مثلا: المستوى الصحي والتعليمي، وهي من الدلالات التي جعلت النيجر مثلا في مراتب متأخرة في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وهو نفس الحال بالنسبة لمالي أو موريتانيا.

- خلاصة تحليل قياس وزن العوامل المادية:

من كل ما تقدم فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في كل عناصر العوامل المادية، سواء ما تعلق بالقدرة العسكرية، الإقتصادية، الإتصالية والحيوية بوزن بلغ مجموعه 15.86، لتأتي المغرب في المرتبة الثانية بمجموع 13.46، ثم كل من موريتانيا بمجموع: 10.03، ومالي ب:9.232 وفي المرتبة الأخيرة نجد النيجر بمجموع بلغ 8.24.

وهذه الأوزان والمراتب توضح حجم الإمكانات المادية والطاقات التي تزخر بها كل دولة من الدول. كما أبرز هذا التصنيف خصوصيات كل دولة من ناحية العوامل المادية، إلا أن للعوامل المعنوية الأثر في تفعيل وتعبئة هده الموارد والطاقات بما يرفع من قوة الدولة وبالتالي قدرتها على تحقيق أهدافها.

3-قياس عوامل القدرة المعنوية:

تنقسم عوامل القدرة المعنوية إلى ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في القدرة السياسية، الإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية، لكن من بين الأمور التي أعاقت بعض الشيء قياس وزن هذه العوامل هي أن المؤشرات التي تم الإعتماد عليها، تخضع بدرجة كبيرة للنسبية، وهو ما ميز عملية حساب أوزان هذه المؤشرات لكونها كيفية يصعب تكميمها، من جهة ومن جهة أخرى أن ما لاحظناه هو حجم التضارب والتباين في تقدير التقارير الدولية المعنية بقياس المؤشرات محل الدراسة، أين تبرز موريتانيا وحتى مالي على أساس إنهما تشهدان أوضاع سياسية مستقرة تسودها المساواة والإستقرار السياسي، أفضل من المغرب والجزائر لكن الواقع يشير إلى أن الدولتين فاشلتين وعاجزتين عن تسيير شؤونهما الداخلية خاصة دولة مالي وهذا منذ 2012، لكن رغم هذا فإننا حاولنا الاقتراب أكبر قدر ممكن من الواقع وتجسيد ما هو قائم، وهذا عند اخذ المعطيات المتعلقة بمؤشرات القدرة السياسية وهذا حال باقي مؤشرات العوامل المعنوية.

أ- القدرة السياسية:

انطلاقا من المعطيات التي تم جمعها لحساب مؤشرات القدرة السياسية (ملحق رقم 05)، فإن وزن هذه المؤشرات هي كالتالي:

جدول رقم (8-1): وزن عناصر القدرة السياسية

	الدولة / مؤشرات القدرة السياسية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
1	الاستقرار السياسي و غياب العنف	0.51	0.21	0.43	0.59	0.88
3	مستوى الحريات السياسية	0.92	0.25	0.82	/	0.92
4	الرقابة على الفساد	0.76	0.83	0.53	/	0.63
5	استقلال القضاء	1.04	0.92	0.7	/	1.04
6	الثقل البيروقراطي	0.79	0.59	0.36	/	0.85
	الإجمالي	4.02	2.8	2.84	0.59	4.32

- تبرز المغرب من أكثر الدول التي تشهد استقرارا سياسيا، وهذا بطبيعة الحال بحكم النظام الملكي السائد تليها الجزائر وهذا بعد الإصلاحات السياسية والإنفتاح الديمقراطي. رغم وجود مخاوف من كلا النظامين من وصول اثر الدومينو الذي ميز "الربيع العربي"، لكن حاليا تبرز الجزائر والمغرب كأكبر بلدين يشهدان استقرارا سياسيا وأمنيا على الصعيد الداخلي، وهو الوضع الذي يمكن الإستثمار فيه للتنمية ولجلب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا عكس دول الميدان التي تشهد اللاإستقرار وانتشار لمظاهر العنف والفساد.

نفس الأمر يمكن تبيانه في مؤشرات مثل مستوى الحريات السياسية واستقلال القضاء الذي حققت فيه المغرب نفس الوزن مع الجزائر مع تأخر نسبي لدول الميدان في نفس المؤشرات، وتبقى للجزائر مهمة إصلاح الإدارة والمرفق العمومي لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وهو الأمر الذي بادرت فيه منذ 2012، خاصة وأن المغرب حققت وزن 0.85 مقابل 0.79 بالنسبة للجزائر في مؤشر الثقل البيروقراطي..

جدول رقم (8-2): ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة السياسية

المرتبة	الدولة	المجموع
1	المغرب	4.32
2	الجزائر	4.02
3	النيجر	2.84
4	مالي	2.8
5	موريتانيا	0.59

قياس مؤشرات القدرة السياسية وضعت المغرب في المرتبة الأولى بوزن بلغ مجموعة 4.32، تليها الجزائر، ثم كل من النيجر مالي وموريتانيا.

ب- الإرادة القومية: وزن مؤشرات الإرادة القومية هي كالتالي:

جدول رقم (9-1): وزن عناصر الإرادة القومية

	مؤشرات الإرادة القومية / الدولة	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
أولا: القيادة السياسية						
1	القدرة على تعبئة الموارد الذاتية	2.83	1.39	3.29	1.74	2.68
2	درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية	3.41	1.16	2.08	2.42	3.46
3	متوسط عمر المواطن (عند الولادة) في 2014	1.84	0.7	1.65	1.39	1.77
4	نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا (kcal/cap/day)	1.57	0.46	0.43	1.03	1.69
الجملة:		9.65	3.71	7.45	6.58	9.6
ثانيا: الأهداف الإستراتيجية						
1	درجة الاعتماد على الذات	5.12	2.98	2.62	2.63	4.13
2	ترتيب الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد	2.24	1.02	1.19	0.97	2.22
3	درجة الانكشاف و التبعية	3.94	2.12	0.66	3.12	4.19
الجملة		11.3	6.12	4.47	6.72	10.54
ثالثا: حجم القاعدة العملية كخيار استراتيجي						
1	نسبة الإنفاق على البحث العلمي (% PIB 2005) (2010)	0.48	0.46	0	0	1.13
2	عدد طلبات براءات الاختراع (2007 – 2011)	0.91	0	0.62	0	1.35
3	عدد العلميين و المهندسين (لكل مليون من السكان)	1 .37	0	0	0	1.49
الجملة		2.76	0.46	0.62	0	3.97
الإجمالي العام		23.71	10.29	12.54	13.3	24.11

- تفوق المغرب في مجموع مؤشرات القدرة السياسية وحجم القاعدة العملية كخيار استراتيجي بينما تتفوق الجزائر في مؤشرات الأهداف الإستراتيجية بوزن بلغ مجموعه 11.3، مقابل 10.54، بالنسبة للمغرب، ثم تأتي كل من موريتانيا، مالي والنيجر في المرتبة الأخيرة. أما ما تعلق بعنصر القاعدة العملية كخيار إستراتيجي فإن المغرب تفوقت ولو نسبيا على الجزائر بوزن 3.97، مقابل 2.76، وتبرز أهمية

هذه العناصر في وجود إرادة قومية ورؤية استراتيجة ومستقبلية لتعظيم القوة والمصلحة لدول المنطقة خاصة ضرورة توفر أهداف إستراتيجية وقيادة سياسية رشيدة تكون مستندة على قاعدة علمية تسهم في تجسيد تطلعات وأهداف هذه الدول في الواقع، انطلاقا من الإمكانات والموارد المتاحة، ولربما هو مفتاح ومتغير أساسي يجب أن تعتمد عليه كل دول إفريقيا وليس فقط عينات الدراسة هذه، ولو أننا وفق هذه الجدول نلحظ تأخرا كبيرا لدول الميدان في هذه المؤشرات وهو ما يمكن تبيانه من خلال:(الجدول 7-2).

جدول رقم (9-2): ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات الإرادة القومية

المرتبة	الدولة	المجموع
1	المغرب	24.11
2	الجزائر	23.71
3	موريتانيا	13.3
4	النيجر	12.54
5	مالي	10.29

تحتل المغرب المرتبة الأولى بوزن 24.11، تليها الجزائر بوزن 23.71 ثم تباعا كل من موريتانيا، النيجر ومالي في المرتبة الأخيرة بوزن مجموعه 10.29.

ج- القدرة الدبلوماسية: وزن مؤشرات القدرة الدبلوماسية هي كالتالي:

جدول رقم (10-1): وزن عناصر القدرة الدبلوماسية

	الدولة / مؤشرات القدرة الدبلوماسية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
1	حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين	2.01	1.02	0.9	1.13	2.08
2	حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي لدى الدولة	1.98	1.18	0.91	1.16	2.12
	الإجمالي	3.99	2.2	1.81	2.29	4.2

يظهر هذا الجدول تتفوق المغرب في مؤشري حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين بوزن 2.08 وفي حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي لدى الدولة بوزن 2.12، وهذا مقارنة مع الجزائر ب2.01 و1.98 على التوالي، ولو أن القدرة الدبلوماسية قد تقاس بحجم التمثيل الخارجي، أي عدد السفارات التي تمثل الدولة خارج إقليميها وكذا عدد السفارات التي تتواجد على إقليم الوطن، إلا أن كفاءة وتأثير البعثات الدبلوماسية في خدمة المصالح الوطنية يبقى أمر نسبي لا يمكن إدراكه كميا، وهنا ربما قد تنقلب الموازين لصالح الجزائر التي تشهد حركة دبلوماسية وتأثيرا كبيرا في القضايا التي تشهدها منطقة الساحل حاليا

على سبيل المثال عكس المغرب التي لا يظهر لدبلوماسيتها أي اثر سواء قاريا أو إقليميا خاصة في ظل الأزمات الحالية.

جدول رقم (10-2): ترتيب الدول وفق وزن مؤشرات القدرة الدبلوماسية

المرتبة	الدولة	المجموع
1	المغرب	4.2
2	الجزائر	3.99
3	موريتانيا	2.29
4	مالي	2.2
5	النيجر	1.81

تحتل المغرب المرتبة الأولى في مجموع أوزان مؤشرات القدرة الدبلوماسية بمجموع بلغ4.2، تليها الجزائر ب3.99، ثم كل من موريتانيا مالي والنيجر في المرتبة الأخيرة.

خلاصة العوامل المعنوية:

تكمن أهمية هذه العوامل في تعظيم العوامل المادية أو في المقابل هدرها، فهي النقطة الفاصلة إما في تعبئة الموارد المادية وتوظيفها في تحقيق الأهداف التي تسطرها الدولة، أو هدر للوقت وللموارد الأمر الذي من مخرجاته أزمات هيكلية تمس قطاعات عديدة منها المتجمع الإقتصاد والسياسة....

4-ترتيب الدول محل الدراسة حسب مجموع أوزان العوامل المادية والمعنوية:

النتائج النهائية لقياس قوة الدول وترتيبها:

جدول رقم (11) يبين وزن قوة الدول محل الدراسة عام 2013

الرتبة	الدولة	القدرة الاقتصادية	القدرة العسكرية	القدرة الاتصالية	القدرة الحيوية	مجموع العوامل المادية	القدرة السياسية	الإرادة القومية	القدرة الدبلوماسية	مجموع العوامل	حاصل ضرب مجموع العوامل المادية و
1	الجزائر	3.759	2.26	2.067	7.78	15.86	4.02	23.71	3.99	31.72	**503.07**
2	المغرب	2.873	1.48	1.862	7.29	13.46	4.32	24.11	4.2	32.63	**439.19**
3	موريتانيا	2.353	1.27	1.019	5.39	10.03	0.59	13.3	2.29	16.18	**162.28**
4	النيجر	1.923	0.73	0.899	5.68	9.232	2.84	12.54	1.81	17.19	**158.69**
5	مالي	1.196	1.02	1.205	4.82	8.24	2.8	10.29	2.2	15.29	**125.98**

- بعد مرحلة جمع المعلومات المتعلقة بكل عنصر ومن ثم بكل مؤشر، ومنه تطبيق جملة من العمليات الإحصائية التي وردت في دراسة جمال زهران، خلصنا إلى ما يلي:

- تفوق الجزائر في جملة العوامل المادية، من قدرة إقتصاديه عسكرية، حيوية وإتصالية.
- تفوق المغرب في حملة العناصر المعنوية التي تشمل القدرة السياسية، الإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية.

- لكن حاصل ضرب مجموع العوامل المادية والمعنوية، يؤشر لتفوق الجزائر ب 503.07 نقطة لتأتي المغرب في المرتبة الثانية بجملة 439.19 نقطة، ثم تأتي تباعا كل من موريتانيا، النيجر ومالي في المرتبة الأخير.
- ولعل ثقل ووزن الجزائر كقوة إقليمية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، يبينه وزن عواملها المادية والمعنوية، لدرجة أن دول الميدان الثلاث مجتمعة (مالي، النيجر وموريتانيا)، لا تحقق حجم ووزن قدرات الجزائر، فمجموع قوة هذه الدول تصل إلى 450 نقطة مقارنة بالجزائر التي تصل وزن عاملها المادية والمعنوية إلى 503.

تفوق المغرب يشير إلى قدرته على تعبئة الموارد المادية، الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه العوامل بالنسبة للجزائر وكذا دورها في تفعيلها وتوظيفها، بما يتوافق والأهداف الوطنية والإستراتيجية للجزائر وهذا في المنطقة، وهذا ما يؤشر لها لتكون قوة إقليمية، **فحسب توماس شيلينغ*** في كتابه "إستراتيجية الصراع" يشير إلى أهمية الإستراتيجية على اعتبارها حسب تقديره: " ليست معنية بالتطبيق الكفء للقوة وإنما باستغلال القوة المحتملة".[1]

- انطلاقا من الفرضية التي قمنا بصياغتها، حول كون الجزائر قوة إقليمية، تم التأكد منها بطريقة علمية وكمية، تلغي الطابع الكيفي والذاتي في وصف الجزائر بكونها القائد الإقليمي.

رغم ما يشوب هذه الطريقة من عيوب من حيث إبرازها لعناصر ومؤشرات لها وزن في تحديد قوة الدول لكن فيه إغفال لعديد المتغيرات الأخرى، التي تؤشر في قدرة الدول وقوتها، وفي إمكانية التأثير إقليميا ومنه فرض تصورها وإدراكها لكل ما يميز الفضاء الإقليمي، الذي يمكن اعتباره مجال حيوي هام وعمق استراتيجي بالنسبة للجزائر، وهذا ما سنحاول إدراكه في النقطة التالية.

[1]- توماس شيلينغ، **إستراتيجية الصراع**، ترجمة: نزهت طيب و أكرم حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة:2010، ص 13.

* توماس شيلينغ، من مواليد 1921 في أوكلاند بكاليفورنيا، تخرج من قسم الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا و حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد سنة 1948، عمل مستشارا في شؤون السياسة الخارجية بالبيت الأبيض، كما درس بعدة جامعات مشهورة، وهو حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2005ح، نتيجة إسهاماته في فهم "التعاون و النزاع".

ثالثا: مكانة الجزائر في فضائها الإقليمي وعمقها الاستراتيجي الساحلي

- إضافة إلى القوة التي تم حسابها في الفصل الأول والتي تجعل من الجزائر قوة إقليمية إلا أنها تحتفظ كذلك بعديد المتغيرات التي تسمح لها بالإنفراد في قيادة المنطقة، وهذا ما من خلال معطيات أخرى تتمثل في ركائز القوة الكامنة، وهي التي تسمح لنا باستقراء مكانة الجزائر الإقليمية، التي تجعل منها فاعل رئيسي في المنطقة (قائد إقليمي)، فهذه العوامل تساعد في تحديد مكانة الجزائر الإقليمية استنادا إلى:

- معطيات الجغرافيا السياسية والبشرية: فالجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، بإطلالة بحرية (1200 كلم)، عكس كل من مالي والنيجر الحبيستين، محاطة بسبعة دول(تونس، مالي، النيجر ليبيا، المغرب، موريتانيا والصحراء الغربية)، تتميز بتنوع مناخي وتضاريسي يسمح بازدهار الحياة البشرية، رغم كون المساحة الغالبة للجزائر تقع في الصحراء التي تتميز بصعوبة المناخ، و هذا هو حال اغلب دول الساحل، إضافة إلى قوة بشرية تعتبر الأولى في المنطقة بحوالي 39 مليون نسمة، وأكثر من ذلك أن الفئة الغالبة 70% منها شباب، إضافة إلى **التجانس الديني، الإثني واللغوي**، من وحدة الدين اللغة والإثنيات، فأغلبية الجزائريين مسلمون، يتبعون مذهب واحد، اثنيا نلحظ أن فيه أمازيغ وعرب، أما لغويا فنلحظ أن فيه لغتين وطنيتين العربية إلى جانب اللغة الأمازيغية، فهذا التجانس المذهبي، الطائفي واللغوي يمنح للجزائر استقرارا روحيا وعقديا أكبر، من جهة ومن جهة أخرى يربطها بعمقها الساحلي (البعد الجيوثقافي).

- البعد الجيوتاريخي لمكانة الجزائر الإقليمية: تتمثل في التعاون الإقليمي وكذا تكريس لمبدأ إفريقيا للأفارقة، وهذا ما يتجسد في الإنتماء الإفريقي للجزائر، وبطبيعة الحال فإن التاريخ وحجم العلاقات والتوجه الإفريقي الدائم للجزائر في سياستها الخارجية، أبرز مثال على المكانة التاريخية للجزائر في القارة وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص.

- البعد الجيوثقافي لمكانة الجزائر الإقليمية: من دين، إيديولوجيا ولغة، وكذا تواجد الطوارق في الساحل كامتداد عرقي للجزائر إلى الساحل.

- البعد الجيواقتصادي لمكانة الجزائر الإقليمية: يتجسد هذا في عمل الجزائر لتنمية المنطقة الساحلية وإفريقيا عامة، ولعل مبادرة النيباد أفضل مثال على هذا، يضاف إليه عمل الجزائر في عديد المناسبات على مسح ديون دول الساحل العاجزة بما فيها مالي والنيجر...

البعد الجيوامني لمكانة الجزائر الإقليمية: التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية القائمة خاصة وأن طبيعتها ومصدرها يستدعي تكثيف الجهود والتعاون الإقليمي، ولعل لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، أبرز مثال على إدراك الجزائر لضرورة تمتين الجهود الإقليمية، وكذا تعزيز "نمط الإعتماد الأمني المتبادل" ضمن: "مركب الأمن الإقليمي"، نظرا لأن الهواجس الأمنية المدركة مشتركة حيث لا يمكن لأي دولة مواجهتها لوحدها.

البعد الجيوسياسي والجيواستراتيجي لمكانة الجزائر الإقليمية:إضافة إلى الموقع المتميز المساحة، التنوع البيئي والجغرافي...)، نجد الامتداد الجيوسياسي للجزائر في الساحل، على اعتبار أن الساحل عمق استراتيجي وامتداد حيوي للجزائر، وهذا ما يمكن إدراكه من خلال مفهوم الجيواستراتيجيا: كونها معنية بدراسة البيئة الطبيعية لتحليل أو فهم المسائل السياسية والإقتصادية ذات الإعتبارات الدولية. وأن هذه الدراسة تتضمن موقع الدولة وصولا لتحديد مركزها الاستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم أو دراسة الحدود السياسية، بما فيها من خصائص مؤثرة في وضع الاستراتجيات العسكرية السياسية والاقتصادية، وبما تحمله هذه الحدود من معطيات ثقافية واجتماعية بين الشعوب المتجاورة.[1] وهي المعايير التي تنطبق على دراسة دور ومكانة الجزائر في الساحل على اعتبار أن هذه المنطقة تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر، بناءا على معطيات وعوامل الإرتباط، الإتصال والمكانة، التي تمثلها الجزائر في المنطقة، من حيث إدراك البيئة الأمنية الهشة وكذا في امتلاك مفاتيح حل الأزمات والتهديدات التي تتخبط فيها اغلب دول المنطقة، وهذا وفق مقاربات لينة وذكية.

- مكانة الجزائر في نظر واعتبارات القوى الكبرى:

الجزائر ينظر إليها على اعتبار أنها أهم قوة إقليمية في منطقة شمال إفريقيا، بالنسبة للولايات المتحدة وأوربا، فالجزائر ثالث أهم ممون بالطاقة للاتحاد الأوربي، بما قيمته 26.8 بليون اورو، و كذلك هي أكبر إقتصاد إقليمي بناتج محلي يصل إلى 207 بليون دولار.

[1]- عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**، ط 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1996، ص 77.

من جهة أخرى فان حجم الاستثمار في الجانب الأمني والعسكري يجعل من الجزائر اكبر قوة عسكرية في منطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى خبرة كبيرة في العمليات الميدانية في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة بعد اعتماد هيئة قيادة الأركان العملياتية المشتركة في 2010، ما يشير إلى كون الجزائر مستقلة في سياستها الخارجية أكثر من أي دولة في شمال إفريقيا.[1]

أ- مكانة الجزائر في الإدراك الفرنسي (مفتاح حل الأزمات في الساحل):

الموقع الاستراتيجي للجزائر وتعدد أبعاد انتماءاته الجيوسياسية (متوسطيا وساحليا)، تجعل من الجزائر حسب الإدراك الفرنسي قوة إقليمية، كذلك وجود جملة من المبادئ المكرسة دستوريا مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى وزن عسكري معتبر، يمكن إدراكه كميا من خلال المؤشرات التي سبق حسابها، مع تبني الجزائر لسياسة تحالفات وشراكة دولية وإقليمية متعددة، حسب الأهداف الخارجية للجزائر وأبعاد انتماءاتها المتنوعة، كلها متغيرات يمكن من وراءها الإعتراف بمكانة ريادية للجزائر في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، ففي ظل الأزمات التي تشهدها المنطقة حاليا فإن الجزائر تملك ادراكات ومقاربات لها من الشمولية والواقعية ما يمكنها من تجاوز الوضع القائم، خاصة ما تعلق بمكافحة الإرهاب، الأزمة المالية وإقرار الأمن والتنمية عامة في المنطقة.... [2]

« Dans une région déstabilisée, l'Algérie demeure une puissance régionale et un partenaire important pour la France ». [3]

ب - مكانة الجزائر حسب الإدراك الأمريكي (الدولة المحورية):

رغم دخول الجزائر في صراع داخلي بداية التسعينات إلى أن اهتمام أمريكا بالطاقة الجزائرية دفع بشركاتها المتعددة الجنسيات إلى الاشتغال بالتنقيب عن البترول، ففي "1994، اعتبرت الجزائر الدولة التي عرفت أكبر وأهم الإكتشافات النفطية في العالم". [4]

---

1 -Daniela Huber, Algeria Three Years After the Arab Spring, **The German Marshall Fund of the United States,** 2014, p 01.

2 - JEAN-PIERRE- DUFAU, RAPPORT N° 343, assemblée nationale le projet de loi n° 73, **autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défense entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire,** 7 novembre 2012, p p. 06 - 09.

3 - **ibid**, p 05.

4 - Ravenel Bernard, L'Algérie s'intègre dans l'Empire, **CONFLUENCES Méditerranée** - N°45 PRINTEMPS 2003, p 115.

لكن هذا الأمر لم يخفي مخاوف الولايات المتحدة من الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال نفس الفترة، من هنا قامت الولايات المتحدة بتبني إستراتيجية شاملة تربط بها علاقاتها مع الجزائر في ميادين عديدة منها: الطاقة، الاقتصاد، الجانب العسكري وكذا السياسي، وهو ما أشارت إليه آنذاك إستراتيجية الدول المحورية في السياسة الخارجية الأمريكية: **« Pivotal States and U.S. Strategy»** والتي تضمنت الجزائر كدولة محورية آنذاك: أين تم الإشارة إلى مفهوم **الدولة المحورية**: الذي يمكن إدراكه على أساس أنها: " كل الدول التي بإمكانها أن تؤثر تأثيرا عميقا في مستقبل ومآل جوارها الإقليمي، ففكرة وجود دولة محورية – في منطقة غير مستقرة لا يمكن أن تحدد فقط مصير المنطقة، وإنما يؤثر أيضا على الاستقرار الدوليين".[1]

خارطة رقم (2) تبين الدول المحور في الإستراتيجية الأمريكية

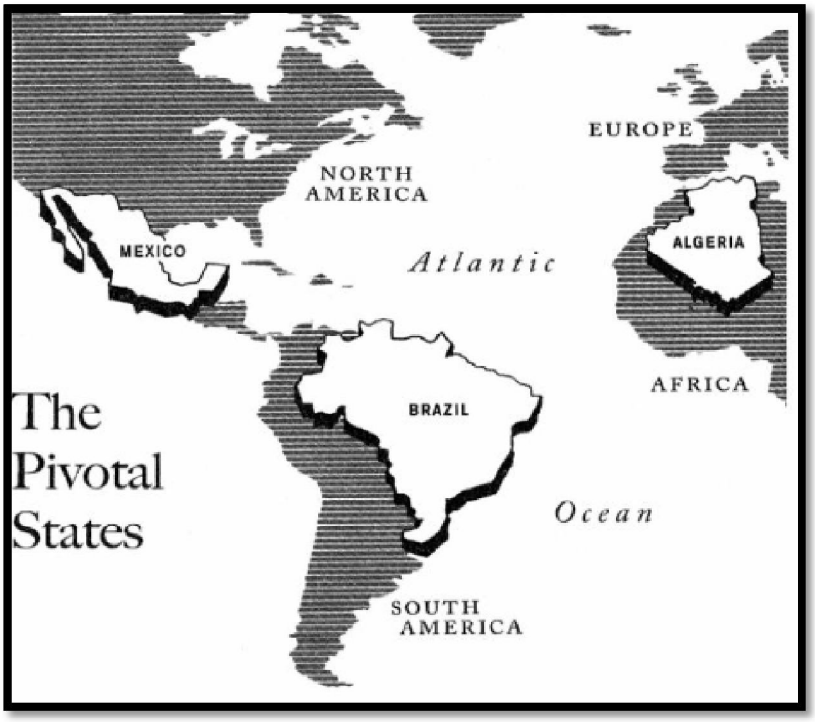

Source : Pivotal States and U.S. Strategy**, Foreign Affairs**

كيف يمكن تحديد الدولة المحور وما هي المعايير التي يتم من خلالها اعتبار دولة ما محورية؟

- التقدم الإقتصادي المستمر؛
- عدد كبير من السكان؛

[1] - Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy, Pivotal States and U.S. Strategy**, Foreign Affairs**, volume 75 N 1, 1996, p 37.

- الموقع الجغرافي الإمكانات الاقتصادية.

كذلك من بين ما يحدد الدول المحورية هو قدرتها في التأثير على الاستقرار الإقليمي والدولي. فالدولة المحورية مهمة جدا إقليميا، أي أن انهيارها يعني الفوضى عبر الحدود: الهجرة والعنف الطائفي، إضافة الى التلوث والأوبئة. [1]

من هذا المنطق فان الجزائر اعتبرت دولة محورية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة التسعينيات رغم ما كانت تعيشه الجزائر آنذاك من أزمة داخلية، لكن حاليا فان الولايات المتحدة، تعتبر الجزائر أهم حليف لها في مجال تحقيق الأمن الإقليمي في كل من منطقة شمال وغرب إفريقيا، نظرا إلى إمكانياتها، من امتداد جغرافي واسع، حجم الموارد الطاقوية، تجربتها وخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب وإلى جانب كونها أهم قوة عسكرية في المنطقة، من هنا عملت الولايات المتحدة على التعاون مع الجزائر من خلال إطلاق الحوار الاستراتيجي الثنائي:« Bilateral Strategic Dialogue » في 2012 والذي ارتكز على أربعة محاور أساسية:

1. محاربة الإرهاب والأمن الإقليميين؛
2. المسائل السياسية؛
3. الجوانب الاقتصادية والتبادل التجاري؛
4. التربية والمجتمع المدني.[2]

- مصدر للإستقرار في فترة ما بعد الحراك في العالم العربي:

فما تبعات "الربيع العربي" إلا أفضل دليل على مكانة الجزائر في جوارها الإقليمي، على اعتبار أنها من أكبر الدول المستقرة في شمال إفريقيا والمغرب العربي، وحتى في الساحل الإفريقي.

فالجزائر بعد الحراك العربي أثارت العديد من التساؤلات حول كيفية تفاديها لأثر الدومينو الذي أصاب أغلب الدول العربية، لكن هذا لم يمنع التأثيرات الجيواستراتيجية للحراك العربي من المساس بالجزائر خاصة في ظل تؤكد ميلاد ترتيبات جيوسياسية جديدة في المنطقة، ما يعنى وجود إعادة بناء بعد عملية التفكيك هذه، لكن لصالح من إعادة التركيب هذه؟، و كيف سيكون وضع المنطقة الجديد؟.... وغيرها من التساؤلات المطروحة حول مستقبل المنطقة العربية، لكن المؤكد بالنسبة للجزائر أنها حاليا من بين احد أكثر الدول التي تشهد استقرارا في المنطقة، ما يمكنها من جلب واستقطاب المشاريع الأجنبية، الاستمرار

[1] - Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy, **op-cit**, p 37.

[2] - Alexis Arieff, Algeria: Current Issues, **Congressional Research Service** , 2013, p 01.

في مسار التنمية وتشييد دولة المؤسسات.....رغم الصعوبات التي تعتري هذه التوجهات، لكن المؤكد هو مكانة الجزائر في المنطقة، وهو ما يمكن التعبير عليه في كون الجزائر:

« Algeria is a key piece in North Africa's geopolitical puzzle ». [1]

فالجزائر إذن من خلال ما سبق ذكره تبرز كفاعل رئيسي لا يمكن الاستغناء عليه في إدارة القضايا الرئيسية التي تطبع منطقة الساحل، خاصة ما تعلق بالجوانب الأمنية والتنموية، وهذا انطلاقا من وزنها الإقتصادي، قدراتها العسكرية خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب.

- لكن ربما الإشكال الدائر حاليا: من سيتحمل تكلفة الوضع الإقليمي الهش الذي تتخبط فيه دول الساحل؟، وهذا انطلاقا من فكرة أساسية تشير إلى كون الجزائر حجر الارتكاز، باعتبارها تحاول إدارة "صناعة الاستقرار" في العمق الإفريقي الذي يميزه "ساحل الأزمات".

بطبيعة الحال فإن الجزائر من خلال الموارد التي تزخر بها، قد يسمح لها بدفع عملية التنمية الإقليمية بما سيعود بالنفع على كل المنطقة، إلا أن ضرورة التعاون الإقليمي أصبحت أكثر حضورا وبالتالي فان أفضل ميكانيزم لتجاوز الوضع القائم تكمن في:

ضرورة العمل الجماعي: حيث أن طبيعة التهديدات القائمة تشترك في خاصية رئيسية هي استحالة مواجهتها على انفراد، اذ لا توجد أي دولة بمقدورها مواجهة كامل التهديدات والتحديات لوحدها. الأمر الذي يشير إلى فكرة الاعتماد الأمني المتبادل.

[1] - Barah Mikaïl, Algeria's deceptive quiet, **POLICY BRIEF**, Nº 117 , 2012, p 01.

خلاصة الفصل الأول:

-إدراك الجزائر للفضاء الذي تتفاعل وتتواجد فيه، والذي يتميز بهشاشة أمنية، يجعل من الساحل الإفريقي قوس للازمات الهيكلية، والجزائر بحكم موقعها فإنها مطوقة استراتيجيا بقوس الأزمات هذا، من هنا فان إدراك قوة وإمكانات الجزائر من خلال منهج قياس القوة، يوضح كونها تملك مكانة القوة الإقليمية التي بها تجسد ادراكاتها وتقديمها لمقاربات نابعة من الإدراك الجيد للبيئة الأمنية بما يتوافق مع الإمكانات والقدرات التي تحوز عليها، وهذا ما يجسد مجموعة من الأدوار التي سنتناولها في الفصل الثاني.

يوضح هذا الشكل الاستخلاصي للفصل الأول كيف أن إدراك إمكانات الجزائر سواء المادية، المعنوية أو الكامنة تمنحها مكانة إقليميا تسمح لها بلعب بدور أو عدة ادوار، ما يوحي إلى كون الجزائر "تملك وسائل سياستها"، فالتخطيط والتفكير الإستراتيجي يشير إلى أن الوسائل هي من تحكم وتحدد الأهداف، خاصة وأن الجزائر تدرك ما يميز الفضاء الساحلي من تعقيدات وتمايزات واختلالات، مخرجاتها هي أن الجزائر فاعل رئيسي وقائد إقليمي تملك مفاتيح حل وإدارة الأزمات وفق مقاربة تدمج بين المقاربة اللينة و الصلبة.

شكل رقم (01) مكانة الجزائر كفاعل محوري و قائد إقليمي في الساحل

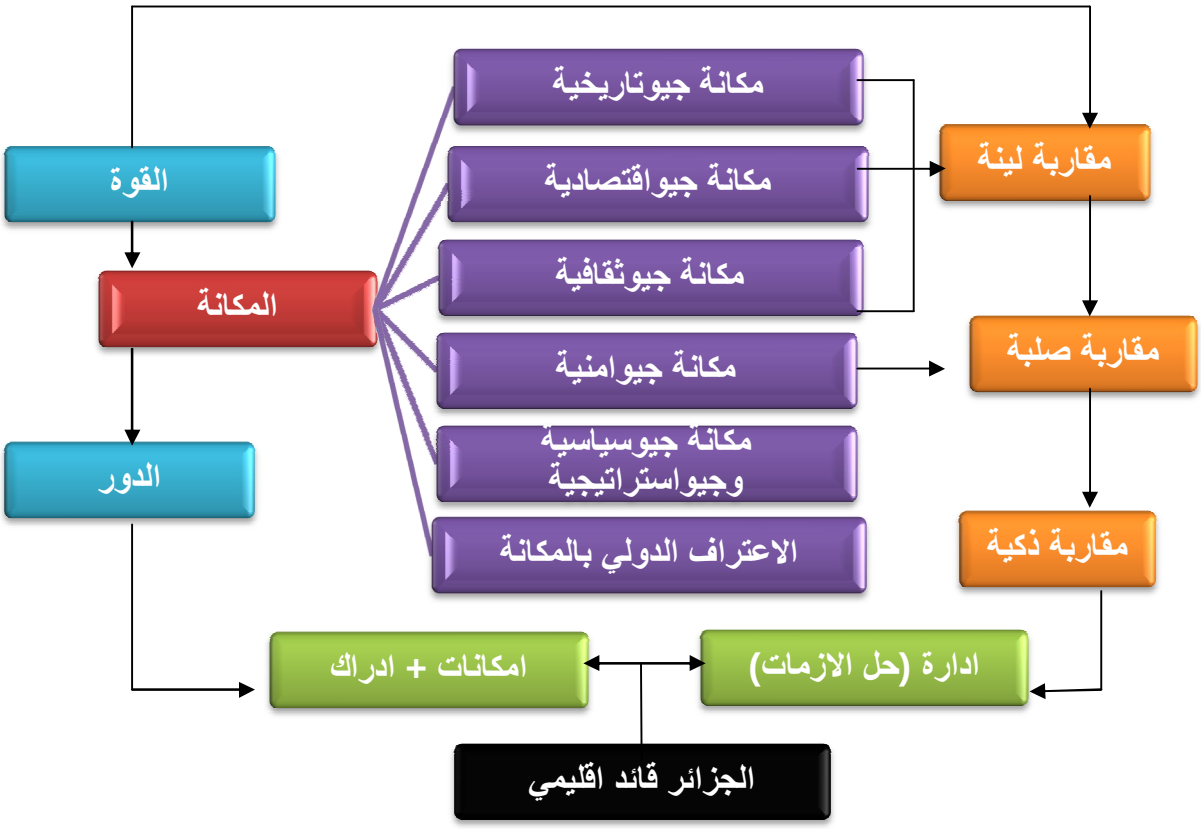

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيوسياسية

- منذ أن نالت الجزائر استقلالها في ستينيات القرن الماضي وفي مسار تشييدها لدولة سيادية فإنها تبنت مجموعة من المبادئ التي لا تزال تحافظ عليها، لدرجة أنها توصف بالدولة الأكثر التزاما بمبادئها الراسخة وهذا في إطار العلاقات الدولية، فالإمتدادات الإستراتيجية للجزائر وتعدد أبعاد انتماءاتها ليس فقط الجغرافية، بل الحضارية التاريخية والدينية، إضافة إلى عدد المنظمات الإقليمية والدولية التي تمثل فيها في عديد المناسبات والمحافل. كلها تؤكد على جملة من التوجهات والإدراكات الراسخة والتي يكفلها الدستور والتي من بين الذكر لا الحصر: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق الدول في تقرير مصيرها، وكذا إتباع المقاربات السلمية والسياسية لحل الأزمات والنزاعات سواء داخل القارة الإفريقية أو خارجها وهو الأمر الذي سعت من أجله في عديد المناسبات.

فمباشرة بعد استقلال الجزائر سعت إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي على مستوى القارة الإفريقية، ولعل ابرز ما يؤكد هذا الحضور: تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، سواء من خلال تكليفها من قبل الأعضاء الأفارقة، مثل الدفاع عن القضايا المتعلقة بالقارة في اجتماعات الدول الثمانية الكبار والجمعية العامة للأمم المتحدة، أو عبر التحرك الذاتي النابع من مستلزمات الموقع السياسي والجيواستراتيجي الذي تتمتع به الدولة الجزائرية.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فضائها الإقليمي، ارتبطت بجملة من المبادئ والسمات، جعلت منها تنفرد في تصوراتها ومقاربتها للظواهر الدولية بما يخدم المصلحة الوطنية التي عادة ما تتطابق وإدراكها الخاص بالوضع الإقليمي السائد، خاصة ما تعلق منها بالسيادة والأمن الإقليمي، ومن جهة أخرى العمل على احترام القواعد التي تحكم مسار العلاقات بين الفواعل الدولية.

1. المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير

أولا: مقاربة الدور في السياسية الخارجية

- فيه اعتبار متزايد لكون النسق الدولي هو نسق علاقات اجتماعية في الأساس، ولربما هي الفكرة الأساسية التي تستند عليها سوسيولوجيا العلاقات الدولية، « la sociologie des relations internationales »، وما هذا إلا لتبيان أهمية ومكانة مقاربة الدور في تحليل وتفسير العلاقات الدولية من منطلق كون التطبيق الفعلي لمقاربة الدور جاء مع العلوم الاجتماعية، لهذا فإن المشهد الدولي يجب أن يكون كفضاء اجتماعي، يخضع لمجموعة من القواعد، المعايير والمؤسسات، التي تؤدي بداخله الجهات الفاعلة دوار أو مجموعة من الأدوار.

1-تطور نظرية الدور في العلوم الإجتماعية:

التأصيل لمفهوم الدور الذي نهتم بدراسته في حقل علم السياسية وفي تحليل السياسية الخارجية حاليا، يعود إلى الدراسات النفسية والإجتماعية على اعتبارها المجال الحيوي الأول للمفهوم.

فمصطلح الدور تم تطويره من طرف علماء الاجتماع، من خلال التعامل مع الفروض والقيم الخاصة بالأفراد، في تفاعلهم وتعاملهم مع الآخرين، بغض النظر عن هوية كل طرف، مع التسليم بإمكانية لعب كل طرف لدور أو عدة ادوار.[1]

عليه فالدور تعبير عن وضع اجتماعي يتشكل عن طريق الطموح إلى لعب دور يتجلى من خلال الخطاب والأطروحات التي يتبناها اللاعب في مجموعة منظمة[2]، كما أنه يعتبر المفهوم المستقل الذي يربط ويفعل تصورات الهوية مع السلوك الخارجي للدول،[3] ما يدفعنا الى النظر في العلاقة القائمة بين الدور والهوية، حيث أن الأنماط الإجتماعية وهوية الأدوار مرتبطة، وهذا باعتراف عديد المفكرين، لكن قلما يتم توضيح هذا الارتباط والعلاقة التي تجمع بين الدور والهوية الوطنية. نظريا يتم ربط الدور

---

[1]- Sebastian Harnisch, ROLE THEORY: OPERATIONALIZATION OF KEY CONCEPTS, In : Role theory in international relations, New York : routledge, 2011, p 01 .

[2]- **ibid**, p-p 08-09.

[3] - lisbeth aggestam, role conceptions and the politics of identity in foreign policy, **ARENA working papers** WP 99/8, 1999, p 02.

الشخصي مع الدور الاجتماعي في حد ذاته، من هنا فان الدور تم تحديده كإدراك شخصي بهذا الدور لكن فيما بعد بدأ النظر في أهمية المكانة الإجتماعية التي يتبوؤها الفاعل.

من هنا فان ما يحتويه المجتمع من أدوار غالبا ما يتم تجاهله، عليه فالمنظرون أشاروا إلى إدراك دور الدول الذي يجب النظر إليه على أساس أنه يولد وينتج نمط تفاعل وتصرف خاص. فالهوية يمكن أن يتم حصرها في الهوية الاجتماعية، بمعنى أن الفاعل يتم إدراكه من خلال ادراكات الآخرين ومن خلال المجتمع الذي ينشط فيه.

الدور يمكن أن يحدث في حالتين: التكيف والتعلم:

أ. التكيف:

يشير إلى إمكانية حدوث تغيير في اختيار الاستراتيجيات والوسائل، وهذا عند أداء الفاعل لدور محدد مع الافتراض أن الغرض من هذا الدور الأساسي يبقى ثابت. وغالبا ما يدرج مسار التكيف ضمن مفهوم العقلانية، خصوصا أنه لا يجب التسليم بأن الدور في المقام الأول هو تنظيم السلوك ولكن لا يجب إدراكها كتأثيرات جانبية على الفاعل أو نظام الاجتماع، أين يمكن ادراك مفهوم تكييف الدور وفق النقاط التالية:

- زيادة أو خفض استخدام بعض الوسائل.
- تغيير الطريقة استخدام بعض الأدوات من حيث الكيف، و في أي نسق.(التكتيك)
- تغيير كيفية تصور المشكلة (إستراتيجية).

ب. التعلم: يشير الى تغيير المعتقدات (أو درجة الثقة في معتقدات معينة)، أو تطوير معتقدات جديدة، مهارات، أو إجراءات كنتيجة للملاحظة وتفسير تجارب عديدة، اين يمكن التمييز بين:

- تعلم التشخيص: ينطوي على تعريف الوضع، التفضيلات، نوايا أو القدرات النسبية للآخرين.

- التعلم المعقد: يتكون من تغيير في الجهات الفاعلة، من حيث ترتيبهم للاولويات الخاصة، أو التغيير في إدراك طبيعة النظام السياسي الذي يشتغل في إطاره الفاعل، فالتعلم المعقد يتفق مع الاقتراب السلوكي اتجاه الأدوار الدولية. فهو يركز على سلوك وخصائص فاعل (أي الهويات، المصالح والقدرات).

- ربط الدور بالدولة بعد ما كان مرتبط بالفرد والمجتمع جاء مع دراسة K.H.Holisti، في السبعينيات من حيث أنه يدعم هذا الطرح على اعتبار أن النظر إلى دور الدولة وسيلة أساسية (تقنية) للبحث في:

- تحليل السياسية الخارجية.

- التطور الحاصل في العلاقات الدولية على اعتبار أنها نسق اجتماعي.

تطور مصطلح الدور كغيره من المصطلحات في العلاقات الدولية مثل القوة، الأمن، التي دوما ما تكون خاضعة للتغير والتطور.[1]

2-مفهوم دور الدولة في تحليل السياسية الخارجية:

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الحديثة المستعملة في تحليل السياسة الخارجية للدول، والتي توظف بهدف إدراك المسارات التي تتخذها وتتبناها الدول في إطار تفاعلها مع الفواعل والوحدات المشكلة للسياسية العالمية والدولية، حيث تستند هذه المقاربة على أن سلوكات وأفعال غالبية الوحدات الدولية يمكن التعرف عليها، تصورها أو حتى توقعها، لأن كل فاعل يقوم بلعب دور أو مجموعة من الأدوار وهذا على اختلاف مستويات التحليل سواء ما تعلق منه بالمستوى الإقليمي أو العالمي.

بالنسبة للمؤرخين، المنظرين ورجال السياسية في تحليلهم للعلاقات الدولية، فإنهم يصفون ويعطون دلالات لتصرفات الدول حسب خصائص تستنتج من سلوك الدول في سياساتها الخارجية، وفي الأعمال التي تقوم بها الحكومات.

فمصطلح دور الدولة: ضمنيا يشير إلى وصف معظم الصفات الراهنة التي تطبع النسق الدولي، فنسق الحرب الباردة تميز بأدوار معينة للدول التي يمكن تقسيمها إلى دول القيادة، الحلفاء، المحيط، وعدم الانحياز. لكن هذا التصنيف لأدوار الدول أهمل ادوار عديدة تقوم بها دول صغيرة في أنساق فرعية من النسق الدولي العام وفي أقاليم عديدة في القارات الخمس.[2] فالتموضع في المجموعة تحكمه مجموعة من المتغيرات منها:

- الوقت؛
- القدرات والإمكانات؛
- علاقة اللاعب وارتباطه بتنظيم الجماعة؛
- الخطاب والأطروحات.[3]

---

[1]- Sebastian Harnisch,**op -cit**, 2011, p 09.

[2] - K. J. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), p 234.

[3]- Sebastian Harnisch,**op-cit**, p-p 08-09.

وقد عرف: "قوي بوحنية" في دراسة له حملت عنوان: **"الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية و الإنكفاء الأمني الداخلي"**، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات الدور بأنه: أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يعرف بأنه مفهوم صانعوا السياسة الخارجية لماهية القرارات، الإلتزامات، القواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة.[1]

وعند تصنيف دولة ما ضمن هذه المجموعات فإن قراراتها وأفعالها التي تتجسد ضمن تحركاتها الدبلوماسية والعسكرية تكون عادة متطابقة مع ما تدعو إليه كل مجموعة.

مثال: إذا ما تحدثنا مثلا عن دول حركة عدم الانحياز فإن الدول المنضوية تحته عادة ما تكون مناوئة للاستعمار، تكافح من أجل أن تحقق الدول المضطهدة حريتها وما إلى ذلك من عدم اللجوء إلى استخدام القوة.[2]

الدور كمصطلح يخص العلاقات الدولية عامة والسياسية الخارجية يقوم بطرح التساؤلات التالية:

- من هي الفواعل؟
- ماذا يريدون أن يفعلوا أي تحليل ما يدركه الآخرون؟
- كيف يجب أن يتفاعلوا في العلاقات الدولية؟
- البحث عن الآثار التنظيمية والبنائية للدور في المؤسسات الدولية.
- تحليل ميكانيزمات التغيير في الدور، وكيف يمكن بناء ادوار خاصة. [3]

فأساس مقاربة الدور هو المساعدة في:

- فهم السياسية الخارجية للدول؛
- التحري في نمط تطور النظام الدولي.

---

[1] - قوي بوحنية ،"الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية و الانكفاء الأمني الداخلي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014، ص 03.

[2] - K. J. Holsti,**op-cit,** p 233.

[3] - Sebastian Harnisch,**op - cit**, p 02.

الدور من الممكن أن يتباين أو يختلف في المستوى التحليل إقليميا ودوليا. فدور الدولة لابد أن يأخذ في اعتبار تصوره لأدوار الدول الأخرى وادوار جميع الوحدات التي تتفاعل معها، على اختلاف المستويات التي يحدث فيها هذا التفاعل: المستوى الإقليمي، ما دون الإقليمي أو الدولي...

من هنا فإن الدور يربط بين التصور والممارسة، أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعنى بالضرورة تحققه فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، أين يمكن أن تجد الدولة الواحدة نفسها وهي تقوم بأداء ولعب أدوار متعددة وليس الإكتفاء بدور واحد.

- بروز مقاربة الدور في دراسة أو تحليل السياسية الخارجية يعود إلى ما قام به الدارسون عند تصنيفهم لسلوك الدول وتقسيمها بناءا على الأدوار التي يقوم بها كل فاعل، يحدث هذا في فترة الحرب الباردة مثل حركة عدم الإنحياز، الحلفاء والتوابع (satellites) ثم توسع ليشمل ادوار عديدة للدول مثل الدولة القائد الدولة الوسيطة أو المبادرة، لكن في العقد الأخير ركز الدارسون حول:

- التحري في تغيير دور الدول الذي يخضع لتغيير طبيعة النسق الذي تتفاعل فيه؛
- النظر في أدوار أكثر تعقيدا للدول، خاصة عند تسليط الضوء على القوى العظمى؛
- إن استقرار هذه الأدوار يعني استقرار في توزيع القوة بين القوى.

حاليا: نظرية الدور تتبع عادة طبيعة الدول التي تنظر إلى دورها.[1]

من جملة الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدول:

الدور المحتمل بين فواعل متعاونة: سواء داخل المؤسسات الدولية فإنه غالبا ما يحدث سوء تفاهم أو خلاف في طبيعة الأدوار التي يجب التقيد بها.

الدور المدرك: يتبين من خلال إدراك الآخرين لدور ما تقوم به دولة معينة، وهو ما يمكن أن يدركه الآخرون من خلال الأعمال والأفعال والقرارات التي نتبناها، وهو ما يتمخض عنه ما يعرف: "بالهوية الوطنية للفاعل".

لكن نظرية الدور في تحليل السياسية الخارجية، لم تحدد بعد عدد الأدوار ومسارات التعرف عليها لكن ما هو متعارف عليه هو أنه كلما ازداد عدد الأدوار التي يؤديها الفاعل، كلما اتضح وتحدد شكل الهوية الوطنية لنفس الفاعل.

[1]- Sebastian Harnisch,**op - cit,** p 07 .

من بين أهم المتغيرات الأساسية التي يجب الأخذ بها في عين الاعتبار عند تحليل السياسية الخارجية:

- أداء الدور أي يحتوي ويشمل القرارات المتخذة، والأفعال أو التصرفات التي تقوم بها الدولة.
- تحديدها الخاص لمفهوم الدور الوطني.
- وصف الدور الخارجي الذي يخضع لعديد الظروف والمتغيرات الخارجية الأخرى.
- التموضع أو المكانة التي تتواجد فيها الدولة، أو الدور الذي يتم وصفه وإقراره من طرف النظام.[1]

شكل رقم (02) يوضح مفهوم الدور في العلاقات الدولية

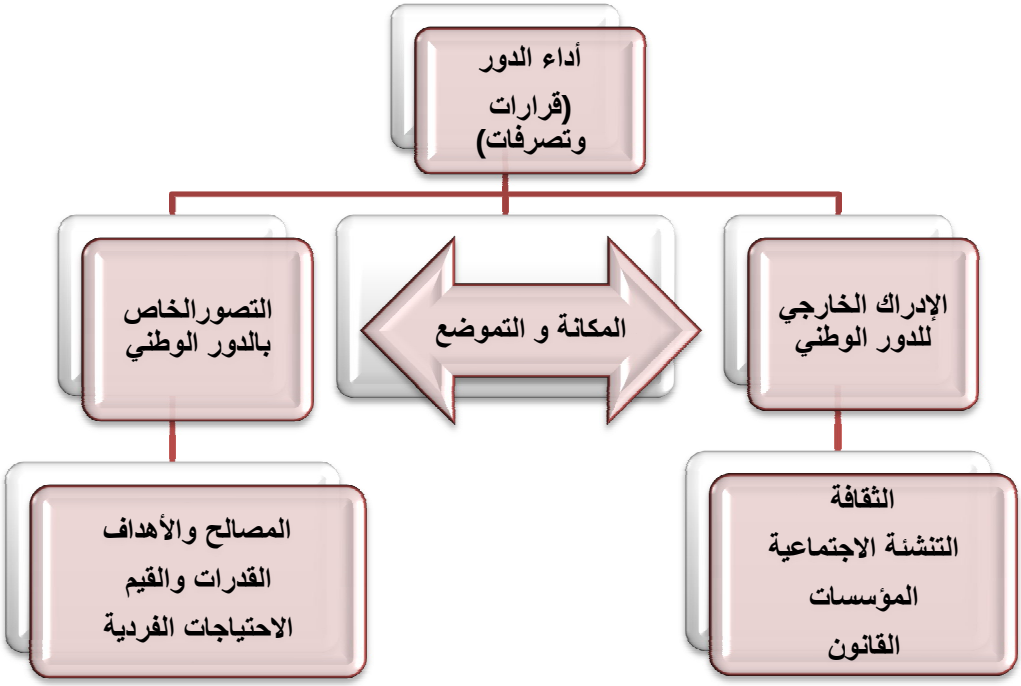

Source : K. J. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, p 240.

يبين هذا الشكل الذي قدمه: "K. J. Holsti" كيف أن أداء الدور يحدد ويتحدد بالمكانة أو التموضع الذي تتواجد فيه الدولة، التي ترتبط عادة بالتصور الخاص بالدور الوطني، الأمر الذي يشير إلى التركيز على الرؤى والمدركات التي يحملها صانعوا ومتخذوا القرار، والتي تكون مصدرا أساسيا لإعطاء تعبير صريح عن الدور الذي تتبناه الدول في وتوجهاتها والذي بدوره يوضح ويبرز خياراتها، تطلعاتها مصالحها وطموحها وكذا إدراكها للعالم، ومن جهة اخرى نجد الإدراك الخارجي للدور الوطني الذي يشير إلى

[1] -K. J. Holsti, **op- cit,** p 240.

انعكاس اعتراف وادراك الفواعل الدولية الأخرى بالدور أو الأدوار التي تقوم بها الدول. ومنه منحها مكانة في النسق الذي تتواجد فيه على اختلاف مستوياته.

3-خصائص الدور في السياسية الخارجية:

مفهوم الدور يتقاطع مع مفهومين أساسين هما:

المكانة statut : تشير إلى الإدراك الذي يحمله القادة لحالة ووضع دولتهم، ما يشير الى كونها تقييم ذاتي أكثر منه تقييم واقعي وموضوعي لحالة القوة التي تحوز عليها الدولة في إطار نسق تفاعلي معين سواء كان إقليمي أو دولي.

الهوية identité: هي تعبير عن الإدراكات التي تحملها الدول عن وضعها وعن ما تشكله من وزن في النسق للدولي، و بالتالي فإن المكانة هي عبارة عن متغير داخلي، بينما الهوية عبارة عن متغير خارجي. من هنا فان الدول تعمل على تفعيل هذه المفاهيم الثلاثة الأساسية:

- الدور
- الهوية
- المكانة. [1]

- مفهوم ومضمون الدور يمكن أن ينقسم إلى مصدرين، اولهما **داخلي** يستند إلى الإدراكات الشخصية لصناع القرار انطلقا من تصرفاتهم وأفعالهم، أي أنه لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكن أيضا تصوره للدور الذي تقوم به الفواعل الرئيسية في النسق الإقليمي أو الدولي.[2]
والمصدر الثاني **خارجي** يشير إلى الإلتزامات التي تفرض من قبل لاعبين آخرين في إطار عملية التفاعل داخل النسق الدولي، وهذه المصادر تجمع بين مختلف التعاريف السوسيلوجية المقدمة حول مفهوم الدور على اعتبار أن الدور من جهة هو مطلب يكون من مخرجات التأثير والتفاعل بين المتغيرات الداخلية ومن جهة أخرى على أساس أنه دور ينتج من جملة التفاعلات الخارجية والتي تميز حالة ووضع النسق الدولي. [3]

---

[1] -Philippe G. Le Prestre, **Role Quests in the post-Cold War Area**, Foreign Policies in Transition, Montréal : McGill-Queen's University Press, 1997, p p 4 - 8.

[2] - قسم الدراسات و الأبحاث، **السياسة الخارجية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007 – 2008، ص 34.

[3] - K. J. Holsti,**op-cit**, p p 245 – 246.

إن مفهوم الدور الوطني هو متغير يمكن من خلاله تحليل سلوك الدول، عبر الهوية التي يمنحها الفاعلون لأنفسهم يمكن التعرف على قرارات صناع القرار، والوظائف التي يجب أن تضمنها دولتهم على الساحة الدولية، وكل الإدراكات المتصلة بهذه المهام والوظائف. فالدور يتولد من خلال التفاعلات بين مختلف الوحدات والفواعل من جهة، وبين هذه الوحدات والمحيط الذي تتواجد فيه من جهة أخرى الأمر الذي يترتب عنها بناء وتشكل كل من الهوية والمصلحة.[1]

الدور كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية:

مفهوم الدور يشير إلى تضافر كل من الموارد والإمكانات التي تحوز عليها الدولة وضرورة توظيفها وفق ما يقتضيه الدور الذي تعمل الدولة أو ترغب في لعبه، وفق ما يتوافق كذلك مع معطيات البيئة الإستراتيجية التي تطبع سواء النسق الدولي أو الإقليمي الذي تتفاعل فيه الدولة مع عديد الفواعل والوحدات، وكذا في مواجهتها لعديد المخاطر، التحديات والتهديدات، من هنا فإن الإمكانات والقدرات التي تحوز عليها الدولة تمكنها من تبوء مكانة تسمح للدولة بلعب دور، يكون متوافقا مع ما تحوز عليه الدولة من قوة. وهو التعبير الذي اشار إليه " قوي بوحنية " أنه: ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الإستراتيجي وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية. [2]

فكل هذه المتغيرات الموظفة والمفاهيم التي يشتمل عليها مفهوم الدور في العلاقات الدولية عامة وفي تحليل السياسية الخارجية سنحاول توظيفها وإسقاطها على دور الجزائر الاقليمي في مواجهتها للتهديدات الامنية المنتشرة على طول ما يعرف بساحل الأزمات الذي تشير اليه في ادركها وتصوراتها على اعتبارها عمق استراتيجي للجزائر.

[1] - Mélanie Catherin, **le rôle international d'un Etat : construction, institutionnalisation et changement,** thèse pour le Doctorat en Science Politique, Université Montesquieu – Bordeaux iv, 2008, p 29.

[2] - قوي بوحنية، **مرجع سابق الذكر**، ص 03.

ثانيا: محددات ومرتكزات السياسة الخارجية للجزائر

1-مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية:

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي تضمنتها معظم المواثيق الدولية وكذا أقرتها مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، حيث تنص المادة 86 من الدستور الجزائري لسنة 1976 في فصله السابع المتعلق بالسياسة الخارجية ما يلي: "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية." [1]

أ- مبدأ حسن الجوار الايجابي: تم الإعلان عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة يوم 20ديسمبر1980، والذي يعلن مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود . فالتصور الجزائري لا يهدف فقط إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي والاكتفاء بالتقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول المجاورة والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم، عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ، فضلا عن استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول.

ب- مبدأ التعاون: له أهمية في تفعيل مبدئ حسن الجوار عبر بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح الدول المنضوية فيه، او يتم التاسيس له عن طريق التشاور، قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض أين وقعت الجزائر اتفاقيات إخاء، تعاون وحسن الجوار مع اغلب الدول المجاورة، وما هذا إلا تعبير صريح عن النوايا السلمية التي تحملها الجزائر وتسعى الى زرعها في جوارها الاقليمي ما يسمح بخلق فضاء تعاوني اكثر منه تنافسي و صراعي.

ج- تسوية النزاعات بالطرق السلمية: تنص المادة 89 من الدستور الجزائري لسنة 1976 على مايلي: " تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها". [2]

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **دستور 1976**، امر رقم 97-76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الفصل السابع :مبادئ السياسة الخارجية، المادة 86.

[2] **- نفس المرجع السابق.**

يعد هذا المبدأ شرطا جوهريا في سلوك الجزائر الخارجي اتجاه فضائها الإقليمي والدولي، نظرا لتلازمه مع المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الداعي لضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها وكذا المبدأ الثاني منها الموجب لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات، التحقيق الوساطة التحكيم، التوفيق والتسوية القانونية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم. حيث عملت الجزائر على نبذ استعمال القوة واللجوء اليها، ودعت إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المجموعة الاقتصادية أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الإقليمي ، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات. [1]

هذا المبدأ يحدد أكثر طبيعة الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة (ليبيا، مالي) كموقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية، وتفضيل الحل السياسي لحل الأزمة وكذا ابقائها في إطارها الإفريقي، منعا لأي تدخل أجنبي قد يؤدي إلى استعمال القوة، التي عادة ما تكون مخرجاته اللاإستقرار وغياب للأمن. [2]

د-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تشير المادتين 90،93 من دستور 1976 إلى: "وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الدولية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية ".[3]

إلتزاما لهذا المبدأ طبقت الجزائر في سلوكها الخارجي على مستوى العلاقات الثنائية أو متعددة الاطراف وحتى في ظل المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، والإقليمية هذا المبدأ ودعمته، على اعتبار التأثير والتأثر بين الدول نتيجة ما يجري من حولها، خصوصا إذا كانت الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حفاظا على مبدأ مقدس هو السيادة

---

[1] - بلقاسم لحلوح ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة "، **رسالة ماجستير** في القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة ، 2004 ، ص 55.56.

[2] - يحي زبير ، الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب، **مركز الجزيرة للدرلسات**، 2012، ص04.

[3] - دستور 1976، **مرجع سابق الذكر.**

الوطنية [1]، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار بدل معضلات التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس، وهو مالتزمت به الجزائر اتجاه الحراك العربي وأزمة مالي 2012.

هـ- مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: تنص المادة 91 من الدستور نفسه على ما يلي:"لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني". فطبيعة حركية العلاقات الدولية دفعت بالجزائر للدفاع عن وحدتها الترابية من خلال هذا المبدأ، نظرا لما يمثله من استمرار لمبادئ ثورتها، ودعامة أساسية لمبدأ حسن الجوار، وكذا ضمان للأمن الإقليمي. وعليه سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد نيل الاستقلال:

- "اتفاقية تلمسان" يوم 27 ماي 1970، تلتها "معاهدة الرباط" يوم 15 جوان 1972: بهذه الاتفاقية التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب. ثم التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، اين تم التوقيع على اتفاقية مع "تونس" يوم 6 جانفي 1970 واتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983 كما تم التوقيع مع "موريتانيا" يوم 13 ديسمبر 1983 ومع "مالي" يوم 8 ماي 1983 ، "النيجر" في 05 جانفي 1983، وتم التوقيع مع "ليبيا" معاهدة حسن الجوار والأخوة والتعاون في01 فيفري 1984 ...[2]

و- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: تنص المادة 92 من الدستور على ما يلي " يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية ".[3]

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقة حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقتصادية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الإستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ

---

[1]- محمد قجالي ، ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية ، **رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر ، 1990، ص ،302.

[2] - **نفس المرجع.**

[3] **-** دستور 1976، **مرجع سابق الذكر.**

لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها. [1]

من هنا فإن المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال في محاربة كل أشكال الإستعمار ومساندة الشعوب في تقرير مثيرها، الأمر الذي يمكن تلخيصه في مبدأ " التضامن الدولي" حيث عملت الجزائر في الشق الثاني على ضمان ما يعرف بالحد الأدنى من المصلحة الوطنية، التي ارتكزت بالأساس على:

- السيادة؛
- الإستقرار ووحدة التراب الوطني.

2- ثوابت الجزائر في سياستها الخارجية:

من ابرز الثوابت الوطنية التي تحكم مسار السياسة الخارجية إقليميا نذكر:

بيان أول نوفمبر1954 ، أهم الثوابت التي تبنتها الجزائر كقيم محورية في سياستها الخارجية:

- ثوابت وطنية: وهي متمثلة في نصرة القضية التحررية الوطنية، واستعادة مشتملات الهوية الوطنية والوحدة الترابية والسيادية.

- ثوابت قومية: البعد المغاربي والعربي الإسلامي والإفريقي، وهو دلالة على أن الحركة الوطنية التحررية لها أبعاد تضطلع بها وهو ما جاء في البيان. [2]

- ثوابت إنسانية: وهي مبادئ العدالة والشرعية الدولية والقيم الإنسانية وهو ما جاء في البيان احترام مجمل الحريات الإنسانية دون تمييز عرقي أو ديني، والتأكيد على التعاطف والتضامن الفعال، ومساعدة الحلفاء، والدفاع عن المصالح الإفريقية ككل، والتصدي للإستعمار الجديد، وهو ماقاله الرئيس الراحل بومدين " أن الامبريالية تحاول أن تعزف نغمة إفريقية في تطبيق مبدأ فرق تسد، ومما لاشك أن إفريقيا من أكثر القارات تعرضا لأطماع الرأسمالية العالمية " .

- ثوابت براغماتية: أثناء الثورة قام هذا المفهوم على أساس أن السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني هدفها الحد الأدنى من التأييد الخارجي، وعزل السلطة الإستعمارية على المسرح الدولي وتأكيد وجودها كدولة مستقلة، أما بعد الاستقلال فهي ترتبط بتحقيق المصلحة وفق المساواة والمعاملة بالمثل، وهو ما

---

[1] - محمد قجالي ، **المرجع السابق الذكر**، ص .304.

[2] - هشام فرجاني، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009 "، **رسالة ماجيستير** في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ، الجزائر ، جامعة الجزائر3 ، 2009، ص17

جاء في البيان بتحديد الروابط بين فرنسا والجزائر، تكون موضوع اتفاق بين الدولتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

3- خصائص السياسة الخارجية للجزائر:

تماشيا مع مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، فإننا نلحظ أنها عملت على تكييف سياستها الخارجية بما يتوافق مع مرجعياتها التاريخية والدستورية، قيمها، معتقداته ومصلحتها، وعليه اصطبغت السياسة الخارجية بخصائص منها:

- الحضور، العقلانية، الثبات، الإستمرارية، الإستقلالية والمرونة؛
- السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية؛ [1]
- احترام المبادئ والمواثيق الدولية وكذا الحضور الدائم في المحافل الدولية؛
- التركيز على العلاقات الاقتصادية؛
- الواقعية، الفعالية، الديناميكية والعقلانية؛
- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف، ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة؛
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية؛
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات لتحقيق الأهداف المرجوة. [2]

هذه الخصائص التي ميزت السياسة الخارجية الجزائرية، هي انعكاس للقيم المحورية في المرجعية التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية.

4- السمات الرئيسية المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية:

تحددت هذه السمات الركيزة الأساسية لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، تماشيا وديناميكية العلاقات الدولية وموقع الجزائر كفاعل دولي ومنها:

1- سيطرة العوامل الشخصية - الرئيس – في السياسة الخارجية : فالملاحظ بعد الاستقلال هو سيطرة مؤسسة الرئاسة، على التخطيط وصنع كذا تنفيذ السياسة الخارجية، على اعتبار كل الدساتير(دستور

[1] - إبراهيم سعادة ، "الجزائر و الأمن الإقليمي"، **رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، ص10.

[2] - هشام فرجاني ،**مرجع سابق الذكر**، ص .ص 14-17.

1963 المادة(58)، دستور 1976، دستور 1989 المادة 74 ، دستور 1996 المادة 77) اعطت صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

2- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية: إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية يجدها تتسم بالنشاط والحركية في ظل الأزمات، بينما يغلب عليها طابع الركود في فترات الإستقرار.

3- طابع الحياد في المواقف الجزائرية تجاه النزاعات منذ الثورة، مما أكسبها هيبة لدى المجتمع الدولي وجعل وساطتها مقبولة بين الأطراف المتصارعة مثل: مالي،النيجر ،أثيوبيا واريتريا، إيران و العراق...

ثالثا:التحديات والتوجهات الجديدة للجزائر في سياستها الخارجية:

تواجه الجزائر في اطار سلوكها الخارجي الذي يتجسد في سياستها الخارجية، عديد التحديات التي ترتبط بدرجة تعقيد وتشابك التفاعلات الإقليمية وحجم الإرتدادات والإرتباطات الدولية، ما يفرض على الجزائر أن تتأقلم مع معطيات النسق الإقليمي والدولي، هذا بما يخدم أهدافها ومصالحها مع مراعاة مبادئها وثوابتها.

1- تطوير البعد الهدفي للسياسة الخارجية:

تتضمن السياسية الخارجية اختيار لمجموعة من الأهداف وتعبئة الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف فالسياسية الخارجية ليست مجرد رد فعل على الديناميكية والتغيرات التي تشهدها البيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تبنى على أساس العمل على التأثير على البيئة الخارجية والإقليمية المحيطة وليس العكس أي الإنسياق وراء هذه البيئة ثم الإعتماد على مقاربة تؤسس على در الفعل.[1]

فموضوع أهداف السياسية الخارجية ينصرف إلى مجموعة الظواهر والعلاقات التي ترغب الوحدة الدولية التأثير في أوضاعها المستقبلية، التي قد تنصرف إلى:

- **الإقليم**: الهدف يتعلق بحماية الوحدة الإقليمية للدولة أو استعادة أراضي محتلة أو احتلال أرض جديدة، وهذا ما يتوافق مع الطروحات الجيوبوليتيكية التقليدية القائمة على التوسع وفكرة المجال الحيوي.

[1]- قسم الدراسات و الأبحاث، **السياسة الخارجية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007 – 2008، ص 34.

- **المكانة الدولية:** تتمثل في الأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الأخرى، وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة. [1]

مضمون أهداف السياسية الخارجية: تدور حول جملة من الأهداف التي ترتكز على:

حماية الذات: صيانة استقلال الوحدة الوطنية وسلطتها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية.

الأمن: العمل على خلق إطار إقليمي وعالمي يتميز بأقل قدر من التهديد، لأن الأمن ظاهرة نسبية، لا يمكن لأي دولة مهما اكتسبت من قوة أن تحقق ما قد يصطلح تسميته بالأمن الشامل.[2] وهذا تماشيا مع التعريف الذي قدمه "والفرز" للأمن الوطني.

الرفاهية الإقتصادية: أي العمل على خلق تبادل تجاري ناجح وتنمية مستدامة.

الهيبة الدولية: من المؤكد أن الحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي هو أحد الأهداف الأساسية للوحدات الدولية، فهي تسعى إلى تحقيق وضع دولي يتسم بالهيبة والإحترام من جانب الوحدات الأخرى بما يتضمنه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها، والوحدات الدولية تسعى إلى تحقيق المكانة في حد ذاتها أو لأنها تمكنها من تحقيق أهداف أخرى. لكن تحقيق المكانة الدولية مرتبط بامتلاك الدولة للموارد والخصائص التي تمكنها من إتباع سياسة خارجية نشيطة اتجاه معظم القضايا التي تشغلها، وبالتالي تحقيق الأهداف التي سطرتها في سياسيتها الخارجية. [3]

2- مجمل الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجزائر:

يتطلب تعامل الدولة مع الوحدات الأخرى المشكلة للنسق الدولي ووحداته المختلفة، أن تحدد لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، وكذا الوظيفة أو الوظائف الأساسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للدولة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الدولة في النسق الدولي.

فتصور صانع السياسة الخارجية لمركز الدولة في النسق الدولي، بمعنى ما يحمله من تصورات في المجالات الرئيسية التي تتمتع الدولة فيها بتأثير، والتي تؤسس لمفهوم الدور الذي تلعبه الدولة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهو الذي عبر عنه: « Nicole Grimau»، في كتابه حول السياسة الخارجية الجزائرية، على أنه من الصعب إدراك الجزائر وتحديد سياستها الخارجية، الأمر الذي لا يتحقق

[1] - قسم الدراسات و الأبحاث، **السياسة الخارجية نفس المرجع** ، ص 53.

[2] - **نفس المرجع**، ص 55.

[3] - **نفس المرجع**، ص 57.

إلا عبر وجود فاعلين (نخب)، يقومون بتجسيد جملة من التصورات والإدراكات التي يحملونها في معتقداتهم والتي تتعلق بالهوية الوطنية.[1]

الجزائر والدور في تحليل السياسة الخارجية:

يمكن للجزائر من خلال تفعيل مقاربة الدور أن تفعل جملة من الأدوار النابعة عن متغيرات داخلية مستمدة من جملة الثوابت والمبادئ التي تتبناها الجزائر وتسعى إلى الإشهار بها، على أساس أنها قيم مقدسة لا يمكن المساس بها، ومن خلالها تسعى الى تحقيق اهدافها ومصالحها، خاصة وأنها تملك مكانة معترف بها في الساحل، المكانة المقترنة بالقوة والقدرة على التأثير في مجريات التفاعلات الإقليمية وحتى في حل تعقيدات البيئة الجيوامنية والجيوسياسية التي تطبع المنطقة، ما يشير إلى أن الجزائر تملك وسائل سياستها وهو التعبير الذي وظفه:"محند برقوق"، مدير المدرسة الوطنية للعلوم السياسية(سابقا): « l'Algérie a tous les moyens de sa politique »[2]، الأمر الذي يشير إلى أن التفكير الإستراتيجي، يستند إلى ضرورة التوفيق بين حجم الإمكانات والقدرات التي تحوز عليها الدولة مع جملة الأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، ومن بين هذه الأدوار نذكر:

دور الدولة المصدرة للإستقرار: "Etat stabilisateur "

خاصة بعد تبعات الحراك الذي ميز العالم العربي من جهة، والذي تعدى حدود العالم العربي إلى دول الساحل حيث تشير الدراسات إلى امتداد أثار وتبعات الأزمة وانهيار الدولة في ليبيا إلى مالي أين شهدت المنطقة انتشار كبير للسلاح، المعطى الذي ساهم في انتشار الجماعات المسلحة وحتى الإجرام المنظم الذي شكل تحالف مع الإرهابيين، ومنه تشكيل تهديد واقعي وليس مجرد هاجس أمني لدول المنطقة بأكملها، الأمر الذي عبر عنه "محند برقوق" ، في كون دور الجزائر في مالي أساسي لتحقيق الاستقرار في هذا البلد، « j'estime que le role de l'Algerie au mali est stabilisateur ».[3]

عليه وفي ظل هذا الوضع الجيوامني المميز لمنطقة شمال إفريقيا والساحل تظهر الجزائر من بين أكبر الدول التي تشهد استقرار من جوانب عدة منها الجانب السياسي، الإقتصادي وحتى المذهبي والعقدي الأمر الذي يسمح لها بلعب دور الدولة المصدرة للإستقرار، عكس المفعول الذي تولد عن الدول التي شهدت فشل وعجز، أين أصبحت مصدرة للأزمات والتهديدات.

---

1 - Nicole grimaud, **la politique extérieure de l'Algérie**, 2 eme ed, Algérie: RAHMA, 1994, p 06.

2 - Mhand Berkouk, **l'Algérie joue un rôle stabilisateur au Maghreb**, Liberté , N° 6857, 01 mars 2015, p 07.

3 - Mhand Berkouk, **op-cit,** p 07.

الدولة المبادرة: "Etat initiateur":

نستقرء هذا الدور من حلال المبادرات العديدة التي أقرتها الجزائر أو كانت طرف رئيسي فيها، ومنها نذكر الأمثلة التالية: في المجالات الاقتصادية مثل مبادرة النيباد، ومن الناحية الأمنية نلحظ مبادرة إنشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، وحتى المبادرة في تقديم حلول لمختلف الأزمات والمشاكل التي تعاني منها دول المنطقة خاصة في الظرف الحالي.

دور القائد الإقليمي: " leader régional "

تتمثل في المكانة التي تم التأكد منها بعد قياس قوة الجزائر التي أشارت إلى حجم الإمكانات أو القوة التي تحوزها، وبالتالي القدرة على التأثير في معطيات البيئة الجيوامنية الإقليمية، ومنه بسط النفوذ على مسارات إعادة بناء الدول، كسب الولاء، تحقيق الأمن، الاستقرار والتنمية، وهذا وفق مقاربة شاملة بطبيعة الحال تكون وليدة ادراك داخلي نابع من تصور النخب، الإيديولوجية والعقيدة التي تحدد هوية الدولة، لتقوم في مرحلة ثانية بدفع القوى الأخرى الإقليمية منها والدولية إلى ضرورة تبني هذا التصور لتحقيق الأمن والاستقرار ومنه بلوغ المصلحة الوطنية.

الدولة الوسيطة: 'Etat médiateur "

يتمثل هذا الدور من خلال السعي الدائم للجزائر إلى حل الأزمات التي تشهدها المنطقة ولعل أفضل مثال هو: الأزمة المالية والوساطات المتعددة للجزائر على اختلاف مراحل بناء الدولة المالية التي مرت من مشكل بناء الدولة إلى مشكل فشل الدولة، ولعل الإطار الزماني الذي حددناه يجسده "اتفاق تمنراست" الذي تم توقيعه في 2006، وحاليا يبرز هذا الدور في الوساطة الجزائرية في سعيها لإعادة بناء مؤسسات الدولة المالية السياسية، وتحقيق السلم والاستقرار في كل المنطقة، وهو ما تم التوصل إليه في اتفاق الجزائر في 01 مارس 2015 من جهة، ومن جهة أخرى الوساطة الجزائرية لإعادة بناء مؤسسات ليبيا وتفادي الانزلاق في أزمة هيكلية داخلية، تكون مخرجاتها اللاإستقرار في كل المنطقة.

دور الدولة محورية: Etat pivot

الاعتراف الدولي بالمكانة المحورية للجزائر في منطقة شمال إفريقيا والساحل الصحراوي يمنحها إمكانية فرض إدارتها إدراكها وتصورها للأوضاع الأمنية والجيوسياسية التي تسود هذا الفضاء، لأنها الوحيدة التي تملك مفاتيح حل الأزمات الراهنة التي تهدد استقرار المنطقة، وأمن الجزائر على وجه الخصوص

الخاصية التي يفتقد إليها **المغرب** مثلا، وهذا المعطى الذي أدركته القوى الغربية الأخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي منحت للجزائر هذه المكانة وهذا الدور.

حيث يمكن تلخيص مجمل الادوار التي تقوم الجزائر بتجسيدها، وهذا في اطار ادراكاتها، مصالحها وإمكاناتها، وهذا في الفضاء الساحلي، فإن وسائل وميكانزمات هذا الدور يمكن تبيانه من خلال المخطط التالي:

شكل رقم (03) يبين الادوار التي تلعبها الجزائر اقليميا

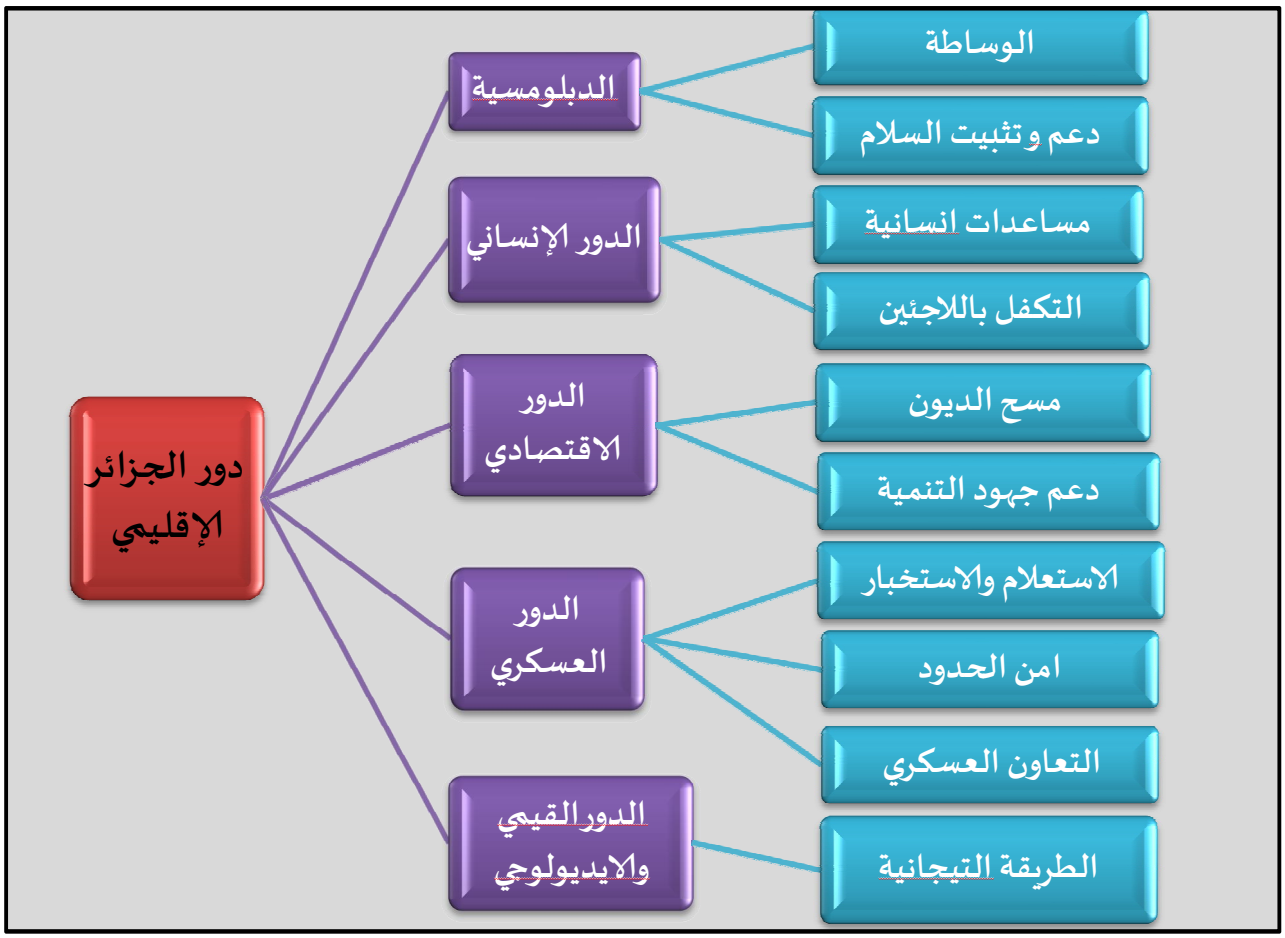

الدور الإقليمي للجزائر قد يبرز إذن من خلال عديد المجالات منها البدلوماسية، الإيديولوجية، الأمنية الإقتصادية، وعلى الجزائر أن توظف مجال محدد حسب طبيعة التهديد، المصلحة أو الهدف الذي تتبناه وتدركه، ولعل تعقد البيئة الأمنية الساحلية تستلزم تعدد مجالات الإدارة وبالتالي تعدد الأدوار التي تبقى مخرجاتها هي تحقيق الإستقرار، الأمن والتنمية في المنطقة، وبالتالي احتواء التهديدات والشروع في بناء دول ذات مؤسسات مستقلة، مستديمة وشرعية، وبالتالي تجاوز الأزمات الهيكلية التي تطبع الساحل الإفريقي، وهو الأمر الذي تدركه الجزائر.

3-الأبعاد الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية:

درجة التعقيد التي تميز الساحل تدفع الجزائر الى ادراج ابعاد جديدة في سياستها الخارجية، وتعاملها مع الفواعل والوحدات الأخرى، فإذا كانت الدبلوماسية تقوم على تمثيل الدولة والعمل على صيانة مصالحها خارج حدودها أي في إطار العلاقات الدولية، إلا أن الأبعاد الجديدة للدبلوماسية الجزائرية تفرض عليها التجديد ومواكبة الديناميكية التي تطبيع النسق الدولي والإقليمي الذي تتواجد فيه، ففي العشرين سنة الماضية أصبح البعد الأمني بعدا محوريا، فالإرهاب مثلا أصبح يهدد الدول ليعرضها الى حالة من الهشاشة والضعف واللاإستقرار، من هنا فإن **البعد الأمني** أصبح محوريا الأمر الذي يستلزم أن نضعه ضمن اهتمامات الدبلوماسية والعلاقات الدولية عموما، إضافة إلى ضرورة التركيز على أبعاد جديدة لا يجب إغفالها وهي: **البعد الاقتصادي**، أي الدبلوماسية التجارية الاقتصادية، الأمر الذي يفرض العقلنة المستمرة لينتقل الحديث على دبلوماسية المستقبل، الأمر الذي يوحي بضرورة تبني نهج الاستشراف والتحليل الإستراتيجي مع اشراك الدبلوماسية في تطوير منظور كلاني وطني تراعى فيه متطلبات التنمية.

المبحث الثاني: أبعاد التحرك الجزائري إقليميا وعملية إعادة إحياء الدور الريادي

يشير العمق والإمتداد الجغرافي للجزائر للساحل والصحراء، إلى تعدد أبعاد وانتماءات الجزائر الجيوسياسية التي تتمايز وتختلف فيما بينها، فقضايا الدائرة الجيوسياسية العربية تختلف عن تلك المتوسطية، والدائرة المغاربية تختلف عن تلك الساحلية، الأمر الذي يدل على تعدد الأبعاد والقضايا التي تميز كل بعد بما يتوافق مع متطلبات البيئة الجيوسياسية لكل منها، الأمر الذي لا يرتبط فقط بالجغرافيا بل بالإمتداد الحضاري والقيمي، التاريخي والإقتصادي...**فالجيوسياسية** حسب التعريف الذي تقدمت به مجلة الجيوبوليتيك الألمانية 1928 عرفتها كما يلي: الجيوبوليتيك هو علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولا سيما على الجغرافيا السياسية التي هي علم

الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها....[1]، أما حسب الكسندر دوفاي فان الجيوسياسية هي تلك التي: "تستهدف دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها". [2]

- لكن ومع توسع دائرة اهتمامات الجغرافيا السياسية، وبروز الجيوسياسة، وعلاقاتها بالسياسة الدولية في السلم والحرب، ظهر مصطلح الجيواستراتيجيا الذي يعني : دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو للمنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في علاقات الصراع أوالتعاون. لذلك فإن الجيواستراتيجيا معنية بدراسة البيئة الطبيعية لتحليل أو فهم المسائل السياسية والإقتصادية ذات الإعتبارات الدولية، وأن هذه الدراسة تتضمن موقع الدولة وصولا لتحديد مركزها الاستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم.[3]

هذا وان دل على شيئ فإنه يدل على مكانة الساحل الافريقي عند الجزائر على اعتبارها عمق استراتيجي لها، تشترك وتتصل به من خلال عديد التفاعلات: البشرية، الاقتصادية، التاريخية، الحضارية، القيمية والدينية، وحاليا الإشتراك في الهواجس الأمنية التي تسود المنطقة، من هنا فإن هذا المبحث سينظر في ابعاد التحرك الجزائري في المنطقة الساحلية وفق ما يسود البيئة الجسوسياسية والجيوامنية الساحلية ووفق ادراكها لإدارة مثل هذه الأوضاع، دون اغفال ضرورة تحقيق المصلحة الوطنية.

عليه فإن المتحدث عن السياسة الخارجية الجزائرية لا بد له وأن يشير إلى تعدد أبعاد وانتماءات الجزائر او ما يعرف بالدوائر الجيوسياسية للجزائر، التي تختلف وتتباين كل منها عن الأخرى وهذا بحسب اختلاف الفواعل والترتيبات الإقليمية التي تسود كل دائرة، إلا أن بحثنا سيركز على الدائرة الجيوسياسية الساحلية التي تتقاطع بطبيعة الحال مع تلك العربية، الإسلامية، المغاربية، الإفريقية وحتى المتوسطية منها وهذا نظرا للعديد من الإعتبارات خاصة الأمنية والإقتصادية منها، بطبيعة الحال دون اغفال الإعتبارات التاريخية.

فالدور الجزائري في منطقة افريقيا عامة وفي منطقة الساحل خصوصا، يرتبط بمكانة الجزائر في القارة الإفريقية ككل والتي تبرز من خلال تلك الصلة العضوية-الجغرافية والتاريخية، الحضارية والنضالية

[1] - عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**، ط 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص 62.

[2] - الكسندر دوفاي، **الجغرافيا السياسية (جيوبوليتيك)**، تعريب: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر والطباعة،2007، ص ص 5-6.

[3] - عدنان السيد حسين، **مرجع سابق الذكر**، ص 77.

الوثيقة بالعمق الإفريقي، فالجزائر جزء من إفريقيا بحكم التراث المشترك وبحكم المساهمة النضالية المبدئية. [1]

أين ارتأينا إلى تقسيم الدور الجزائري في مواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل على النحو التالي:

أولا:البعد التنموي والإنساني:

أ. النيباد: التركيبة الأمنية الإقليمية:

- على اعتبارها مبادرة نابعة من إدراك القادة الإفريقيين، والتي تستند على فكرة العمل والتعاون المشترك والتي تأسست في قمة منظمة الوحدة الإفريقية (سابقا)، والتي انعقدت في 23 أكتوبر 2001 في **أبوجا** بمبادرة تقدم بها خمسة دول افريقية وهي : جنوب إفريقيا، الجزائر، مصر، نيجيريا والسينغال. [2]

تعتبر هذه المبادرة محاولة لانطلاقة تنموية جديدة للخروج من دائرة التخلف والتهميش، خصوصا وأن الدول الإفريقية عموما والدول الساحلية خصوصا، تتوفر على جميع الإمكانيات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فأوضاع القارة الإفريقية من عجز وتعثر للمشاريع التنموية، زاد من تفاقمها تضاعف عبئ المديونية الخارجية، الحروب وعدم الإستقرار السياسي، إضافة إلى الأمراض، الأوبئة وتهميش القارة في ظل العولمة، هنا برزت مبادرة لتنمية إفريقيا كمحاولة للخروج من الوضع القائم، استنادا إلى الشراكة مع أطراف خارجية من دول مانحة ومنظمات دولية، لتظهر إلى الوجود ما يعرف بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، والتي طورت ملخص عمل يركز على الأمن الإنساني فعلى سبيل المثال في وثيقة التأسيس في أكتوبر2001، أبرز ما يلي:

<u>مبادرات السلام والأمن والديمقراطية والإدارة السياسية:</u>

" تعلّم القادة الأفريقيون من تجاربهم الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة، هي شروط لازمة لتحقيق تنمية مستدامة. وهم

[1] - إدريس عطية، **التغير في السياسية الإقليمية للجزائر**، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 9-11.

[2] - Haut Conseil de la Coopération Internationale**, LES PRIORITES DE LA COOPERATION POUR L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE ET LE NOUVEAU PARTENARIAT POUR LE DEVELOPPEMENT DE L'AFRIQUE (NEPAD),** La république française: avril 2002, p 05.

يتعهدون بالعمل فرادى وجماعات على تعزيز هذه المبادئ في بلدانهم، ومناطقهم الفرعية وفي القارة". [1]

يشير هذا العنصر أساسا إلى إدراك القادة الأفارقة بضرورة توفر جملة من المتغيرات التي تتداخل فيما بينها، في صورة تؤسس من خلالها للأمن، الإستقرار والتنمية المستدامة، فمبادرة السلام والأمن تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي :

1. تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن؛
2. بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر، علاوة على دعم قدرة المؤسسات الأفريقية على منع النزاعات، إدارتها وتسويتها؛
3. إضفاء الصفة المؤسسية على الإلتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وذلك عن طريق القيادة.[2]

تستند مبادرة النيباد على النقاط الإستراتيجية التالية:

1. وضع الأسس والآليات لتحقيق تنمية مستدامة (تتضمن السلم، الأمن والحكم الراشد)، الأمر الذي يخدم تقوية الدول، وفي نفس الوقت تقوية التعاون الإقليمي، والإستغلال الأمثل للموارد والمؤهلات التي تمتاز بها الدول الإفريقية؛
2. تحديد الميادين الحيوية والهامة لإخراج إفريقيا من التهميش الذي تعاني منه؛
3. تعبئة الموارد من داخل وخارج القارة، وهذا لضمان نجاعة السياسات، البرامج والمشاريع المتبعة.[3]

ب. الدور الجزائري في حل الأزمات الإنسانية في المنطقة الساحلية (مشكلة اللاجئين):

بتوسع أبعاد الأمن فإن الدور الجزائري يتوسع هو أيضا إلى كل القضايا التي تمس بالأنسان، على اعتباره وحدوة التحليل الأساسية، والتي ركز عليها تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصادر في 1994، والذي تحدث عن أبعاد الأمن الإنساني من هنا فإن الجزائر تنظر إلى الأمن في مفهومه الشامل لتعنى كذلك بالمسائل التي تمس بالأفراد، خاصة بعد تحول الساحل إلى فضاء للأزمات تحتل أغلب دوله المراتب الأخيرة في تقارير التنمية البشرية، فالجزائر تهتم بكل ما يمس بكرامة الإنسان وبأمنه من مأكل، غطاء

[1] - **الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا**، أبوجا: أكتوبر 2001، ص. ص 23-24.

[2] - **نفس المرجع**، ص. ص 23-24.

[3] - The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), **INITIAL ACTION PLAN**, July 2002, p 08.

وايواء...وهذا ما يمكن إدراكه من خلال التوجه الجزائري إلى تدعيم دورها ومسعاها التضامني مع دول الجوار بتقديم المساعدات وتوفير العناية اللازمة للنازحين على أراضيها، حيث عملت على تعزيز الخدمات الصحية بالشريط الحدودي، بهدف توفير الرعاية الطبية اللازمة للنازحين، كما أولت مصالح الصحة العسكرية عناية بالغة لسكان مناطق الجنوب تنفيذا لتوجيهات قيادة الجيش. كما تم ارسال اطنان من المساعدات الانسانية من غذاء ودواء للدول المجاورة المتضررة، للمساهة في التخفيف من المعاناة التي يتكبدها السكان في تلك المناطق.[1]

كما أن الجزائر وبعد انهيار الدولة الليبية والمالية قامت بعديد العمليات الإنسانية التي تدخل ضمن المسعى التضامني مع دول الجوار هذه، خاصة في ظل هذه الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة، ففي مارس 2012 فقط، بلغت المساعدات الإنسانية 160 طن من المواد الغذائية والطبية وكذا الاغطية والتي تم توزيعها على كل من مالي، موريتانيا، بوركينافاسو والنيجر.[2]

اضافة إلى العمل على تقديم ديون للدول نفسها لمساعدتها في قيامها بعملية التنمية، وحتى في اغلب الأحيان اللجوء إلى مسح ديون هذه الدول، وهو ما فعلته مرات عديدة مع دول الميدان أو مع دول الساحل عموما.

ج. مقاربة الأمن والتنمية وتجسيد مفهوم الأمن الشامل وفق الإدراك الجزائري:

إن الجزائر مدركة للبنية العلائقية التي تربط الأمن والتنمية، ففشل ومحدودية التنمية يدفع إلى إضعاف وتقهقر الوضع الإنساني من فقر، مجاعة، أمراض إضافة إلى التشتت وضعف الإنتماء، الصراع الطائفي والجهوي، وهذا الضعف والتراجع في حيازة القوة والفرص الاقتصادية كلها عوامل قد تدفع إلى العنف. [3]

لهذا تعزيز التركيز على العلاقة بين الأمن، السلام والتنمية، يشير إلى أنه لا يمكن أن يكون نمو مستمر بدون سلام وأمن، وبدون استئصال الفقر وتحقيق التنمية، فلن يكون هناك سلام مستمر.أين يتم الاعتراف بأطراف المجتمع المدني الذين تسهم نشاطاتهم في تسريع عمليات بناء السلام والتنمية.[4] مع العمل على

[1] - الهام غازي، الجيش الوطني الشعبي 2013، سنة ثرية بالنشطات **مجلة الجيش**، عدد 605، ديسمبر 2013، ص23.

[2] - ن. بوبرخ واخرون، الجزائر تواصل مسعاها التضامني مع دول الجوار، **مجلة الجيش**، عدد 584، مارس 2012، ص20.

[3] - United Nations Development Programme**,** HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994**, op-cit**, p 23.

[4] - Kristin VAN DER LEEST, « A GUIDANCE FOR INTEGRATING PEACEBUILDING INTO DEVELOPMENT», the European Union : **Initiative for Peacebuilding (IFP)**, 2010, p 14.

تنمية القدرات من أجل تحسين الروابط بين الأنشطة الإنسانية ومنع النزاعات بتوفير منهاج لإدماج نهج تحليل النزاعات، وبناء السلام في برامج التنمية العادية.[1]

على الرغم من التهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة قد تبدو الأكثر إلحاحا، فإن الفقر والإفتقار إلى الحكم الرشيد، هي في واقع الأمر الأسباب الجذرية لإنعدام الأمن. من هنا نجد الأمن الإنساني يقدم ببساطة نقاط تداخل واضحة لربط وتنسيق استراتيجيات الأمن والتنمية.[2]،

الأمن والتنمية كمقاربة لتحقيق الاستقرار واستدامة السلام:

ان دمج الأمن والتنمية، واعتبارها كمقاربة محورية، مع الانطلاق في تجسيد عملية الربط بين المتغيرين في نفس الوقت، يمثل أحد الاستراتيجيات التي تلائم الوضع في الساحل، خصوصا وأن جميع الفواعل تدرك أنه لا أمن من دون تنمية، ولا تنمية بدون أمن، نظرا لأن كل متغير يخلق المناخ والظروف المناسبة ليتحقق الآخر، وعليه فغياب أي من الأمن أو التنمية سيمس بالأخر.

فالتقاطع بين التنمية والأمن يشير إلى:

إن الأمن الوطني لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الإقتصادي والسياسي في الداخل، فالأمن يتطلب حدا أدنى من النظام والإستقرار، وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها، فإنه من المستحيل تحقيق السلم والإستقرار ، وهو ما يوضحه ما يلي:

1. **أمن التنمية:** يقصد به توفير مناخ ومحيط مستقر يؤدي إلى خلق بيئة دافعة وضامنة لأي إستراتيجية تنموية، مع توفير ضمانات تكفل استمرارها واستدامتها.
2. **تنمية الأمن:** يقصد بها عملية التطوير المستمرة للأجهزة الأمنية مؤسسيا، استراتيجيا وعملياتيا لتتفاعل هذه الأجهزة بكفاءة وفعالية مع القضايا الأمنية المرتبطة بعملية التنمية.[3]

إن سياسات التنمية تستوجب أن تسند إلى مقتضيات الأمن، لكن في المقابل فإن الأمن الشامل، يلعب دورا هاما في حفظ السلم، المساعدات الإنسانية وكل نشاطات التنمية.[4]

---

[1] - الجمعية العامة للأمم المتحدة، **أسباب الصراع في إفريقيا و تحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة فيها**، الدورة 67، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، جويلية 2012، ص 07.

[2] - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، **دمج الأمن الإنساني في سياسيات الأمن القومي في شمال غرب إفريقيا**، المغرب: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة 23-24 نوفمبر، 2010، ص 11.

[3] - Broederlijk DELEN, « SECURITY AND DEVELOPMENT », Belgium: **International Cooperation for Development and Solidarity (CIDSE)**, 2006, p 04.

[4] - **op - cit**, p 04.

لهذا فان المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية في دول الميدان تتمحور حول النقاط التالية:

- التنمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توفير الأمن والإستقرار، وإعداد إستراتيجية شاملة لهذا الغرض، وهو ما ينطبق على منطقة الساحل التي يسودها عدم الاستقرار وتنامي العنف.
- إعداد دول الميدان إستراتيجية شاملة لاستئصال الإرهاب، الذي يرتبط بشكل وثيق بالجريمة المنظمة، والتي تركز على التعاون الوثيق على مختلف المستويات.
- الحل لن يكون إلا بمقاربة شاملة تشمل كل دول الجوار، دون إغفال مساعدة الشركاء خارج الإقليم، لكن دون تدخل ميداني.[1]

آليات المقاربة الجزائرية لإقرار الأمن والتنمية في دول الميدان يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- التعاون السياسي والدبلوماسي وهذا بتطوير التعاون والتشاور، وعقد لقاءات على المستوى الوزاري، وإقامة دورات دراسية وتنسيقية؛
- رسم السياسة الواجب إتباعها ما بين شركاء دول الميدان، أو مع الشركاء الأجانب على المستوى الإقليمي والدولي؛
- تحديد إطار السياسة الخارجية لدول الميدان في إطار مكافحة التهديدات، جنبا إلى جنب مع تجسيد لمسار التنمية؛
- العمل الميداني يتطلب أعمالا عسكرية مشتركة، وهو ما ترجم بإنشاء هيئة الأركان المشتركة لدول الميدان، التي تتولى المهام العملياتية في المنطقة، والتي تنفذها جيوش الدول المعنية المتواجدة بالمنطقة، وتعمل بالتنسيق التام لتحقيق نتائج ميدانية ملموسة؛

عند تجسيد هذه الرؤى، تكون دول الساحل قد نجحت في إستراتيجيتها التي بنيت على مبدأ الترابط بين الأمن والتنمية، والتي تهدف بالمقام الأول إلى تنمية المنطقة، بعيدا عن التدخل الأجنبي، وبالتالي رفع المستوى المعيشي لسكان المنطقة مما يعطي دفعا اقتصاديا واجتماعيا، يساهم في تنمية منطقة الساحل الأمر الذي يضمن تحقيق الأمن الفردي والجماعي لهذه البلدان.[2]

[1] - مجلة الجيش، "أمن – تنمية"، **مجلة الجيش**، العدد 582، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012، ص 04.

[2] - **نفس المرجع**، ص 04.

ثانيا: البعد الأمني والسياسي:

يبرز الدور أو البعد الامني للجزائر في حجم التهديدات والتحديات الأمنية التي تمس بالأمن الإقليمي للجزائر، والتي تنبع من طبيعة البيئة الجيوامنية للساحل الإفريقي فبعد التعرف على ابرز التهديدات هذه التي تمس بأمن الجزائر في الفصل الأول، فإننا سنعمل على تحليل دور الجزائر الأمني في المنطقة.

إن الإشارة إلى الدور الأمني يحيلنا إلى مفهوم الأمن الذي تطرقنا إليه سابقا من حيث التوسع والشمولية التي عرفها، من خلال التحول من مقاربة الأمن العسكري إلى الإنساني، إلى مقاربة الأمن الشامل فالأسباب الهيكلية لحالة اللاأمن لا يمكن حصرها في بعد أو مصدر واحد وإنما في بعد كلاني وشمولي. من هنا فإن الدور الأمني للجزائر يمكن إدراكه من خلال النقاط التالية:

1. دور الجزائر في تعزيز الأمن ومواجهة التهديدات في منطقة الساحل:

أ. مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل:

- من المؤكد أن مكافحة الارهاب تمنح للجزائر فرص لتأكيد مكانتها الاقليمية والعالمية، فالجزائر وفق هذا المنطق استطاعت أن تستثمر في ما كان يعتبر أزمة داخلية، حتم عليها أن تنتهج العزلة وحتى أنها كانت مفروضة عليها من طرف عديد الدول، لتتحول الجزائر الى الدولة التي تملك مفتاح حل التهديدات الإرهابية وهذا بعد ان اخذ طابع دولي، لتتحول الجزائر إلى دولة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب خاصة وان التهديد الارهابي لم يعد يشكل هما أمنيا لدول منطقة الساحل الإفريقي، بل تعداه إلى تهديد مباشر لكيانات دوله، فجميع الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مكافحة الإرهاب المحلي لم تقض على التهديد الإرهابي بشكل نهائي، وإنما دفعته إلى التراجع نحو المناطق الجنوبية الأمر الذي أدى إلى تامين جزء مهم من الأراضي الجزائرية ضد الإرهاب، مقابل توسيع مجال المنطقة الرمادية حيث تستقر أكثر الجماعات الإرهابية، فالجزائر انتقلت من مواجهة الإرهاب على المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي، وهو الأمر الذي أكسبها مكانة ريادية في مواجهة هذه الأشكال الجديدة من التهديدات اللاتماثلية.

فالتهديد الارهابي الذي يتمركز في منطقة الساحل، عادة ما يتم حصره في منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي، وفي اقسامها وفروعها المتعددة التي تربط نشاطها الجهادي بنشاط المتمردين المحليين وبالأشكال المتعددة للجريمة المنظمة التي تنتشر في المنطقة.[1]

ب. آليات مكافحة الجزائر للإرهاب بمنطقة الساحل:

- **إيجاد إطار قانوني يمنع ويجرم دفع الفدية:**

عملت الجزائر ولفترة طويلة على اقناع القوى الكبرى وتلك المنضوية في الحرب العالمية على الارهاب على تجريم دفع الفدية، وهذا ما أقره مجلس الأمن بتاريخ 17-12-2009 في قرار حمل رقم: 1904 حيث قام بتجريم دفع فدية للجماعات الإرهابية، مقابل الإفراج على الرهائن المختطفين ويخص هذا القرار كل الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد، ممن يلجأون إلى تمويل الإرهابيين بأي منطقة في العالم بفدية مالية يطلبها الخاطفون نظير تحرير الرهائن.

- **العمل على منع أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب:**

فالجزائر نجحت في إقناع دول الساحل بتبني موقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة بداعي محاربة الإرهاب، داعية دول المنطقة لأن تنتهج خطة مشتركة للدفاع عن نفسها، لأن الجزائر مقتنعة بأن أي تدخل أجنبي في المنطقة لن يكون إلا خدمة لمصالح واضحة.[2]

- **التعاون مع القوى الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب:**

يعتبر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب متعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية والأمنية، وعلى الصعيد الثنائي يتم التفاعل بين الدولتين في عدة مجالات أهمها:

- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

- تبادل المعلومات الإستخبارية، خاصة وأن الجزائر اكتسبت دراية واسعة بالشبكات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب العربي.

---

[1]- محمد كمال رزاق بارة، **مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيواستراتيجية**، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 اكتوبر 2012، ص 19.

[2]- دريس باخويــة ، **دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي**، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 9-14.

- استضافة الجزائر للمركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب لوضع إستراتيجية إفريقية لمكافحة الإرهاب ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم الفني لها.

- انخراط الجزائر من خلال مشاركتها في مبادرة حلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة.

- المشاركة الجزائرية في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء منذ انطلاقها في مارس 2004 إلى جانب دول عدة من شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.[1]

بطبيعة الحال فإن كل هذه الاليات والميكانيزمات تبقى غير كافية والجزائر تدرك هذا، لأن الأمن من دون النظر في الأسباب الهيكلية المسببة لحالة عدم الإستقرار وأغلبها مرتبطة بغياب التنمية في دول الساحل بمعنى غياب الأمن الإنساني من انتشار للفقر، الجهل والامراض...كلها كانت من الأسباب التي سهلت عملية انخراط مواطني هذه الدول في الجماعات الإرهابية والإجرامية، ومنه فإن الجزائر تنادي بضرورة دمج الأمن والتنمية من جهة، ومن جهة أخرى إدراك أن محاربة الإرهاب يجب أن يكون بتضافر جهود الجميع، فطبيعة التهديدات اللاتماثلية هذه تجعل من مواجهتها بطريقة انفرادية أمر مستحيل.

من هنا فان الدور الريادي للجزائر في مكافحة الإرهاب، لم يأتي في إطار صفقات سياسية بين الدول الكبرى والجزائر، وإنما فرضه الواقع الإقليمي للجزائر من جهة، والخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الذي ما فتأت تحذر من مخاطره في المحافل الدولية. [2]

كما أن هذا الدور لا يمكن اعتباره بحثا على الزعامة الإقليمية، وإنما وجوب الدفاع عن الاستقرار وتحقيق الأمن الوطني والإقليمي، ما يجعل من هذا الدور خيار إستراتيجي في مواجهة التحديات الأمنية وفق ادارة ومواجهة لا تتعارض مع ثوابت الجزائر في السياسة الخارجية. [3]

ج. مواجهة تحالف الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة :

لم يكتمل مواجهة التهديد الارهابي في المنطقة لنشهد تحالف بينه وبين الجريمة المنظمة بكل أشكالها ليصعب الأمور أمام طريقة إدارة ومواجهة هذه التهديدات، التي استغلت الوضع الجيوسيساسي المصاحب للثورات العربية من انفلات أمني وإنتشار الدول الفاشلة خاصة بعد انهيار ليبيا ما فتح الباب امام موجة

[1] - دريس باخويــة ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 9-14.

[2] - أحمد درديش وكويحل فاروق ، **مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل.**، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 4 -8.

[3] - **نفس المرجع**، ص ص 4 -8.

انتقال السلاح إلى أيدي هذه الجماعات ما يشكل تحدي أمني للجزائر، خاصة في ظل ميوعة الحدود وتنامي هذه التهديدات اللاتماثلية التي تستلزم إدارة أمنية من نوع اخر أي وفق مقاربة ذكية وليس صلبة فقط.

د. دور الجزائر في مواجهة الهجرة السرية:

الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي أصبحت نقطة عبور ثم احتضان لعدد كبير من الأفارقة وهذا التحول حدث اساسا بعد الإجراءات التي طبقها الاتحاد الاوربي للحد من الهجرة غير الشرعية هذه والتي عرفت بعسكرة الحدود، من هنا أصبح لزاما على الجزائر اتخاذ اجراءات لضمان أمنها والتي نذكر منها:

- **إجراءات قانونية** : وهذا بتجريم الهجرة السرية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم : 31 أوت 2008.
- **إجراءات تنظيمية** : من خلال تكثيف الرقابة على الحدود من طرف رجال شرطة الحدود الذين يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير القانونيين.
- **إجراءات أمنية** : وهذا بعد الانفلات الامني في الدول المجاورة وتخوفا من وجود انكشاف أمني على الحدود قامت الجزائر بتامين حدودها خوفا ليس فقط من المهاجرين غير الشرعيين وإنما أيضا من انتقال الاسلحة والجماعات الارهابية والإجرامية. [1]

من خلال هذه الهواجس والتهديدات الأمنية، فان الجزائر مدركة ان الحل يجب ان يكون جماعي وفي نفس الوقت متعدد الابعاد أي دور كلاني، من هنا سنتحدث عن بروز مركب امني اقليمي تقوده الجزائر وتشترك فيه مع دول الميدان.

2. الاعتماد الأمني المتبادل الخيار الإستراتيجي الجزائري:

أ. مركب الأمن الإقليمي والدور الجزائري:

رغم إغفال المقاربات الإقليمية أثناء الحرب الباردة ودورها في تفسير الأمن الدولي، إلا أن فترة ما بعد الحرب البادرة حملت اهتمام وتركيز أكبر لقضايا الأمن على المستوى الإقليمي، خصوصا وأن مدرسة كوبنهاجن، تعتبر أن المستوى النسقي لتحليل الأمن الدولي والذي يركز على بعض القوى الرئيسية، لا يكفي لفهم وتفسير المسائل الأمنية الراهنة والمهمة بالنسبة للدول، فالفرضية الرئيسية لمركب الأمن

[1] - بوحميدة عبد الكريم، **دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل.**، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 13 - 18.

الإقليمي تستند على فكرة أن الأمن يندرج ضمن مناطق ذات بناءات جغرافية واجتماعية، وأن قضايا الأمن تزداد ارتباطا كلما ازداد البعد اتساعا.[1]

- مفهوم مركب الأمن الإقليمي: من خلال مفهوم مركب الأمن لباري بوزان ونظرته التوسعية لمفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، فإن أبرز إسهاماته هو الأمن الإقليمي، فإقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصية جوهرية تستند على الإعتقاد بأن ظاهرة الأمن علائقية، ولأن الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لإعتماد الأمن المتبادل security interdependence غير القابل للتجزئة. [2]

يعرف مقاربة الإعتماد المتبادل على أنها **: "مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى.**

يشتمل مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف، الذي يشعر به بشكل متبادل دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم.[3]

ب. التعاون الاقليمي والإدارة الجماعية للتهديدات:

فالجزائر مدركة أن مواجهة التهديدات الامنية التي تطبع الفضاء الساحلي لا يمكن أن يتم إلا عبر تحرك جماعي، وهو المبدء الذي عملت على تجسيده من خلال مبادرات امنية عديد، من جانب آخر فإن الجزائر كانت دوما وراء عمليات الوساطة المفضية إلى فض النزاعات ما بين دول المنطقة، فلمواجهة التهديد الإرهابي مثلا: قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (المالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا)، في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة من جهة، ومن

1 - Siham DJEBBI, « les complexes conflictuels régionaux », France: **IRSEM,** N°.5, mai 2010, p 02.

2 - Barry BUZAN, Ole Weaver**, regions and power : the structure of international relations**, UK : Cambridge Univercity Press, 2003, p45.

3 - **ibid**, p45.

جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول منطقة الساحل على تسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة.[1]

ت. نمط الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان:

لفهم ودراسة الأمن الإقليمي لدول الميدان، التي من خلالها تسعى إلى العمل المشترك على بناء أرضية وصيغة مشتركة تقوم على حسن الجوار والتعاون، فنمط الإعتماد الأمني المتبادل يدفع بهذه الدول إلى أن تعمل على زيادة الترابط فيما بينها. خصوصا بين الفواعل التي تتواجد داخل نفس الإقليم، أكثر من تلك التي تتواجد في أقاليم متباعدة جغرافيا.

من بين أبرز ما يترجم فكرة الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان نذكر النقاط التالية:

- تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل، وانتشار عديد أشكال التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية والتي لا تعترف بالحدود الوطنية، لتجعلنا أمام نفاذية وميوعة عالية، على مستوى الحدود ليضاف إلى هذا عدم قدرة كثير من الدول (فشل دولاتي)، على تأمين أقاليمها لتصبح مصدرة للاإستقرار ليضيف مشكل تأمين الحدود؛
- اشتراكها في إدراكها لحجم التهديدات المحيط بها والمنتشرة في الفضاء الساحلي عموما؛
- وجود عدة أنماط وأطر تجمع الدول هذه في سعيها لاحتواء التهديدات؛
- ضرورة توطيد ديناميكية التعاون المستدام؛
- التشاور حول مواضيع تهم الأمن والإستقرار وتنمية المنطقة، ومواجهة التحديات العديدة؛
- الرغبة في وضع آليات وميكانيزمات تعاون، لتحقيق وإقرار الأمن الإقليمي بين دول الميدان.

من بين الآليات التي تم إنشاؤها نذكر:

- هيئة العمليات المشتركة ووحدة للتنسيق، الاتصال والربط؛
- إنشاء لجنة سياسية تضاف إلى هيئة الأركان المشتركة، ووحدة التنسيق وخطة تنموية اندماجية تستفيد منها الدول الأعضاء؛
- تدعيم آليات التعاون في المجال القانوني والتشريعي؛

[1]- دريس باخويــة ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 9-14.

- وجود اجتماعات بين ممثلي البلدان الأعضاء بالشركاء الأمريكيين والأوروبيين، حيث الحديث عادة ما يدور حول بذل جهد اكبر للدفع بآليات العمل، التي تم تحديدها في إطار الإستراتيجية المشتركة في مجال الأمن.

يمكن إدراك نمط الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان فيما يلي :

تأسيس **مجلس رؤساء أركان دول الساحل** في الإجتماع المنعقد في تمنراست شهر أوت 2009: المجلس الذي يضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، تبعه اجتماع رؤساء أركان الدول المعنية في 26 سبتمبر 2010، والذي يهدف إلى :

- تقييم الوضعية الأمنية في منطقة الساحل؛
- تبادل وتحليل المعلومات بهدف إعداد حصيلة وافية للنشاطات والأعمال المنجزة للشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛

حيث شهد هذا المجلس تطورات كبيرة تمثلت في عديد الانجازات المحققة، كوضع وتبني النصوص القانونية، وكذا التنصيب الرسمي **للجنة الأركان العملياتية المشتركة** خلال اجتماع تمنراست في 21 افريل 2010.

كل هذا كان ثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة والتي تتخلص مهامها في:

- ضمان تنسيق وإدارة عمليات مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في المنطقة؛
- وضع اتصال مؤمن لتبادل المعلومات الأمنية في الوقت اللازم.

- ففي اجتماع لمجلس رؤساء أركان دول الساحل، والذي تم فيه تقديم جملة من التوصيات التي تمحورت بالأساس حول:

- الدعوة الملحة إلى ضرورة مواصلة التنسيق الأمني وتكثيف التبادل الاستعلامي في إطار العمل المشترك لدول المنطقة؛
- التأكيد على وضع أساس الاستقرار الدائم من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- وضع الأطر القانونية الضرورية الكفيلة بتفعيل التعاون العسكري. [1]

إن تعزيز التعاون، وتقسيم الأعباء والمهام بين مختلف دول منطقة الساحل، في سبيل مواجهة مختلف التهديدات المتنامية فيها من إجرام وإرهاب، لأنه و بصفة عامة لا يمكن استتباب الأمن بدون وجود تعاون

[1]- رضوان جريبي، "لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، **مجلة الجيش**، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص 17.

وإرادة صريحة بين الدول المعنية في عديد المجالات، بمعنى ليس فقط الشق الأمني العسكري البحت لأن الأزمة في الساحل لا يمكن اجتثاثها بالوسائل الصلبة. لهذا فإن الأمر يستوجب دمج مختلف الرؤى الإدراكات والمقاربات الوطنية في إطار المجهود المشترك.

ففي هذا الإطار دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجع وبناء، لمواجهة هذه الظاهرة، فالمستقبل الأمني القائم على فكرة الأمن الجهوي للساحل، التي اعتمدتها الجزائر في أوت 2009 قد تأكد في خطاب الرئيس الجزائري خلال أشغال الدورة العادية لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 2010**:" إن بلدان الساحل الصحراوي تطمح جميعها إلى تشكيل ادراك أكثر تناغما واتساعا حول رهانات أمن جماعي" .**[1] وسعيا لتجسيد هذا الهدف تدعمت هذه الرؤية باجتماع وزراء خارجية كل من دولة الجزائر، مالي، موريتانيا النيجر، بوركينافاسو، التشاد وليبيا، وقد سبق هذا اللقاء الوزاري، الذي تبعته تحركات لقيادات أركان الجيوش ومسؤولي المصالح الأمنية والاستعلامية لدول المنطقة وهي دولة الجزائر، مالي، موريتاني النيجر وليبيا قبل انسحابها.

والتي أثمرت جملة من القرارات التي ارتكزت حول:

- الإلتزام بالتكفل الجماعي بالمسألة الأمنية؛
- التأكيد على أن المشكلة الأمنية يمكن التصدي لها دون حاجة لتدخل أي بلد أجنبي يفتقر للانتماء الجغرافي المباشر، حفاظا على مسار متكامل ومندمج، يرتكز على مقاربة محلية تأخذ بالإعتبار كل المعطيات والتطلعات المستقبلية لبلدان و شعوب المنطقة. [2]

3. الاتحاد الإفريقي والهندسة للسلم والأمن في القارة الإفريقية:

منذ أن أنشئ الاتحاد الإفريقي في 2002 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية، فإن المحللين يشيرون إلى وجود تغيير في طريقة التعاطي مع المسائل الأمنية التي تشهدها القارة، يظهر هذا في إدراج مؤسسات وهياكل جديدة تعنى بتحقيق وتجسيد فكرة الأمن الجماعي.[3] أين تمثل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن أفضل مثال، حيث أنها تستند على مقاربة شاملة وواسعة للأمن، الذي يأخذ في الحسبان التهديدات التي تمس بالوجود، التنمية، الإستدامة على كل المستويات: السياسية، العسكرية المجتمعية

[1] - محمد جعفر ، "الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة"، **مجلة المدرسة العليا الحربية**، العدد الرابع، الجزائر، ص 57.

[2] - محمد جعفر ، **مرجع سابق الذكر**، ص 57.

[3] - Brice Bado ARSENE, « L'UNION AFRICAINE ET LA SECURITE COLLECTIVE », Canada: **Programme Paix et Sécurité Internationales,** bulletin N°.58 septembre-octobre 2012, p 01.

والإقتصادية، وهذا سواء على المستوى الوطني، الإقليمي أو القاري حيث أن فيه إدراك بوجود جهود دائمة لإيجاد ميكانيزمات وآليات مشتركة تسمح بمواجهة التحديات التي تشهدها منطقة الساحل والمرتبطة أساسا بالأمن، التنمية، الحكم الراشد والقضايا الإنسانية، حيث تتشكل هندسة السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي أساسا من:

- مجلس السلم والأمن الإفريقي؛
- مجلس العقلاء؛
- نظام إقليمي للإنذار المبكر؛
- لجنة قيادة الأركان؛
- قوات افريقية على أهبة الاستعداد.[1]

وفي هذا الإطار لعبت الجزائر دورا بارزا في خلق بعض المنظمات الإقليمية مثل: لجنة أركان العمليات المشتركة يتمثل هيكلها الجديد في غرفة قيادة مصغرة للعمليات العسكرية تشترك فيها كل من الجزائر مالي، النيجر وموريتانيا. والتي تمخضت عنها "خطة تمنراست" التي تم الإتفاق عليها خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربع في 14 أوت 2009، والتي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقّره مدينة "تمنراست" الجزائرية، والذي تطور إلى تعاون عملياتي تدعم بوحدة الاتصال والتواصل، على المستوى الاستعلامي ابتداء من سنة 2010، وأصبح يسمى بدول الميدان سنة 2011، تضم كل من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا .[2]

يضاف الى هذا كون الجزائر بادرت إلى إنشاء عديد الهيئات التي من شأنها تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة ومنها نذكر:

- مجلس السلم والأمن الافريقي؛
- الأفريبول والشرطة الافريقية؛
- مشروع لإنشاء قوات التدخل السريع.

[1] - Laurent BOSSARD, « LE COMPLEXE SECURITE ET DEVELOPPEMENT DEFIS REGIONAUX », PARIS: **Enjeux Ouest-Africains,** N°.6, septembre 2012, p 08**.**

[2] - دريس باخويــة ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 9-14.

ثالثا: البعد الدبلوماسي، القيمي الحضاري:

تشهد الجزائر في سياستها الخارجية حركة ديبلوماسية كثيفة اتجاه الفضاء الساحلي، الذي وكما اشرنا الى انه اصبح ساحل للأزمات وما موقع الجزائر بمنآى عن التهديدات التي تطبع هذا الفضاء، من خلال استناد السياسة الخارجية الجزائرية إلى الامن في مفهومه الشامل، والذي من خلالها تعرف وتدرك التهديدات القائمة والمخاطر المحتملة (الأمن كهاجس).

فالتحرك الدبلوماسي الامني الجزائري تحكمه مجموعة من المؤشرات والضوابط، المبنية على طبيعة التفاعلات والديناميكيات المميزة للفضاء الجيوسياسي الساحلي، خاصة وأن الجزائر تدرك أنها تدير عملية بالغة التعقيد، مخرجاتها ضرورة تبني مقاربة شاملة مركبة ومتعددة الابعاد لاحتواء التهديدات. لكن عدم اتضاح العوامل الهيكلية المسببة للأمن في الساحل، وكذا صعوبة حصر الفواعل الإقليمية والأجنبية التي تسعى إلى إدارة قضايا هذا الفضاء، إضافة إلى تقاطع مصالح واستراتيجيات هذه القوى تدفع بالجزائر إلى ضرورة تبني دبلوماسية صامتة، بمعنى أنها: "اتخذت منهجا انكفائيا على الذات قوامه الأمننة".[1]

1. الدبلوماسية الامنية:

لايمكن استثناء الجزائر كدولة محورية ضمن الحركيات والديناميكات التي تشهدها البيئة الامنية الساحلية بكل تعقيداتها وتشابكها، فالجزائر وفي اطار الدبلوماسية الأمنية تعمل على إدراة المعضلات الأمنية التي تطبع الفضاء الساحلي وفق دبلوماسية تبرز من خلالاها هويتها وإدراكها وطرق ادارتها للوضع الأمني الإقليمي، وهذا ما يشير إلى دور العقيدة الأمنية الجزائرية المكرسة دستوريا، التي تعمل فيها على نشرها والدفاع عليها، على اعتبار انها ثوابت لا يمكن التنازل عليها، ولعل أبرزها عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول، وهو ما تنص عليه المادة 26 من دستور 1996:" تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها. وتبذل جهودها لتسوية جهدها لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية." [2] وان دور ووظيفة الجيش الوطني مكفولة ومحددة دستوريا قوامها الحفاظ على وحدة الإقليم وكذا حمايته من أي تهديد أو اعتداء خارجي، وهو ما تشير إليه المادة 25 من دستور

---

[1] - خديجة بوريب، الدبلوماسية الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي الواقع والرهانات، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 41-42، شتاء -ربيع 2014، ص 34.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الفصل الثالث :الدولة، المادة 26، ص 07.

1996:" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق املاكها البحرية".[1]

فهذه العقيدة هي الموجهة للدبلوماسية الامنية الجزائرية في تعاطيها مع التحديات والتهديدات الأمنية بكل أشكالها ولعل أبرز مثال هو الأزمتين: المالية والليبية. فالعقيدة الأمنية تعرف على أنها الأداة التي تقوم من خلالها الدول بإدراك التهديدات، المخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإن العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما تحدد من خلالها كذلك أفضل السبل لتحقيقه.[2]

بطبيعة الحال فان الدور الدبلوماسي الأمني لا يمكن أن ينجح إذا لم يتحقق الأمن الداخلي، لهذا نجد أن الجزائر في لعبها للدور الإقليمي وضعت سياسة داخلية للحفاظ على أمنها واستقرارها من تداعيات الوضع الامني المعقد في المنطقة ككل. [3]

2. الوساطة الجزائرية:

بعد دخول مالي في أزمة حادة اثر "انقلاب" 2012، وما تبع ذلك من انفلات أمني مصاحب لغياب تام للدولة على إقليمها خاصة الشمالي منه، وجدت الجزائر نفسها أمام معضلة حقيقية، تمثلت في كيفية التوفيق بين مبادئها وحجم التحولات التي يشهدها جوارها الإقليمي، أو النسق الإقليمي الذي تتفاعل فيه أي حجم تعقيدات البيئة الأمنية المحيطة بها، خاصة وان جنوبها وعمقها الصحراوي أصبح منكشف استراتيجيا أمام جملة من التهديدات.

إن مسألة بناء الدولة في مالي وتشكيل اندماج وطني بين الشمال والجنوب ظل الازمة الهيكلية التي تحول عائقا أمام تفادي الدخول في نزاعات داخلية، وهذه سمة أساسية مميزة لدولة مالي المستقلة في 1960، فبعد ثلاثة سنوات انزلقت في حرب داخلية، عادت في 1990، 2006 و2012.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1996، **مرجع سابق الذكر**، ص 07.

[2] - خديجة بوريب، **مرجع سابق الذكر**، ص 34.

[3] - دردیش أحمد وكويحل فاروق ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 4 -8.

لكن رغم تعدد أسباب وأبعاد الوضع الراهن الذي تعيشه دولة مالي، إلا أنه تجدر الاشارة إلى أن الجزائر لعبت دور الدولة الوسيطة والمبادرة إلى حل الأزمات والسعي المستمر إلى إيجاد وحدة وطنية والتأسيس لدولة مؤسسات أساسها المشاركة والإندماج، وهذا عبر كل الازمات الداخلية التي شهدتها مالي.[1]

أ. دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية: بين احتواء التهديدات الأمنية وصناعة دور اقليمي جديد:

- انطلاقا من مبدأ حسن الجوار وكذا حل الازمات الداخلية للدول بالطرق السلمية والسياسية، اشرفت الجزائر مثلا في 1991 على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي الذي يعود الى فترة استقلالها حيث اقنعت الجزائر الفرقاء الماليين في عديد المناسبات بالجلوس على طاولة المفاوضات،وصولا الى 2006 اين تم التوقيع على اتفاق الجزائر الذي حمل اسم: "تحالف 23 ماي من أجل التغيير". وهذا ما يوحي الى كون الدبلوماسية الجزائرية :"ديبلوماسية طويلة النفس".[2]

- اتفاق تمنراست:

اتفاق الجزائر 2006، والذي عرف باسم : **"برنامج خاص بالسلم، الأمن والتنمية لمنطقة شمال مالي- *« Programme spécial pour la paix, la sécurité et le développement des régions du Nord Mali (PSPSDN) »*** البرنامج الذي يركز أساسا على عديد المشاريع التنموية والأمنية منها: إنشاء عديد القواعد العسكرية والمراكز الإدارية، إلى جانب منشئات ذات طابع إقتصادي وإجتماعي من مدارس، مستشفيات وهذا لفائدة سكان شمال مالي، الأمر الذي يمكن أن ينظر إليه على أساس أنها مجموعة ميكانيزمات يمكن من خلالها القضاء على حالة اللامن، الفقر، البطالة وبالتالي سد المجال أمام تجنيد شباب المنطقة ضمن الجماعات الإرهابية، وشبكات الإجرام المنظم، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان أمن مجتمعي يضمن انصهار باقي الأقليات والجماعات في إطار كيان الدولة الوطنية، وتحويل الولاءات إلى السلطات المركزية الأمر الذي يؤسس لاستقرار سياسي يولد المناخ المناسب والأمثل للإنطلاق في تجسيد أي إستراتيجية تنموية.[3]

---

[1] - Crisis Group**, Mali : éviter l'escalade**, Rapport Afrique de Crisis Group N°189, 18 juillet 2012, p 02.

[2] - (- ، -)، النزاعات في القارة الافريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، **مجلة الجيش**، عدد 579، افريل 2013، ص ص 22-25.

[3] - BOSSARD Laurent, **op-cit,** p 11.

كما ركز الاتفاق أيضا على النقاط التالية:

- إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة؛
- التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية؛
- التكفل بالاهتمامات الأمنية الحالية.[1]

من هنا فإنه يمكن النظر إلى اتفاق الجزائر في 2006، إلى أنه من بين أهم المبادرات المحلية، التي جاءت كإستراتيجية واضحة المعالم، سبقت نظيرتها التي تقدم بها الاتحاد الأوربي في 2011.

- فمن بين النتائج والتوصيات التي خلص اليها تقرير مجموعة الأزمات، حل الوضع في مالي في تقرير صادر في 2012، فإنه قدم جملة من التوصيات منها تلك الموجهة للجزائر، على اعتبار أنه يتوجب عليها وضع حد للغموض الذي يكتنف ادراكها لدرجة تعقيد ولحجم التهديد الذي يمس بالأمن الجماعي الإقليمي والتي تكون من مخرجات تواجد جماعات مسلحة غير شرعية في شمال مالي، ومنه ضرورة اعطاء اشارة على دعمها لإعادة السيادة إلى مالي ومنه إلى وحدة ترابها.

- هنا يبرز الدور السياسي للجزائر من خلال العمل على مساعدة الدول الفاشلة في تسيير المرحلة الانتقالية والتأكيد على ضرورة بناء دول مؤسسات في الساحل:

أين أعرب الإتحاد الإفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرون، أديس أبابا، إثيوبيا، 30–31 يناير 2015، عن امتنانه ومساندته للدور الجزائري في حل الأزمة المالية، وهذا ما اشار اليه نص القرار: "وينتظر باهتمام استئناف المحادثات بين الأطراف المالية، في فبراير 2015، في إطار عملية الجزائر يؤكد مجددا الدعم الكامل للإتحاد الإفريقي **للوساطة التي تقوم بها الجزائر، كقائد،** بمشاركة بلدان المنطقة، والإتحاد الإفريقي، والجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، والأمم المتحدة، والإتحاد الأروبي ومنظمة التعاون الإسلامي".[2]

إن هذه التوصيات تشير إلى دور التعاون الإقليمي في سبيل مواجهة هذه التحديات، الأمر الذي يحيلنا إلى فكرة الإعتماد الأمني المتبادل، ولكن أكثر من ذلك هو حث الجزائر على التحرك لاحتواء الوضع وما

[1] -أمين بويبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، **رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير**، القاهرة: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم البحوث و الدراسات السياسية، 2009، ص. ص 185 – 89.

[2] - مؤتمر الاتحاد الافريقي، الدورة العادية الرابعة والعشرون، أديس أبابا، إثيوبيا، 30–31 يناير 2015، **مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطة ووضع السلم والأمن في أفريقيا.**

هذا إلا اعتراف بكونها الدولة القائد التي تحمل مفاتيح حل الأزمة المالية وبالتالي حل الأزمات واحتواء التهديدات التي تعتري منطقة الساحل.[1]

و هذا ما يمكن الإشارة إليه على انه يندرج ضمن ما يعرف **بالدبلوماسية الوقائية** التي تعمل من خلالها الجزائر إدارة الأزمات التي تعتري دول المنطقة ولعل اتفاق تمنراست أفضل إطار محدد لهذه الإستراتيجية فهذا الطرح دافعت عليه الجزائر ولا تزال، لأن الحل السياسي والتفاوضي يظل المقاربة السليمة لحل المشاكل الدولية والإقليمية، رغم تسارع الأحداث والتحولات الجيوامنية التي تعرفها منطقة الساحل.[2]

ب. الجزائر و انهيار دولة ليبيا: المخاطر والتهديدات على الامن الوطني والإقليمي:

- تشير كل التحليل إلى أن فترة ما بعد القدافي هي مرحلة أزمة وانتشار للتهديدات الإقليمية، وهذا ما يمكن تبيانه من خلال مجمل التقارير التي تشير إلى أن الحالة الليبية تضع كل الدول المجاورة لها في مواجهة موجة من التهديدات المفضية الى اللاأمن واللاإستقرار الإقليمي.[3] فالوضع في مالي يبين لنا:"كيف يمكن ان يشتعل الصراع في مكان عن طريق انتشار المقاتلين والأسلحة في مكان آخر وتحديدا الصراع داخل الدولة في ليبيا في عام 2011، فقد تدفقت الموارد من ليبيا، نظرا لعدم سيطرة الحكومة في شمال مالي، فضلا عن سهولة اختراق الحدود في المنطقة"، فعندما بدأ نظام القدافي بالسقوط في عام 2011، عاد عدد كبير من مقاتلي الطوارق الماليين الذين شاركوا في الحرب الاهلية في ليبيا الى شمال مالي، وقد حملوا معهم أسلحة اخذوها من المخازن الليبية، الذين تمركزوا قرب الحدود الجزائرية، وبعد بضعة اشهر ساهم هذا التدفق للمقاتلين والأسلحة إلى عودة مطالب الطوارق المتواجدين في شمال مالي لمطالبهم ضد الحكومة المركزية في باماكو، الامور التي تطورت فيما بعد لتصل إلى الإطاحة بالرئيس المالي ودخول مالي في ازمة داخلية.[4]

فمن بين آثار انهيار نظام الحكم في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري:

- تنامي المد الارهابي المتمثل في انتشار الجماعات الارهابية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها، والتي تستغل انهيار الدولة وللإنتشار الكثيف للسلاح.

---

[1] - Crisis Group**, Mali : éviter l'escalade**, Rapport Afrique de Crisis Group N°189, 18 juillet 2012.

[2] - (- ، -)، الديبلوماسية الوقائية من اجل تحقيق السلام، **مجلة الجيش**، عدد 595، فيفري 2013، ص36.

[3] - Laurence Aïda Ammour, l'apres-gaddhafi au sahara-sahel, **notes internacionals,** CIDOB 44, 2012, p 01.

[4] - نيل ملفين، الصراع المسلح، عن: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية الكتاب السنوي 2013، ص ص21-22.

- استمرار النزاع بين الجماعات المسلحة في مختلف المناطق، والتي تمس بالمواطنين المؤسسات والبنى التحتية.
- تبعات النزاعات الإنسانية المولدة لحرمة نزوح داخلي أو لجوء إلى الدول المجاورة بما فيها الجزائر، ناهيك عن تردي الأوضاع المعيشية، بالتالي غياب للأمن الإنساني بكل ابعاده.
- ازدياد حجم الهجرات غير الشرعية إلى أوربا، المفضية الى حدوث مآسي إنسانية في المتوسط.[1]

من هذا المنطلق يبرز الدور الجزائري في إدارة واحتواء التهديدات المتعلقة بالرواق الاستراتيجي الليبي:

تعمل الجزائر عبر عديد الشركاء الدوليين الاخرين على ادارة الازمة الليبية، و هذا عبر ما يعرف مثلا: بالمجموعة الدولية للإتصال من اجل ليبيا (GIC-L : Le Groupe International de Contact pour la Libye)، الذي اجتمع في 1 افريل 2015 في اطار الجولة الثالثة من المحادثات الدولية حول الوضع في ليبيا، الجولة التي ترأسها الجزائري: "اسماعيل شرقي"، مفوض مجلس السلم والأمن الافريقي مع وزير الشؤون الخارجية النيجري، أين عملت هذه المجموعة على:

- النظر في الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي، القاري والأممي في سبيل وضع حد للعنف في ليبيا من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل الحوار السياسي الذي يجمع الفرقاء الليبيين من أجل الوصول الى مصالحة وطنية وإنهاء النزاع الحالي.
- النظر في الوسائل والميكانيزمات التي من شانها تدعيم التعاون بين محتلف الفواعل المعنية والتي لها دور في حل الأزمة الليبية بما فيهم الجزائر. [2]

سياسيا، طفت الى السطح بوادر تنافس اقليمي على قيادة المنطقة سواء مع المغرب في القضية المالية وحتى الليبية، إلا أن تنازع الجزائر والقاهرة على النفوذ ليبيا هو الذي طغى، خاصة بعد مقتل الرعايا المصريين في "سيرت" على يد الجماعات الارهابية، الأمر الذي دفع بمصر الى الدعوة لتدخل عسكري لكنها تدرك أن التدخل العسكري المباشر :"بدون موافقة جزائرية، سيولد ردود فعل في الجزائر....لأن القاهرة تدرك، على الأرجح، أن الجزائر لن تؤيد تدخلا عسكريا عربيا".[3]

---

[1] - Union Africaine, **troisième réunion du groupe international de contact pour la libye (GIC-L)**, conclusions, Niamey, Niger, 1er avril 2015, p 01.

[2] - **Ibid**, p 01.

[3] - (- ، -)، التدخل المصري العسكري في ليبيا: الشروط والأبعاد، **مركز الجزيرة للدراسات**،2015، ص ص، 03-05.

3. الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية

دراسة حالة الطريقة التيجانية ودورها في تدعيم السياسة الجزائرية الإفريقية: إن النفوذ الديني والروحي للجزائر بدول إفريقيا والمتجذر عبر التاريخ، جعل الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تسعى إلى الاعتماد عليه باعتباره محدد من المحددات التي تربط الجزائر بمحيطه الإفريقي. [1]

فالجزائر استعملت عامل الدين لاستمالة الدول الإفريقية وكسب تأييدها في حرب 1967، بين العرب وإسرائيل، خاصة وان الجزائر استطاعت أن تصنع لنفسها هوية عربية وإفريقية تمارس بها نفوذ وتأثير على الدول العربية والإفريقية خاصة في القضايا التي تتعلق بالأمن، السيادة والإستقرار. [2]

- فالدبلوماسية الروحية تهدف من خلالها الجزائر إلى تدعيم وتقوية الروابط الدينية والروحية، وكذلك روابط الود والصداقة والثقة بين الشعوب، وخاصة مع دول غرب إفريقيا التي تربطها بالجزائر روابط روحية قديمة ومما يدل على اهتمام أو توظيف الجزائر لهذا النفوذ هو ما عبر عنه المؤتمر الدولي المنعقد في مدينة "الأغواط" والذي جمع شيوخ الطريقة التيجانية في العالم.

- فالدور الدبلوماسي الذي تقوم به الطرق الصوفية وخاصة الزاوية التيجانية في العلاقات بين دول الساحل، غرب افريقيا وشمال افريقيا يشير إلى مكانتها في التأثير، وحتى توجيه هذه العلاقات الإقليمية. لذلك تحاول الجزائر في بعض الأحيان إحياء الطقوس التيجانية (سيدي أحمد التيجاني من أصول جزائرية)، حيث قامت بعقد مؤتمر دولي ما بين 23 و25 نوفمبر من سنة 2006. جمعت فيه الإخوان التيجانيين من كل أنحاء العالم باستثناء التيجانيين المغاربة، نظرا لاشتداد التنافس بين الجزائر والمغرب عليها بإعتبار أن كل طرف يعتبر نفسه أولى بها، فالأولى تنسبها إليها باعتبار أن مؤسسها جزائري المولد، أما المغرب تنسبها إليها باعتبار أن مؤسسها دفن في مدينة فاس المغربية. [3]

- عليه فإن المجال الديني والروحي لم يسلم من المنافسة بين المغرب والجزائر، هذه الأخيرة التي أدركت مؤخرا مدى فعالية الطريقة التيجانية وسعت إلى بسط نفوذها عليها، بمحاولة منها استقطاب أتباع هذه الطريقة المنتشرين في مختلف أنحاء العالم والذي يبلغ عددهم حوالي 350 مليون مريد هذا من حيث

---

[1] - رفيق بوبشيش ، **دور الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر –الأبعاد والتحديات، تبسة أفريل 2014.

[2] - Abdul Aziz Jalloh, **Les politiques des Etats d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe : aperçu général**, in: Les relations historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours, Paris:Unesco, 1984, p 113.

[3] - رفيق بوبشيش ، **مرجع سابق الذكر**.

الكم، أما من حيث الكيف فيتجلى في قدرة هذه الطريقة على لعب أدوار دبلوماسية في قضية الوحدة الترابية، بالإضافة إلى قدرتها على تربية الأجيال على المحبة والسلام والوئام، ونبذها لكل أشكال العنف و"الإرهاب" و"التطرف"، محققة بذلك وحدة روحية وهوية ثقافية تجمع شعوب إفريقيا وقبائلها وأجناسها - وحدة تجمع بين المادة والروح، العلم والعمل، الدين والدنيا– أي أنها تدعو إلى إسلام السلم والتسامح والإعتدال والوسطية وتنبذ كل أشكال "التطرف"و" الإرهاب".[1]

رابعا: الدور الهوياتي للجزائر في الساحل:

التوارق والامتداد الإثنوجغرافي للجزائر في الساحل:

على اعتبار أن الساحل الافريقي بمثابة المنطقة التي تتقاطع فيها مجموعة من الثقافات واللغات والمجموعات العرقية. التي أمكن أن تتضارب مصالحها في حالة فشل مسار بناء الدولة الوطنية في التعبير عن طموحاتها واهدافها، فالطوارق ينتشرون في خمسة دول افريقية هي الجزائر، ليبيا، مالي النيجر وبوركينافاسو، فعدم استقرارها في مكان واحد جعل من إمكانية اجراء احصاء لعددهم يبقى غير ممكن، حيث زاولت هذه القبائل منذ القدم مقايضة المنتجات الصحراوية بالمنتجات الزراعية مع جماعات عرقية اخرى على ضفاف نهري النيجر والسينغال، الأمر الذي يجعل النشاط الإقتصادي لهذه الاقلية يمتد إلى مساحة جغرافية واسعة تتجاوز الحدود السياسة التي تولدت عن مسارات إستقلال الوحدات السياسية التي تنتمي الى أقاليمها، الأمر الذي يعني في حقيقة الأمر أن هذه الحدود تمثل واحد من الإجراءات التي تعيق حياة القبائل الترقية[2]، لكن حاليا فإن إدماج البعد الهوياتي في الامن الوطني وكذا طبيعة البيئة الأمنية التي تسود الإقليم الذي يتواجد فيه الطوارق، أي الساحل الافريقي الذي تحول إلى ساحل للأزمات من جهة، ومن جهة اخرى نلحظ محاولة الاستغلال والتوظيف الخارجي للقضية التارقية سواء من فواعل داخل أو خارج الإقليم ما يوحي بتهديد الكيانات الداخلية للدول، وبالتالي تشكل بؤر لا إستقرار جديدة وهو الأمر الذي حصل في مالي على مر الأزمات الداخلية بين الحكومة المركزية وطوارق شمال مالي.

---

[1]- رفيق بوبشيش ، **مرجع سابق الذكر**.

[2]- حسين بوقارة ، **المسألة الإثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد**، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 اكتوبر 2012، ص ص 60 - 61.

عليه فإن الإمتداد الإثنوجغرافي للجزائر الى الساحل والصحراء، يدفع بصانعي القرار الى ضرورة ادماج البعد الهوياتي في الامن الوطني والإقليمي للجزائر، فالطوارق يمثلون احد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين في الصحراء الجزائرية يشير إلى أن ما يمس بالطوارق المتواجدين في الدول الساحلية الأخرى سيؤثر على من هم في الجزائر، خاصة إذا علمنا أن فيه علاقات تربط بينهم من تجارة وتناسب، فان اللاستقرار سيمس بكل دول المنطقة، وهذا من طبيعة نمط الإعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان والاشتراك في الحدود التي اكتسبت صفة الميوعة أي أنها حدود سهلة الإختراق.

من هنا فان الدور الجزائري يتوقف في ضرورة ادارة كل القضايا المتعلقة بالطوارق في الساحل والصحراء خاصة وان مشكل الحدود يبقى مطروح ويهدد المنطقة بكاملها، فالتحرك الدبلوماسي الجزائري كان منذ التسعينات من خلال التأكيد على ثوابت واضحة تحدد التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية من بينها:

- قمة جانت في 1990 جمعت الجزائر، ليبيا،النيجر ومالي ركزت على عدم استعمال القوة لحل المشكل التارقي، اضافة الى العمل على ضرورة تنمية المناطق الحدودية للمنطقة، ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان.

- لقاء آخر في سنة 1991 جاء لتكثيف جهود الجزائر لتدعيم الأمن والسلم في المنطقة، ومنذ هذه الفترة قامت الدبلوماسية الجزائرية بإعادة تفعيل الندوة الساحلية الصحراوية تحت إطار الأمن والتنمية. وقد انعقدت في 1993 ندوة جمعت الدول المعنية وقد توصلت الجزائر خلال هذا اللقاء لإقناع الدول الاخرى بالتركيز على عملية التنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادي، لتعزيز النسيج الإجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة جماعية للتهديدات والمشتركة.[1]

[1]- ظريف شاكر، البعد الامني الجزاري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2010، ص 63.

خلاصة الفصل الثاني:

- الدور الإقليمي للجزائر شامل ينبع من طبيعة الإلمام بقضايا الفضاء الساحلي الذي تتعدد فيه التهديدات من حيث المصدر والطبيعة من جهة، ومن جهة أخرى مع مقتضيات وواقع البيئة الجيوامنية الساحلية، من هنا فإن الدور الإقليمي الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة، والمحتملة تستند على معطيات واقعية وتحليل موضوعي وبراغماتي، هدفه تحقيق الغاية الأسمى ألا وهي الحفاظ على البقاء وهذا عبر تحقيق الأمن الإقليمي للجزائر والوحدات السياسية المجاورة لها، وتفادي انكشاف استراتيجي للتهديدات وبالتالي فتح الابواب أمام الإدارات الاجنبية للقضايا الامنية في المنطقة، المسار المفضي إلى لعب دور القوة الإقليمية، الأمر الذي تتوافق مع وضع استراتيجيات لتحقيق المصلحة الوطنية في بعدها الإقليمي.

- الإدراك الشامل لقضايا الفضاء الساحلي يبين لنا كيف أن الجزائر تمتلك مفاتيح حل ازمات المنطقة وهذا بعد ادراكنا لحجم الطاقات والموارد التي تزخر بها الجزائر، بمعنى ادماج الإدراك بالوسائل وبما تقتضيه المصلحة الوطنية، مما يلزم الجزائر بلعب دورها في محيطها الإقليمي خاصة منطقة الساحل منه- في ظل فشل وعجز أغلب الوحدات السياسية المجاورة لها، إضافة إلى تنافس الدول الكبرى على المنطقة من أجل إعادة رسم الخارطة الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي، وتنامي التهديدات التي تمس ببقاء الوحدات السياسية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: رهانات الدور الإقليمي للجزائر ومكانتها مقارنة بأدوار الفواعل الأخرى:

- على اختلاف ادراكات القوى العظمى والفواعل الدولية الأخرى والإقليمية، التي تهدف إلى احتواء الوضع الأمني في المنطقة فإن كل منها تسعى إلى العمل على تحقيق مصالحها، أو الحفاظ عليها عبر آليات إدارة قضايا البيئة الأمنية في الساحل، حيث يمكن اعتبار تنامي الإهتمام الدولي الراهن بمنطقة الساحل الإفريقي كونه مرتبط بتنامي وانتشار التهيديات الأمنية، لكن من جهة أخرى فإن هذا التوجه الجديد الذي من مخرجاته إدراج منطقة الساحل ضمن المناطق الإستراتيجية في السياسات الخارجية للقوى الكبرى، إلا وجه أخر يدفع بها إلى التنافس على هذا الفضاء الحيوي.

- فبعد التعرف على مكانة ومدركات الجزائر للبيئة الإقليمية التي تتواجد فيها، فإننا سنعمل على مقارنة كل هذا مع ادوار الدول والفواعل الأخرى لواقع البيئة الأمنية لمنطقة الساحل، وتصورها للمشاكل والتهديدات الأمنية الواقعة، ومنه النظر في الحلول والمقاربات المقدمة في هذا الإطار، ثم تحليل واقع هذه الآليات والميكانيزمات التي تسعى في مجملها إلى احتواء ومواجهة التهديدات والتحديات الأمنية التي تطبع منطقة الساحل وهذا ما يمكن تبيانه من خلال تحليل المقاربات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي)، وما دون الإقليمية (CEDEAO)، ثم المقاربات الدولاتية (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة)، وأخيرا المقاربات المنظماتية (ONU - UE) ، الأمر الذي يدفعنا في الأخير إلى تحليل **الدور الجزائري في ظل الرهانات الأمنية التي تطبع العمق الاستراتيجي الساحلي**، والذي اعتمدنا فيه على احتمال بقاء الجزائر على نفس التوجه الإقليمي الذي يتسم بالدعوة إلى الحلول السلمية والسياسية للازمات التي تعرفها دول المنطقة والاكتفاء بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو الاتجاه إلى العمل على أداء ولعب دور قوة إقليمية ودور دولة محورية في المنطقة مع العمل على حل الأزمات العالقة ومواجهة التهديدات والتحديات الأمنية بكل واقعية وعقلانية، مع عدم إهمال إمكانية تنامي واقع جيوامني يتزايد معه درجة الانفلات الأمني أين تكون فيه الجزائر عاجزة عن تحقيق أمنها نظرا لتزايد حجم الانفلات الأمني الحاصل يصاحبه تدخل الفواعل الأجنبية في المنطقة، وتزايد نفوذها مقابل تراجع دور وتأثير الجزائر على القضايا الأساسية، التي هي في الأساس تابعة لعمقها الاستراتيجي الصحراوي.

المبحث الأول: مقارنة الدور الجزائري بالأدوار والإدارات الأجنبية لقضايا الفضاء الساحلي

- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي: رغم كون معظم الأراضي في المنطقة الساحلية ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية، إلا أن الدول الكبرى تعتبر المنطقة خزانا كبيرا للموارد الطبيعية والطاقوية، يمكن أن يضاهي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الإستراتيجية، فوضع الساحل يشير إلى كون دولها من أفقر الدول في العالم اقتصاديا، إلا أنه بالرغم من هذا الوضع المتأزم يطلق على شعوبها: " الفقراء الأغنياء" فهذه المنطقة غنية بالثروات الطبيعية، حيث تحتوي على أعلى معدل احتياطي لليورانيوم، الذهب النحاس والحديد، كما أن هناك احتياطيا كبيرا من البترول الخام بمواصفات قلما تتوفر لدى دول أخرى هذا بجانب احتياطاتها من الغاز الطبيعي.[1]

الخارطة رقم (3) توضح مناطق أبار النفط في مالي و النيجر

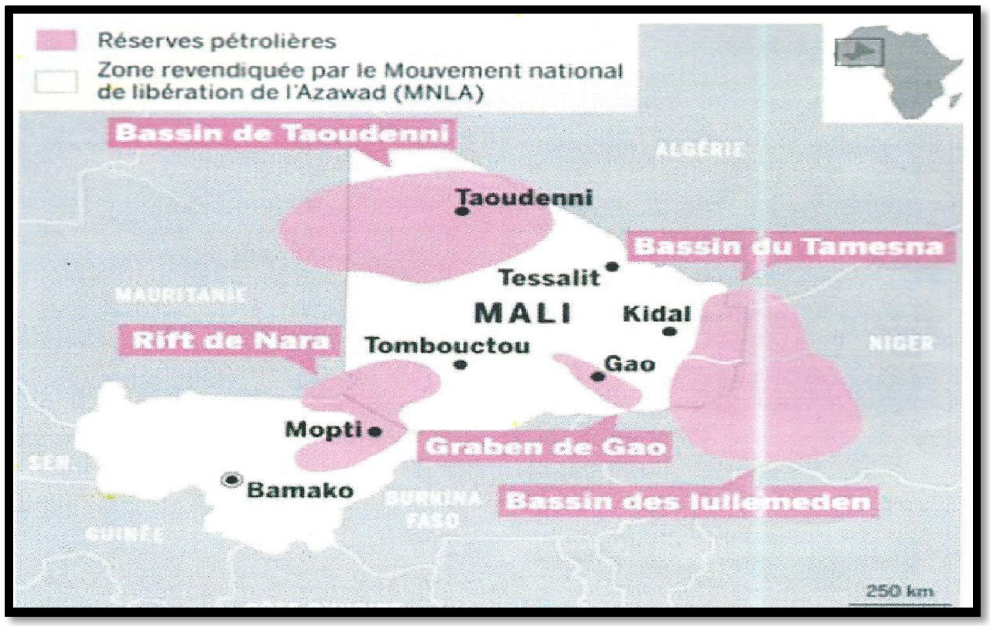

source : Isis Petroluim Consultants

- توضح هذه الخريطة مجموعة أبار النفط التي تحوز عليها كل من النيجر ومالي، خصوصا أهم بئرين فيهما:TAOUDEDNNI و TAMESNA . حيث تعتبر النيجر خامس منتج عالمي لليورانيوم، والذي يزود المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية الفرنسية ب 60 بالمائة من حاجاتها، لكن في المقابل

[1] - عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، **قراءات افريقية**، العدد 16، أفريل 2013، ص 58.

نجد أن 70 بالمائة من سكانها يعيشون في فقر مدقع، كذلك ما يمكن إضافته من تربع منطقة كيدال- KIDAL في مالي على احتياطي ضخم من الذهب، والذي يقدر بحوالي 160 طن.[1]

تتوفر المنطقة إذن على ثروات طبيعية جد هامة من حيث القيمة الاقتصادية الإستراتيجية، خاصة اليورانيوم، الذهب، البترول والغاز، إضافة إلى بعض المعادن النادرة، حيث يشكل اليورانيوم 72 % من صادرات النيجر وتشرف على استغلاله الشركة الفرنسية المتخصصة في اليورانيوم AREVA والنيجر ثاني دولة افريقية في إنتاج هذه المادة الحيوية، بعد ناميبيا وهي خامس دولة في العالم.

1-جيوسياسة الموارد و اللاإستقرار في منطقة الساحل:

من بين أهم المتغيرات والعوامل التي يجب أخذها في الحسبان في تفسير الوضع الراهن الذي تعيشه منطقة الساحل من صراعات، تهديدات، قفر، فساد وضعف دولاتي، نجد تنافس القوى الكبرى على الموارد الطاقوية التي تزخر بها المنطقة من ذهب، نفط، يورانيوم، هذه القوى التي تعمل جاهدة على ضمان أمنها الطاقوي، خاصة من حيث الإمداد بالطاقة وهو واقع الدول الأوروبية عموما وخاصة فرنسا. فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل والتي تحدد مدى الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها هذه المنطقة من موارد طاقوية، تجعل التنافس الدولي عليها لكسب المزيد من الهيمنة وبسط النفوذ وكذا تحقيق الأمن الطاقوي فارتباط الإقتصاد العالمي بالطاقة يدفع القوى الكبرى والشركات البترولية إلى صياغة استراتيجيات من اجل تنويع مصادر التمويل وطرق نقلها، وعلى هذا الأساس أصبحت منطقة الساحل رهانا يكتسي طابعا استراتيجيا، حيث أن الدول الأوروبية تعمل جاهدة للخلاص من الهيمنة الطاقوية الروسية والبحث عن مناطق توريد أخرى، ولا منفذ تقريبا إلا منطقة الساحل، الأمر نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في غرب إفريقيا، الأمر الذي يفسر لماذا الوضع الراهن يخدم هذه القوى والتي تعمل على العكس مما تصرح به على الحفاظ عليه، بل و أكثر عسكرة المنطقة لا لاستتباب الاستقرار وتحقيق الأمن بل لحماية مصالحها.

- لهذا فمنطقة الساحل تطغى عليها الحسابات المصلحية الجيواقتصادية والجيوسياسية للقوى الكبرى التي تسعى جاهدة إلى ربط اقتصادياتها بطرق إمداد يمكن أن توصف بوجود توافق الضمني على شاكلة "سايكس - بيكو" طاقوي جديد بين القوى الكبرى، حيث إن خارطة خطوط الإمداد بالطاقة تشير إلى أن القوى الآسياوية تهيمن على نفط شرق إفريقيا كالسودان، القوى الأوروبية تستغل نفط الساحل وشمال

[1] - Aabdoulaye LAWAL**, « les vraies raisons ou les enjeux cachés de la guerre au MALI »,** Paris: citing **:** http://www.millebabords.org/spip.php? article22754, le 29.09.2013, 2011,14:00 h**.**

إفريقيا والولايات المتحدة على نفط غرب إفريقيا. وكما هو متعارف عليه فان ممارسات AREVA الفرنسية عادة ما توصف بالاستعمار الجديد، أين تعمل على احتكار مصادر الطاقة النووية في إفريقيا تجاريا وتكنولوجيا، لهذا ففي حالة استغلال هذه الموارد ستتحول كل من مالي والنيجر إلى ثاني أو ثالث أكبر دولتين في العالم بعد أوزباكستان في إنتاج اليورانيوم، فمن يتحكم في هذه المادة قد يستخدمها لقب موازين القوة في العلاقات الدولية.[1]

2-ادوار القوى الكبرى في منطقة الساحل و فكرة الغطاء الأمني:

- فكرة الغطاء الأمني الإقليمي تفسر نوع من الديناميكية الأمنية التي تتعدى حدود دولة واحدة. [2]

- يظهر الغطاء الأمني كضرورة إستراتيجية نابعة من داخل الإقليم و تكون عادة معززة بظروف خارجية بالرغم من وجود بنيات وظيفية إقليمية مترافقة مع مفهوم الغطاء الأمني، إلا أن دور الطرف الخارجي يبقى مستمرا في التأثير وإنتاج الديناميكيات الأمنية بسبب عوامل القوة و التأثير للقوى الكبرى، و في نفس الوقت يمكن لهذه الأخيرة أن تعمل على استمرار وضمان تجسيد فكرة الغطاء الأمني،[3] وهو حال مثلا العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة أو من خلال منظمة الفرانكفونية، وهو ما يفسر تدخلها العسكري في مالي.

3-الهندسة الإقليمية والدولية لقضايا الأمن في الساحل:

- تجتمع الإستراتيجيات الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمات في الساحل، على إدراك واحد يتمثل في فكرة أساسية هي: أنه لا توجد أي دولة في الساحل تستطيع مواجهة وتجاوز هذه التهديدات والتحديات لوحدها لكن بالدعم والمساعدة الدولية، مع تضافر الجهود المحلية والإقليمية، قد يمكن من إيجاد حل مستدام وكل هذا لاحتواء التهديدات والتحديات الأمنية التي تتخبط فيها دول المنطقة والفضاء الساحلي والتي يمكن وصفها بالأزمات الهيكلية نسبة إلى صعوبة معالجتها، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة بناء وتجسيد رؤية مشتركة تتجاوز مواطن الاختلاف والتي تتمحور أساسا حول:

- طريقة تحليل الوضع الراهن، مع اختلاف الإدراكات حول أصل الأزمات التي تتخبط فيها المنطقة؛

---

[1]- إسماعيل دبش ، "الوضع في الساحل الأفريقي بين الواقع الإقليمي و التأثيرات الدولية من خلال أزمة مالي"، **جريدة الشعب**، عدد 16133، الجزائر: الإثنين 17 جوان 2013، ص 09.

[2]- عامر مصباح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 305.

[3]- **نفس المرجع**، ص ص 306-308.

- ماهية الحلول التي يجب أخذها في الحسبان والميكانيزمات التي تسمح بتجاوز الوضع الراهن؛
- طرق الرد والآليات العملياتية التي يجب وضعها في الميدان.[1]

أولا: المقاربات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي) وما دون الإقليمية (CEDEAO):

1-مقاربة الاتحاد الإفريقي ودوره في تكريس الأمن في الساحل الإفريقي:

- إن اهتمام الاتحاد الإفريقي لقضايا الأمن في منطقة الساحل يعود للأزمة الليبية في 2011 عندما عمل مع الأمم المتحدة على النظر في تأثير الأزمة الليبية على الجوار الإقليمي، الأمر الذي تمخض عنه بعثة مشتركة متعددة الميادين في الساحل من 07 إلى 23 ديسمبر 2011، تبع هذا لقاء للخبراء لدراسة الوضع الأمني في منطقة الساحل في إثيوبيا 14-15 مارس 2012 مع الخروج بتوصيات للتصدي لجملة التحديات والتهديدات القائمة، وهي التوصيات التي استندت عليها هيئة الأمم المتحدة في إعدادها لإستراتجيتها للساحل.

- لكن ومع تفاقم الوضع الأمني في ليبيا وانهيار الدولة المالية في مارس 2012، إضافة إلى تنامي المد الإرهابي وتحالفه مع الإجرام المنظم عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي على دعم جهود الإتحاد الإفريقي لمواجهة هذه التحديات، وهو ما افرز القيادة الإفريقية للبعثة الدولية لدعم مالي (MISMA)، تبعه تحرير وثيقة إستراتيجية متوسطة المدى هدفها التحرك لحل الأسباب العميقة والهيكلية للحالة اللاأمن التي تشهدها منطقة الساحل، وفي 01 جويلية 2013 تحولت هذه البعثة إلى بعثة متعددة الإطراف للأمم المتحدة للإستقرار في مالي (MINUSMA).[2]

---

[1] - International Peace Institute (IPI), « SECURITY AND DEVELOPMENT IN THE SAHEL-SAHARA », Niamey : **International Peace Institute (IPI),** An international seminar on security and development in the Sahel-Sahara, February 15 - 16, 2013, p 03.

[2] - Union Africaine, **stratégie de l'union africaine pour la région du sahel**, troisième réunion ministérielle sur le renforcement de la coopération sécuritaire et l'opérationnalisation de l'architecture africaine de paix et de sécurité dans la région Sahélo-Saharienne, Niamey, Niger 19 février 2014.

إستراتيجية الاتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل:

- تستند هذه الإستراتيجية على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي الحوكمة، الأمن والتنمية أين يملك الاتحاد الإفريقي أسبقية في إدارة وتجسيد هذه المتغيرات بحكم التجربة والإدراك الجيد لمقتضيات البيئة الإقليمية في الساحل والصحراء، حيث عملت على تجسيد هذه الركائز عبر بعثة الإتحاد الإفريقي من أجل مالي والساحل **(MISAHEL)**،[1] وهذه الركائز تتلخص في ما يلي:

الحوكمة:

- دعم دولة القانون وتقوية المؤسسات الديمقراطية؛
- اللامركزية الإدارية؛
- مكافحة الفساد وترقية المعايير العالمية؛
- ترقية حقوق الإنسان والعمل الإنساني؛
- دعم مسارات الحوار والمصالحة؛
- دعم المسارات الانتخابية في المنطقة؛
- ترقية السلام والانسجام من خلال الزعماء التقليدين؛
- إدارة النزاع وإدماج البدو الرحل.

الأمن:

- تقوية التعاون الإقليمي في مجال الأمن؛
- المشاركة في إعادة دمج وبناء القوات المالية ؛
- المشاركة مع الشركاء الآخرين في سبيل تحقيق الأمن.

التنمية:

- التعاون الإقليمي في البنى التحتية والتنمية؛
- دمج اجتماعي واقتصادي للشباب والنساء؛
- تطوير الفلاحة والرعي. [2]

[1] - Union Africaine, stratégie de l'union africaine pour la région du sahel, **op –cit**.

[2] **- ibid.**

2- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ودورها في تكريس الأمن في منطقة الساحل:

بعد أن أنشئت في 28 ماي 1975، فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وضعت كغاية لتواجدها تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي.[1] لهذا فإنه عادة ما ينظر إلى هذه الجماعة على أساس أنها مركب أمني إقليمي، يشترك أعضائه في الهواجس الأمنية المحيطة بهم، والتي اختلفت عن تلك التي كانت سائدة خلال فترة الإنشاء في 1975 والمصاحبة لفترة الحرب الباردة التي عرفت فيها تهديدات صلبة وعسكرية، للتتحول إلى تهديدات لا تماثلية في الفترة الحالية وهو الواقع الذي يميز البيئة الجيوامنية في الساحل وغرب إفريقيا من انتشار للجماعات الإرهابية والإجرامية في العديد من دول المنطقة التي تقع بدورها في الفضاء الساحلي. [2]

من هنا فحتى وإن وقعت دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا على عديد الإتفاقيات الأمنية فيما بينها (اتفاق عدم الاعتداء، التعاون المتبادل في ميدان الدفاع)، إلا أن طبيعة ومصادر التهديد قد تغيرت من هنا فإن الميكانيزمات التي يتم تبنيها لضمان وتحقيق الأمن الإقليمي لم تعد مجدية وهذا بحكم التغير الذي شهدته البيئة الأمنية في المنطقة الساحلية ومنه التهديدات التي تغيرت من حيث الطبيعة والمصدر.

- إن الحديث عن مقاربة إقليمية شاملة لمعالجة الوضع في الساحل يحيلنا إلى إمكانية وجود مقاربة تكون نابعة من إدراك الفواعل الإقليمية المعنية، والتي بطبيعة الحال تكون نابعة من إدراكها للأزمات التي تتخبط فيها، حتى يمكن الحديث عن حل مستدام وإدارة فعالة لها.[3]، حيث أن فيه اعتراف متزايد بالجهود التي تقوم بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)، في إدارة الأزمات التي تشهدها دول الساحل المجاورة لها، على غرار الأزمة في مالي أين يمكن ذكر "اتفاق واقادوقو"، الذي أسس لخارطة طريق لهذه الأزمة:

اتفاق واقادوقو في 18 جوان 2013، الذي يركز على النقاط التالية:

- ضمان وحدة الإقليم المالي؛
- ضمان الوحدة الوطنية؛

---

1 -A. Essuman-Johnson, Regional conflict resolution mechanisms: A comparative analysis of two African security complexes, **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 3, 2009, p 415.

2 -Alhaji Msbah, west Africa : From a security complex to a security community, **African Security Review** 14(2), 2005, p 81.

3 -International Peace Institute (IPI**), op - cit**, p05.

- استرجاع المنطقة الشمالية و سيادة الدولة المالية والجيش المالي؛
- احتواء المعارضة المسلحة في الشمال.

مقاربة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مكافحة الإرهاب:

بعد انتشار الجماعات الإرهابية وتزايد اعتداءاتها في الساحل وحتى في غرب إفريقيا، فان دول هذا الفضاء عمدت على وضع خارطة سياسية، واستراتيجية لمكافحة الإرهاب وكذا الآليات العملياتية التي من شانها العمل على تطبيق هذه الإستراتيجية وتفعيلها على ارض الواقع والتي ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية وهي:

أ. **الوقاية:** بالعمل على تعديل الأنظمة الأمنية القائمة، مع القضاء على الأسباب الهيكلية المفضية للإرهاب، إضافة إلى ضرورة تحسين أنظمة الإنذار وكذا جمع المعلومات العملياتية، دون إغفال ضرورة حماية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

ب. **المتابعة:** منها مساعدة الدول للتحقيق في نشاط هذه الجماعات الإرهابية بما يتطابق مع القوانين.

ت. **إعادة البناء:** منها الرد على الأعمال الإرهابية، إلى جانب الوقوف مع ضحايا الأعمال الإرهابية.[1]

- لكن امتدادات الفضاء الساحلي يشير إلى وجود مجموعة من المنظمات الإقليمية التي تسعى هي الأخرى إلى إدارة أزمات المنطقة، لكن كل حسب إدراكه وتحليله للوضع الراهن الذي تشهده المنطقة الساحلية، عليه فإن الحديث عن مقاربة أمنية توحد الرؤى بين دول غرب إفريقيا ذات البعد الساحلي، التي تعرف واقع يطبعه تشابك وتداخل التهديدات التي تمس بدول المنطقة، فإن الواقع يدفعنا إلى خوض معركة نضمن من خلالها السلم والأمن، الأمر الذي يكرس لمناخ يشجع الاستثمار وبدرجة أشمل التنمية الأمر الذي يوحي بفكرة أساسية مفادها أن الأمن هو ثمن التنمية، و التنمية بعد أساسي في الأمن، والربط أو الجمع بين البعدين أمر أساسي.[2]

- لكن إذا ما قمنا **بمقارنة اتفاق واقادوقو 2013 مع اتفاق الجزائر 2015** بخصوص حل الأزمة المالية فان الخطوط العريضة التي ركز عليها الاتفاق الأول يظهر ذلك القصور في الرؤية، وذلك الطابع

---

1 - Center on Global Counterterrorism et al., **La lutte contre l'extrémisme violent et la promotion de la mobilisation communautaire en Afrique de l'Ouest et au Sahel** : Programme d'action, juillet 2013, p 12.

2 - Zeïni MOULAYE, Mahamadou NIAKATE, **op-cit**, p 21.

الاستعجالي لاحتواء الأزمة المالية في 2013 غير أن اتفاق الجزائر في 2015 حمل بعدا ورؤية شاملة وهذا باستناده إلى النقاط التالية:

الشق السياسي والمؤسساتي: إعادة تنظيم الدولة من خلال تجسيد اللامركزية كنمط تنظيم الأجهزة العامة في الدولة، ما يمنح صلاحيات وسلطات واسعة للمنتخبين المحليين، وبالتالي التسيير الأحسن للشؤون المحلية خاصة بعد أزمة التغلغل التي عرفتها الدولة المالية في الشمال.

الشق الأمني: من خلال وضع آليات وترتيبات أمنية في شمال مالي لاحتواء التهديدات التي تنتشر في المنطقة.

جانب الأمن والدفاع: ضرورة توحيد الجيش المالي عبر كامل الإقليم، وهذا في إطار مسار يمر بمراحل وهي: التعبئة، نزع السلاح وإعادة الإدماج (- démobilisation, désarmement, réinsertion -DDR). [1]

- بطبيعة الحال فانه يمكن اعتبار اتفاق الجزائر الأخير ليس إلا مرحلة من بين عديد المراحل التي يجب أن يمر بها مسار السلم والاستقرار في مالي، لكن لم شمل الماليين والعمل على إعادة بناء الدولة المفضية إلى تحقيق الاستقرار والأمن، يبقى أمر ضروري ما يستدعي متابعة ودعم إقليمي ودولي لإنجاح مسار إعادة البناء ومنه تثبيت السلام، وهذا ما تحرص عليه الجزائر.

- لكن الحكم على عجز الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" في حل الأزمة المالية وتافدي الانفلات الأمني والفشل الدولاتي، دفع بفرنسا إلى التدخل العسكري كمؤشر على عدم جاهزية القارة الإفريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتحمل المسؤولية فيما يخص تنفيذ القرارات التي تهدف لإيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، فكما حصل في الأزمة الليبية أدى فشل الأفارقة في إيجاد حلول لمشاكلهم لتدخل قوى خارجية لحل الأزمة.

فما يقارب الثماني سنوات ظلت قوات الاتحاد الإفريقي تقوم بالمناورات والتدريبات، وفيما يتعلق الأزمة المالية جاءت لتتدخل فقط كقوة إسناد للقوات الفرنسية، مما يدل على الضعف الذي يعانيه الاتحاد الإفريقي ومجموعة غرب إفريقيا في ردم الهوة بين أنظمة الإنذار المبكر الخاصة به والاستجابة لها وكذلك عدم التوافق بين قراراتهم السياسية البطيئة والقدرة على الإنتشار السريع لتطبيق هذه القرارات. يمكن

[1] - Liela Berrato, entretien avec Tiebilé Dromé, présidant du parti d'opposition « PARENA » :il faut considérer l'accord d'Alger comme une étape de la quête de paix au Mali**, El Watan**, 21 juin 2015.

لغياب القيادة السياسية الإفريقية الصلبة وكذا غياب القدرة على الانتشار السريع أن يؤخر إيجاد حل للازمة المالية.[1]

ثانيا: المقاربات الدولاتية (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة)

1- المقاربة المغربية للأمن في منطقة الساحل:

تتميز المغرب في الجيواستراتيجية الدولية، بالعديد من الأبعاد والدوائر الجيوسياسية، ومنها: الدائرة الجيوسياسية العربية، المتوسطية، الإفريقية والأطلسية، يضاف إلى هذا تجاذبات القوى الكبرى في المنطقة المغاربية، فهي وكغيرها من الفواعل المتواجدة في شمال إفريقيا، والتي تملك حدود مع الجزائر، فإنها تشترك في جملة من التهديدات والتحديات الإقليمية التي تعمل من خلالها على فرض إدراكها وتوجهاتها ومنه فرض أملاءاتها وإداراتها للقضايا الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل، فعلى الرغم من كون المغرب لا تتمتع بإطلالة على منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن التحديات والتهديدات الأمنية التي تتشارك فيها مع دول الساحل من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية، دفع بها إلى البحث عن مقاربة تمكنها من تفادي الاعتداءات الإرهابية، ومواجهة باقي التحديات الأخرى من هجرة غير شرعية وجماعات الجريمة المنظمة.

- لكن المغرب يفتقد إلى ذلك العمق الصحراوي الذي يمنح لها مفاتيح إدارة قضايا هذا الفضاء دون التدخل في الشؤون الداخلية للوحدات السياسية المكونة له، وهذا ما تدركه المغرب لهذا عملت على إيجاد منفذ إلى الساحل والصحراء وهذا بإتباع الاستراتيجيات التالية:

أ- الصحراء الغربية والبحث عن امتداد جيوسياسي لمنطقة الساحل في الإستراتيجية التوسعية للمغرب جوبا:

يعود مشكل الصحراء الغربية إلى 1966، حين دعت الأمم المتحدة إسبانيا إلى مغادرة الإقليم وفقا لمبدأ تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت رقابة الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يوضع ظهور قضية الصحراء الغربية في سياق تصفية الاستعمار في ستينيات القرن الماضي. كما أن حق تقرير

[1]- مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي.. التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا، ترجمة:الحاج ولد إبراهيم، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013، ص 03.

المصير أمر قد شرعته الأمم المتحدة، والإستقلال حق معترف به، إلا أن اندماج شعب في دولة أخرى لا يمكن أن يتم دون أخذ رأي ذلك الشعب في الاعتبار، ومنذ ذلك الحين يتنازع المغرب وجبهة البوليساريو السيادة على الإقليم معتمدين على مرجعيتين قانونيتين غاية في التناقض. فالرباط تعتمد على "الحقوق التاريخية" داعية إلى الحفاظ على الحدود الكائنة قبل الاستعمار، وتستند جبهة البوليساريو على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. [1]

- لكن الاهتمام الكبير للمغرب بالصحراء الغربية، ورفضها التنازل عن هذا الإقليم وتشبثها بطرح الحكم الذاتي لدليل على الأهمية الإستراتيجية التي يوليها المغرب لهذا الإقليم، والتي تتبلور في ذلك العمق الاستراتيجي الذي يمنحها وجودا في الساحل نظرا لذلك الامتداد الجنوبي، إضافة إلى ذلك الشريط الساحلي الأطلسي الغني بالثروة السمكية، ناهيك عن الثروات الباطنية التي تزخر بها الصحراء الغربية.

ب- تفعيل الدبلوماسية التجارية للمغرب في الساحل كأداة من أدوات القوة الناعمة:

كفضاء مصلحي بالنسبة للمغرب، فإن منطقة الساحل تشكل متنفس للسلع المغربية أين تحرص على بقاء هذا الامتداد المصلحي جنوبا بالاستناد إلى اعتبارات اقتصادية، خاصة وأنها ترى في الصحراء الغربية مقاطعة جنوبية لها، الأمر الذي يمنح لها هذا البعد أو الدائرة الجيوسياسية التي لا طالما حلمت بها.

- من هنا فإن المغرب وعبر استعمال مقاربة القوة اللينة، تعمل على مد نفوذها جنوبا وهذا عبر:

- الإستثمارات؛
- التبادل التجاري؛
- التعاون في مجال برامج التربية.

هذا التوجه الجديد في السياسية الخارجية للمغرب يأتي بعد إحداث قطيعة مع التوجه البراغماتي القائم على التصادم مع الدول الساحلية التي اعترفت العديد منها بالصحراء الغربية (فيفري 1976)، ليتم التخلي عن الدبلوماسية البراغماتية وتعويضها بالدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، الأمر الذي مكن المغرب من مد نفوذه وإقامة علاقات تعاون مع اغلب دول المنطقة الساحلية ومنه إمكانية التأثير في سياسات أغلب هذه الدول.

في 2009 وخلال اجتماع الدول الإفريقية المطلة على الأطلسي فانه تم التركيز فيه على:

- الحوار والتعاون على مواجهة التهديدات الأمنية القائمة؛

[1]- خديجة محسن فينان،الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس "الربيع العربي"، قدمت هذه الورقة في **ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، بالدوحة – 17و 18 فبراير 2013، ص 05.

- اغتنام الفرص التي تمنحها جيوسياسة المنطقة، فالمغرب بحكم إطلالته على الأطلسي أمكن لها إتباع سياسة خارجية ذات بعد أخر عن ذلك البعد الساحلي؛
- تبنى الإجتماع خارطة عمل تستند على مقاربة تضامنية وعلى العمل الجماعي في مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية.[1]

إلى جانب هذا فإن المغرب عملت على:

- التوقيع على اتفاق التبادل والاستثمار مع أعضاء الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا في 2002، بالإضافة إلى تواجدها في عديد التكتلات والتنظيمات الإقليمية.
- إلغاء القيود الجمركية مع اغلب دول الساحل بهدف تسهيل الاستثمار والتبادل التجاري.
- مسح ديون هذه الدول في 2000؛
- برامج دعم استعجالية تقدر ب 300 مليون دولار سنويا لإعانة الدول الإفريقية، وهذا ما تعبر عن 10% من إجمالي المبادلات مع إفريقيا.

كل هذا مكن المغرب من تحقيق تنمية اقتصادية حيث تضاعف حجم مبادلاتها مع الدول الساحلية (موريتانيا، نيجيريا، النيجر ومالي)، ستة مرات ما بين 1990 و 2008.[2]

ج- توظيف الدبلوماسية الروحية كجانب من جوانب القوة المعيارية في الساحل:

- فمباشرة بعد انتخاب الرئيس المالي الجديد في 2013 قامت المغرب بإمضاء اتفاقية لتكوين 500 إمام لفائدة مسلمي مالي،[3] الأمر الذي تنظر إليه المغرب على أساس انه ركيزة أساسية للتصدي للتطرف الديني ومنه تفادي الانزلاق في الفكر المتطرف المفضي إلى الإرهاب، وهذا تحقيقا للأمن والاستقرار في مالي، إلا أن هذا يدخل ضمن ما يعرف بالدبلوماسية الروحية التي توظفها المغرب في الساحل بهدف التأثير في البنى الاجتماعية والدينية وكذا في مسار صنع القرار في دولة مالي.

فالتعاون في المجال الديني يفتح المجال لتوسيعه إلى الدول المجاورة كالنيجر بوركينافاسو، ما يفتح مجال للنفوذ المغربي في منطقة الساحل ولكن باستعمال الدين كغاية في ذلك.

---

[1] - Yahia H.ZOUBIR and Louisa Dris Ait Hamadouche, security in the Sahara – Sahel region : National and regional approaches , in : **THE MAGHREB, Global Security Watch**, USA : praeger, 2013, p113

[2] - **ibid.**, p113

[3] - Mohammed Tawfi Mouline**, La sécurité au Sahel après la crise du Mali Quels enjeux et défi pour les pays régionaux et internationaux?** Séminaire international organisé le 28 mars 2014 à Rabat, la Konrad-Adenauer-Stiftung, N° 04/2014, p 03.

- إضافة إلى ذلك التنافس يبن المغرب والجزائر حول أصل الطريقة التيجانية التي تملك جذور وامتداد إلى الساحل وجنوب الصحراء وما لذلك من أهمية في كسب الولاء، وإمكانية التأثير في صانعي القرار في هذه الدول.

د- المقاربة المغربية لتحقيق الأمن ومواجهة التهديدات القائمة:

إن حجم تعقد البيئة الأمنية في الساحل وكذا في طبيعة التهديدات القائمة فان المغرب تدرك أنها غير قادرة على مواجهتها لوحدها، من هنا فان آلية التحليل المقاربة المغربية في مواجهة التهديدات الأمنية تستند على ثلاثة مرتكزات أساسية:

- إدراك التحديات، التهديدات والأزمات الأمنية المنتشرة في الساحل: وهو ما يحيلنا إلى الطابع الأزموي الذي تعرفه البيئة الجيوامنية للساحل، من انتشار للتهديدات من إرهاب وجريمة منظمة، غياب للأمن الإنساني من انتشار للفقر، الأمراض ونقص التعليم، الأمني البيئي من موجة الجفاف والتصحر وأزمة الغذاء والمياه، الفشل الدولاتي من عجز اغلب دول المنطقة الساحلية على توفير ضروريات الحياة لمواطنيها من أمن، تعليم وصحة أين تتذيل دول منطقة الساحل المراتب الأخيرة لتقرير برامج الأمم المتحدة للتنمية...

- التحديات التي يفرضها التهديد الإرهابي على الأمن الجماعي: فالمغرب عرفت اعتداءين إرهابيين الأول في مراكش (1994) والثاني في الدار البيضاء (2003) نفذها إرهابيون مغربيون ينحدرون من مناطق فقيرة، لكن لهم ولاءات خارج الحدود إلى تنظيمات إرهابية دولية، من هنا فإن المقاربة المغربية لمكافحة الإرهاب تستند على النقاط التالية:

- **تعديلات مجتمعية**: من خلال النظر في الأسباب الهيكلية التي تمس بالأمن الإنساني والتي تدفع بالأفراد إلى الإنخراط والإنضمام في الجماعات الإرهابية (إقرار التنمية البشرية، إشراك المجتمع المدني، توفير الصحة، التعليم، السكن وفك العزلة عن المناطق النائية....)
- **تعديلات في الميدان الديني:** من خلال تكوين نوعي للأمة، أين تبسط الدولة يدها على الحياة الدينية ومنه تفادي الخطب الدينية التي تدعو وتحرض على التطرف، تعديل في مجلس العلماء الإسلاميين والفقهاء والفتاوى...
- **مكافحة الإرهاب:**تستند أساسا على الترسانة القانونية خاصة بعد صدور قانون في 2003 لمحاربة الإرهاب، إضافة إلى شراكة دولية في هذا المجال (مع الاتحاد الأوربي)، إضافة إلى

وضع قوانين لمنع تمويل الإرهابيين وكذا العمل على احترام حقوق الإنسان في إطار عمليات مكافحة الإرهاب.[1]

فدور المغرب في تحقيق الأمن الإقليمي ينقسم إلى بعدين أساسيين:

- تامين مضيق جبل طارق: خاض من الهجرة السرية، منع الاعتداءات الإرهابية على أرضي القوى الأوربية، وكذا مواجهة الجريمة المنظمة في مختلف إشكالها، وآخر هذه التحديات الإقليمية التي يجب مواجهتها هي تنامي القرصنة البحرية.

- **تأمين الساحل والإطلالة الأطلسية**:لضمان أمن الإمدادات النفطية للولايات المتحدة من إفريقيا. [2]

- فالمغرب تعمل إذن على تحقيق أمن القوى الكبرى سواء الأوروبية منها، أو الولايات المتحدة من ضمان مصادر للطاقة، كبح موجات الهجرة السرية، ومنع الاعتداءات الإرهابية، فالأولوية هنا للمغرب ليست منطقة الساحل بكامل التحديات التي تنتشر فيها وانما خدمة مصالح القوى الكبرى ومنه تحقيق أمن هذه الأخيرة و ليس أمنها الداخلي أو الإقليمي، لكن بطبيعة الحال فان هذه التنازلات تكون خدمة للنزعة التوسعية المغربية جنوبا، وضمان السند الدولي اللازم خاصة من طرف فرنسا والولايات المتحدة.

2. المقاربة الفرنسية للأمن في منطقة الساحل:

أ- الإدراك الفرنسي للبيئة الجيوامنية الساحلية والتهديدات الجديدة جنوب المتوسط:

ترى فرنسا في منطقة الساحل أنها فضاء للأزمات الهيكلية المتعددة الأبعاد والأوجه، التي يضاف إليها تعقيدات البيئة، المجتمع والأنظمة الحاكمة، التي تظهر في اغلب الأحيان عاجزة وفاشلة على تحقيق أمنها وبالتالي مواجهة كامل التهديدات الأمنية التي تميز المنطقة والتي تمس بالكيانات المحلية والإقليمية (شمال إفريقيا وجنوب أوربا)، إلا أن السمة الفارقة والتي تميز فرنسا عن باقي القوى الأخرى خارج القارة هي معرفتها الجيدة بالمنطقة، وهذا بالنظر إلى الإرث التاريخي الذي تحوزه خلال فترات الاستعمار التي عرفتها اغلب دول المنطقة الساحلي، ما يوفر عنصر المعلومة والإدراك بقضايا الدائرة في الوقت الحاضر وهذا استنادا إلى تحكمها بماضي هذه الدول، فالإرث الاستعماري هو الفارق الأساسي في تواجد القوى الكبرى في المنطقة والذي يمنح لفرنسا الأسبقية والأفضلية في التدخلات التي تعرفها منطقة الساحل وابرز مثال هو الأزمة المالية والتدخل العسكري الفرنسي.

---

[1] -Othmane Bouabid, **menaces sur la sécurité du nord-ouest africain: un défi pour le Maghreb**, in: Maroc 2030 dans l'espace Maghreb: approche d'une nouvelle géographie économique, p-p 52-54.

[2] -**ibid**, p-p 52-54.

- ففرنسا تدرك إذن إن طبيعة التهديدات الحالية التي تميز الفضاء الساحلي، وامتداد أزمات الساحل إلى المتوسط يجعل من امن أوربا ودول شمال إفريقيا في حالة هشاشة وانكشاف استراتيجي من الجهة الجنوبية، الأمر الذي دفع بالدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا، وعبر العديد من المبادرات إلى العمل على حماية و ضمان أمنها من مختلف إشكال التهديدات التي تحيط بها، وهذا نظرا لتحول الفضاء الساحلي إلى عمق استراتيجي للمتوسط.

ب- الكتاب الأبيض 2013 والإدراك الفرنسي للأمن في الساحل الإفريقي:

على اعتبار أن منطقة الساحل تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لفرنسا، وهذا نظرا لاعتبارات عديدة سبق ذكرها، فإن فرنسا تولي أهمية لمحيطها ولدوائرها الجيوامنية التي يجب أن تعمل على تحقيق الأمن فيها تفاديا لأي انكشاف استراتيجي قد يمس بأمنها.[1] فمن بين التهديدات التي تدرك في المنظور الفرنسي نذكر أساسا :

- الفشل الدولاتي في الساحل؛
- التهديد الإرهابي ؛
- الهجرة غير الشرعية. [2]

ج- مبادئ المقاربة الأمنية الفرنسية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل:

- مبدأ الإستباقية الإستراتيجية: حيث أن فرنسا تشير إلى ضرورة احتواء التهديدات في معاقلها وليس على التراب الفرنسي، وهذا بسبب الإطار الاستراتيجي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وكذا نظرا لطبيعة ومصادر التهديدات الأمنية.

- مبدأ الاستقلالية الإستراتيجية: (principe d'autonomie stratégique) فحركتها قد تكون في إطار جماعي لكن إذا استدعت الضرورة فإنها واستنادا على قدراتها الدفاعية ستكون مستعدة لمواجهة أي تهديد . [3]

1 - LIVRE BLANC DEFENSE ET SECURITE NATIONALE, Direction de l'information légale et administrative, Paris : 2013, p 54.

2 - **ibid**, p p 40 - 44.

3 - **ibid**, p 134.

د- المقاربة الفرنسية في مواجهاتها للتهديدات الأمنية الآتية من منطقة الجنوب:

- مقاربة الأمن اللين: بالتركيز على الإرث التاريخي والثقافي خاصة عبر منظمة الفرانكفونية لكسب التأييد وبسط النفوذ ومنه سهولة التأثير في مجريات الحياة السياسية، الإجتماعية والإقتصادية لدول الساحل، ما يوحي الى شكل أخر من أشكال الاستعمار والتبعية، تكرسها فرنسا مع دول الساحل على اعتبار أن هذه الأخير مستعمرات سابقة لها، لا تزال تستغل وتنهب ثرواتها (النيجر ومالي).

- المقاربة المعيارية: بالتركيز على مبادئ الحكم الراشد والحوكمة، وكذا ضرورة تجسيد دولة القانون في الساحل مع وجود دول ذات مؤسسات ممثلة وشرعية، يتم فيها احترام حقوق الإنسان على اعتبار أن هذا الأخير هو وحدة التحليل الرئيسية.

- مقاربة تعاونية: فنظرا لطبيعة هذه التهديدات، فإن فرنسا وجدت نفسها مجبرة على انتهاج مقاربة تعاونية في المجال الأمني نظرا لتكلفة المواجهة الأمنية للتهديدات هذه من جهة، ومن جهة أخرى تعقيد البيئة الأمنية ونقص المعلومة في كثير من الأحيان، الأمر الذي دفع بها إلى ضرورة إشراك جهودها مع عديد الفواعل والوحدات الأخرى في سبيل مواجهة والتصدي للتهديدات الأمنية، ففي إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية عملت على مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية. فلجأت إلى تجديد وتعميق المساعدات المالية، وذلك في محاولة منها لمعالجة الأسباب الهيكلية المفضية للهجرة من غياب للتنمية أساسا، أما فيما يخص مواجهة الإرهاب وخاصة في منطقة المغرب العربي، وهذا ما اضطلع به بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي سنة 2008 ، حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الإنتحارية ، وخاصة بعد تلك التي حدثت في مدريد 2004 ولندن 2005 والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية. كما أكد أن التحدي الكبير وبشكل مباشر مصدره من طرف ما أطلق عليه "بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا أو المغرب الإسلامي" ، وبالتالي يجب على فرنسا اتخاذ كل التدابير الوقائية والهجومية ضده، خاصة بعد التأكد من إمكانية حدوث هجوم إرهابي على الأراضي الفرنسية، وذلك باستخدام وسائل غير تقليدية مثل الأسلحة النووية، الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، وبالنظر إلى حجم هذا التهديد فإن الكتاب الأبيض يراهن على الدور الحيوي للاستخبارات الفرنسية لمنع وقوع مثل هذه الأعمال. **(1)**

[1]-بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، جامعة الحاج لخضر – باتنة– كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص ص 146-147 .

خارطة رقم (4) تبين التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا

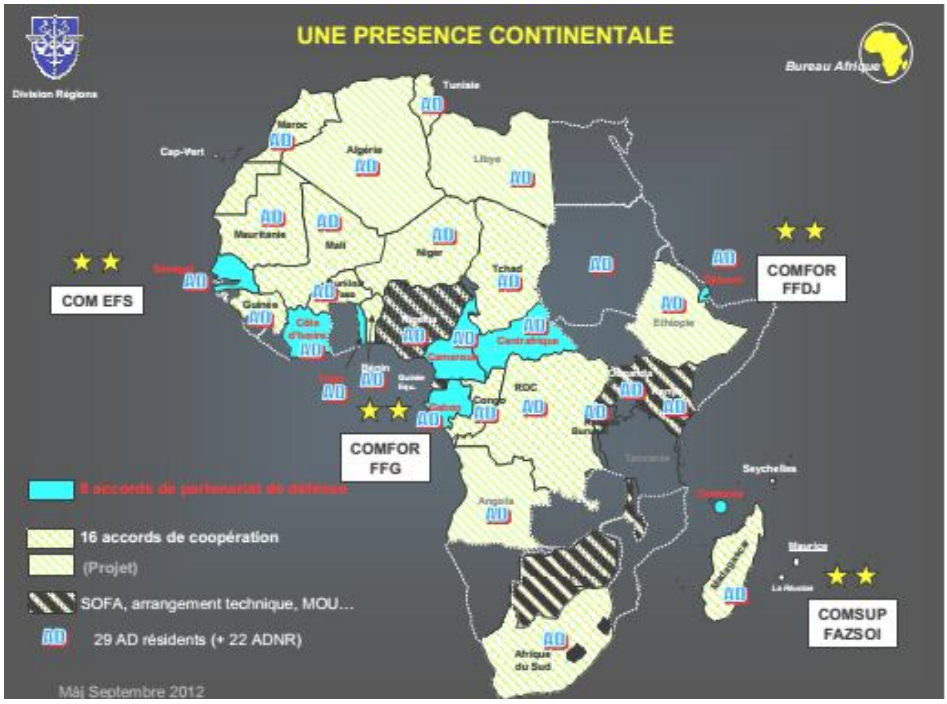

Source : **l'opération serval au mali**, rapport d'information, assemblée nationale, N° 1288, p 36.

- المقاربة العسكرية: تتمثل في استخدام القوة العسكرية أي إرسال القوات الفرنسية خارج الحدود وفق مبدأ الاستقلالية الإستراتيجية وكذا الإستباقية الإستراتيجية لمواجهة واحتواء تهديد ما، سواء ما تعلق هذا بالإرهاب أو الجريمة المنظمة، وهذا ما قامت به عند تدخلها العسكري في مالي، وكذا ما يشير إليه التواجد العسكري لفرنسا في إفريقيا:

هـ - آليات تنفيذ الأجندة الأمنية الجديد لفرنسا في الساحل وإفريقيا:

- الآلية العسكرية:

- لقد تمثلت السياسية العسكرية لفرنسا في نشر القواعد العسكرية؛
- دعم المؤسسات الأمنية و تدريب الجنود الفارقة على عمليات حفظ السلام؛
- مواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب؛
- التدخل العسكري في مالي.

- الآلية الاقتصادية:

- تنمية التجارة البينية مع غالبية دول القارة؛
- زيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في دول شمال إفريقيا؛
- إنشاء شبكة مواصلات كثيفة بهدف دعم التجارة البينية.

- الآلية الثقافية: التاريخ الاستعماري لفرنسا يجعلها تنفرد عن باقي القوى الأخرى التي تسعى إلى إيجاد أو تثبيت مكانها في المنطقة، أين تعتبر الإرث التاريخي، القرب الجغرافي والفرانكفونية أحد ما يميز التواجد الفرنسي في المنطقة، وأحد الآليات الأساسية التي تعتمد عليها للحفاظ على هيمنتها مصالحها.[1]

و - مشروع 5+5+5 الفرنسي واعتبار الساحل كعمق متوسطي:

- الحوار 5+5 يعتبر قاطرة الحوارات في غرب المتوسط، حيث تعود المبادرة إلى سنة 1983 عندما طرحها الرئيس الفرنسي ميتران إثناء زيارته للمملكة المغربية والتي انطلقت بعد إعلان روما 1990. فتغير البيئة الإستراتيجية في غرب المتوسط دفعت إلى فكرة التعاون بين الشمال والجنوب، خاصة بعد تأسيس اتحاد المغرب العربي والمنافسة الأمريكية لفرنسا والأوربيين في المغرب العربي والتجاذب داخل الاتحاد الأوربي بعد توسيعه. [2]

- فالحوار 5+5 يشير إلى:

- ضرورة الانضمام بأكثر عملية في المسائل الأمنية الإقليمية بهدف تحفيز التكامل والاندماج الإقليمي ومواجهة مجموع التحديات المستقبلية؛
- إدراك التهديدات التي تمس بالإستقرار الأمر الذي يوحي إلى ضرورة التعاون بين مختلف الفواعل لاحتوائها (الإرهاب فوق قومي الجريمة المنظمة ...)؛

[1]- عبد الغالي دندان، ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 41 – 42، شتاء – ربيع 2014، ص – ص، 11 – 12.

[2]- اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة حالة مجموعة 5+5)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2012/2011، ص 127.

- التأكيد على ضرورة تحسين ميكانيزمات الحماية والرد في حالة الكوارث الطبيعية بهدف احتواء نتائجها على المجتمع المدني. [1]

- **الرهان الأمني أساس الرهانات التي يعنى بها هذا الحوار**: فبعد الأبعاد الجديدة للأمن وحجم التوسع والتغير والشمولية التي عرفها مفهوم الأمن، فان الفضاء المتوسطي يدرك على أساس انه الأكثر عرضة لهذه التهديدات الجديدة، ذات الطبيعة اللاتمثلية خصوصا الإرهاب والإجرام المنظم الذي يستغل ميوعة الحدود أو ما يعرف بالحدود الرخوة التي تسهل وتسمح عملية الانتقال والتوغل، ما يفضي إلى تهديد أخر هو تأمين الحدود التي لم تعرف نفاذية كهذه من قبل، من هنا برز إلى السطح ضرورة التعاون لتحقيق الأمن الجماعي في أطر تعاونية وفق "نمط الاعتماد الأمني المتبادل"، وهذا في إطار الحوار 5+5، نظرا لكونها تشترك في إدراكاتها وهواجسها الأمنية، ما يدفع دول هذا الفضاء إلى التنسيق والتعاون بغية احتواء، مواجهة واستئصال هذه الأخطار والتهديدات.

فالمتوسط كما يصفه لاكوست مليء بالشروخ أو المتلازمات "des fractures" ومنها طبعا تلك المتعلقة بالدين، الحضارة والثقافة بين شمال وجنوب المتوسط، الأمر الذي يدفع بالدول في منطق حوار 5+5 إلى التأكيد و في كل مرة على ضرورة الحوار و بناء لأسس الثقة المتبادلة الكفيلة بدفع الحوار إلى الأمام وما هذا إلا من مخرجات طبيعة الفضاء المتوسطي.

- تعميق و توسيع الحوار إلى 5+5+5:

ففي توجه حديث للدول الأوربية وخاصة فرنسا، فيه حديث عن مبادرة جديدة، بطبيعة الحال نابعة من إدراك فرنسا للوضع الازموي وتعدد الرهانات والتحديات التي تطبع المتوسط، ومنها العمق الاستراتيجي الساحلي للمتوسط، حيث أن التعريف الجيوسياسي للمتوسط يشير إلى حجم امتداداته إلى الساحل جنوبا وحتى باكستان غربا وليس فقط الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط وهو ما نلاحظه في تقرير للنائب "ميشال فوزال" -"Michel VAUZELLE"، الذي وهجه إلى الرئيس الفرنسي هولاند وإلى الوزير الأول التقرير الذي يحمل عنوان:maîtriser et construire, « Avec la jeunesse méditerranéenne notre communauté de destin »، أشار إلى كون:

- التقرير سياسي محض وليس بالتقني أو الدبلوماسي؛
- التقرير لا يقترح بناء نظام مؤسساتي جديد؛

[1] - la déclaration de Malt, **dialogue 5+5 (méditerranée occidentale),** la valette 5-6 octobre, 2012, p 03.

- التقرير لا يهدف إلى إقامة علاقات أو لقاءات استعراضية للفت الانتباه؛
- الهدف هو دعم و تقوية التعاون بين الأفراد "la coopération populaires"؛
- الحديث على دور الدبلوماسية التشاركية "diplomatie participative"؛
- دور المجتمع المدني؛
- تشجيع التعاون في السياسات الدنيا "politique par le bas" وليس في السياسات العليا أو ما اسماه "politique par le haut".[1]

فالامتداد المتوسطي جيوساسيا إلى الساحل، و نظرا للوضع الأزموي الذي تشهده هده المنطقة فان أمن المتوسط من أمن الساحل، وأمن أوربا من أمن المتوسط، بهذه المعادلة البسيطة نرى أن اهتمام أوربا بالوضع الراهن في الساحل لا يعدو أن يكون هاجسا أمنيا بقدر ما هو تهديد حقيقي واقع وليس بالوهمي أو المحتمل. لدرجة أن التقرير يصف التدخل الفرنسي في مالي بالتاريخي وبالضروري للمتوسط ولإفريقيا كلها:

« L'intervention de la France au Mali était indispensable pour la Méditerranée comme pour l'Afrique ». [2]

ليعرج للحديث عن دور القوات الفرنسية في مالي، الذين استقبلهم أهالي المنطقة، ليس كمراقبين أو محتلين بل كمحررين، من هنا فإن تنامي التهديدات في الساحل يمس بأمن كل من الجزائر موريتانيا تونس، ليبيا والمغرب وكلهم منضوون تحت الحوار 5+5 الذي أعيد تفعيله في قمة مالطا في أكتوبر 2012، لكن هذا الفضاء يتوسع ليشمل خمسة أعضاء آخرين هم: السنغال، مالي، بوركينافاسو النيجر والتشاد، فدول المغرب العربي إذن ليست شركاء لفرنسا في الشمال، بل شركاء لفرنسا في الجنوب الأمر الذي يعطي بعدا آخر للمغرب العربي و هو البعد: "الاورومغاربي الساحلي".

« Le Maghreb est donc maintenant au centre d'un système euro-maghrébosaharien ». [3]

لكن من جملة التحاليل المصاحبة لمثل هذه التقارير التي يمكن من خلالها رؤية وإدراك القوى الكبرى (فرنسا)، لمصالحها وتوجيهها لسياساتها الخارجية وطموحها الجيوسياسية وفق ما تمليه مصالحها

---

1 - Michel VAUZELLE, Avec la jeunesse méditerranéenne, maîtriser et construire notre communauté de destin, **Rapport à Monsieur le Président de la République et à Monsieur le Premier Ministre**, 2013, p.p 02-03.

2 - **ibid**, p 08.

3- **ibid**, p 08.

وهندساتها للأمن، الأمر الذي يبين مرة أخرى التوجه الأفقي للمبادرات التي تجمع بين دول ضفتي المتوسط التي تجمعها علاقات تبعية (مركز ومحيط)، بمعنى أن الدول الأوروبية تهندس و تملي ادراكاتها وتبادر، بينما دول جنوب المتوسط ومنها المغاربية تتلقى وتطبق هذه لامتلاءات لا غير.

الملاحظة الثانية أن فرنسا من خلال سياسية المصالح التي تربطها مع المغرب فإنها تعمل على إيجاد وخلق موطئ قدم لها في الساحل، لأن موقعها الجغرافي لا يسمح لها بالتدخل في أمور وقضايا هذا الفضاء، فما يحدد الفواعل التي لها شأن في إدارة الأزمات التي تعيشها بلدان الساحل، لا تحددها إلا خارطة جغرافية، ما لا يمنح للمغرب بعدا ساحليا الأمر الذي لا يمنحها صلاحية التدخل في قضايا دول المنطقة، لكن هذا الحراك الجيوسياسي الفرنسي قد يمكنها من التدخل في الساحل، من خلال 5+5+5.

إن الحوارات التي تجمع دول الأوروبية مع الدول المغاربية. ومنها حوار 5+5 في الموسط الغربي حتى وان كان يشير إلى إطار لتنسيق وتعاون الفواعل المشكلة له، إلا أن المسائل التي يتم التركيز عليها خصوصا الأمنية منها لا يخدم إلا الطرف الأوربي، بمعنى أن مدركات التهديد ليس نفسها، فما تعتبره الدول الأوربية تهديدا لا يعني أن الدول المغاربية تراه كذلك، وهو حال الهجرة السرية التي عملت أوربا على امننتها من خلال تركيز الخطب السياسية على تركيبه كتهديد، وعملت على دفع الدول المغربية على تجريمه في قوانينها الداخلية.

ي- التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

على اعتبار أن الأزمة المالية الحالية هي الأكثر تعقيدا منذ استقلال مالي في 1960، يضاف إلى هذا تعقيد البيئة المحلية من فقر، جفاف وأمية وحروب أهلية وأزمة هوياتية في الشمال (الطوارق)، وكذا تعقيد البيئة الإقليمية من مخاطر انتقال العنف والصراع في الدول المجاورة إليها وهذا ما يوحي إلى انتقال العنف من ليبيا إلى مالي أين تم استغلال الفشل والهشاشة التي وقعت فيها ليبيا مع تواجد مكثف للسلاح الأمر الذي تم استغلاله في تهديد امن دولة مالي ووجودها، فمنذ 1992 بانتخاب أول رئيس بطريقة ديمقراطية فان مالي كانت تعتبر دولة ديمقراطية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا إلا انه وفي 2012 تبين أن هذه الديمقراطية كانت صورية وشكلية حيث عجزت وفشلت في تحقيق الاستقرار السياسي، إرساء لمبادئ الحوكمة، إقرار الأمن وكذا تجاوز الضغوط والتحديات الإقتصادية والإجتماعية.[1]

[1] - David J. Francis, The regional impact of the armed conflct and French intervention in Mali, NOREF report – April 2013, p 04.

ففي 22 مارس 2012 حصل انقلاب أطاح بحكومة باماكو، لتدخل مالي في حالة فشل دولاتي حيث فقدت السيطرة على الشمال الذي تطالب حركة الأزواد بالحكم الذاتي إلا أن هذه الأخيرة لم تستطع التحكم فيه بعد إخضاع الجماعات الإرهابية للمنطقة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهذا بعد الحجم الكبير من السلاح الذي تدفق بعد انهيار ليبيا، لتدخل مالي في أزمة أمنية وسياسية تتعدى تهديداتها حدودها الإقليمية، كما حدث مع ليبيا لتمس بالأمن الإقليمي لدول الجوار وبالخصوص الجزائر، لكن فرنسا استعجلت الأمور وفضلت اللجوء إلى التدخل العسكري لمواجهة التهديدات لإعادة الأمور إلى مكانها، وهذا بعد سنة ورغم وجود جهود أممية وإقليمية عبر نشر قوات أممية بقيادة افريقية « MINUSMA»، وكذا وجود دور لدول الميدان وعلى رأسها الجزائر التي كانت ترى في الأزمة المالية أزمة سياسية، وبالتالي فمخرجها سياسي وليس عسكري، إضافة إلى جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، حيث بدا أن الأمر يتوقف على ضرورة تمتين وتنسيق التعاون بين هذه الفواعل لاحتواء الأزمة المالية.[1]

- أهداف التدخل الفرنسي في مالي:

- إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب؛
- الحفاظ على وجود وبقاء الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية؛
- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار من مجلس الأمن.[2]

- عملية سرفال في المنظور الفرنسي:

تعتبرها فرنسا عملية ناجحة نظرا لتوفر مجموعة من المتغيرات التي سمحت لها أن تعتبرها كذلك ومنها نذكر:

- مسار اتخاذ القرار لدى صانعي قرارات السياسية الخارجية وأبرزها الرئيس الفرنسي والذي استغل المعلومة لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن: « Le recours à des boucles décisionnelles courtes a été décisif ».
- توفير الوسائل اللازمة وتفعيلها بما يضمن الانسجام والفعالية
- تجسيد مبدأ الاستقلالية الإستراتيجية

[1] - Thomas R Pickering, **MALI : EVITER L'ESCALADE**, L'International Crisis Group, Rapport Afrique N°189 – 18 juillet 2012, p 34.

[2] - عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013، ص 02.

- تبيان القدرة على قيادة عمليات عسكرية خارج الحدود.[1]

ولعل ما سهل الجانب التكتيكي ولعملياتي في قيادة العمليات العسكرية في إطار عملية سرفال هذا التواجد الكثيف للقوات والقواعد العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية.

- الأهداف الإستراتيجية وراء التدخل العسكري في مالي:

سقوط مالي في يد الجماعات الإرهابية سيولد "أثر الدومينو" في كامل دول الساحل التي تعرف هشاشة كالنيجر، التشاد وموريتانيا، فالظاهرة الإرهابية لا يمكن استئصالها بالقوة العسكرية فالإرهاب يستغل طبيعة الفضاء الساحلي للتنقل، ما جعل الحدود تعرف ميوعة ويصعب مراقبتها لكن الحسابات المصلحية دفعت إلى ضرورة التدخل العسكري.

تامين والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والطاقوية في مالي والنيجر، خاصة وأن الجميع يدرك أهمية يورانيوم النيجر للمفاعلات النووية الفرنسية والتي لا يمكن أن تستغني عنها، ومنه أن تكون في حالة تهديد، لأنه يعتبر حسب الإدراك الفرنسي مساس بأمنها الطاقوي.[2]

- ففي ظل التنافس الدولي الكبير حول منطقة الساحل فإنها سعت إلى استعادة دورها ومكانتها في المنطقة، خاصة وإنها اكتفت بلعب دور الوكيل في التدخل العسكري لقوات الناتو في ليبيا لإسقاط "القذافي"، رغم كونها تمتلك قواعد وتشكيلات عسكرية في المنطقة جاهزة للتدخل، الأمر الذي يشير إلى تلك الجاهزية للجوء لاستعمال القوة العسكرية في إفريقيا كلما دعت الضرورة أو المصلحة.

3- مقاربة الولايات المتحدة للأمن في منطقة الساحل:

أ- مكانة الساحل في الاعتبارات الجيوسياسية للولايات المتحدة:

تمثل منطقة الساحل بالنسبة للإدراك الأمريكي هلال اللاإستقرار للمنظومة الأمنية الغربية، إذ تمثل هشاشة وهاجس أمني متواصل بسبب الإنتشار الكثيف للجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة التي شهدت العديد من التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية.

[1] -Christophe Guilloteau et Philippe Nauche, **l'opération serval au mali**, rapport d'information, assemblée nationale, n° 1288, 18 juillet 2013, 34-35.

[2] - Bernard Adam, Mali :de l'intervention Militaire française à la reconstruction de l'Etat, Bruxelles: **Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP**), 2013, pp 10-11.

تعتبر منطقة الساحل منطقة هشة تشهد انكشاف استراتيجي للتهديدات، وتسمح جغراسيتها بانتشار واحتواء عديد مصادر التهديد، وأبرزها الإرهاب والجريمة المنظمة، لتصبح منطقة الساحل الجهة الجديدة في الحرب العالمية على الإرهاب:

« The area was and continues to be regarded as 'the new front in the global war against terrorism ».[1]

فحتى وان اختلف الباحثون عن درجة اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي عبر الزمن، إلا إن الأمر الذي لا يختلف عليه اثنين هي أن منطقة المغرب في امتدادها الجنوبي إلى الساحل أضحت مجال لنفوذ واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المصالح أمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين هما:

المصالح السياسية والاقتصادية/الطاقوية: المجموعة الأولى تستند إلى مصادر الطاقة في كل من الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي، ومنه ضرورة إيجاد وحدات سياسية متماسكة ولا تعاني العجز والفشل، وهذا ضمنا لاستمرار المصالح وعدم المساس بها، وكذا ضمان لسوق المنتجات الصناعية الأمريكية، يحدث هذا بعد بروز التنافس الكبير بين القوى الأخرى في المنطقة خاصة منها الصين.

المصالح العسكرية/ الإستراتيجية والأمنية: ترتبط هذه المجموعة من المصالح مع المجموعة الأولى حيث وبعد الاعتداءات الإرهابية في 2001 أضحى البعد الأمني ركيزة إستراتيجية في السياسية الخارجية الأمريكية مع التركيز على الإرهاب والتطرف، ومن الجهة المقابلة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. [2]

ب- من الدمقرطة إلى الأمننة في الإستراتيجية الأمريكية في المغرب والساحل الإفريقي:

بنيت الإستراتيجية الأمريكية في المغرب والساحل على الربط بين اعتبارات تتمثل أساسا في العمل على ترقية الديمقراطية وإقرار الاستقرار، وكذا بين المصالح الإستراتيجية من جهة أخرى. [3]

لكن الملاحظ هو أن التوجه المبني على الأسس المعيارية مثل الحديث عن حقوق الإنسان وضمان حقوق الأقليات، وكذا نشر القيم الديمقراطية، قد طغت عليه الاعتبارات الأمنية مع تنامي التهديدات الإرهابية خاصة بعد دخول أمريكا في الحرب العالمية على الإرهاب منذ 2001.

---

[1] -YAHIA H. ZOUBIR, The United States and Maghreb–Sahel security, Blackwell Publishing, **International Affairs**, 2009, p 988.

[2] - **ibid**, p 976.

[3] - **ibid**, p 987.

فالسياسيات الأمينة في الاعتبارات الخارجية للولايات المتحدة قد تغيرت منذ 2001، ومن ثم الحرب في أفغانستان والعراق التي كانت مبنية على سياسية التحالفات إلى سياسات محددة مبنية على تهديدات محددة، تحالفات لينة تتطابق مع طبيعة التهديدات القائمة، مثل الإرهاب، انتشار أسلحة لدمار الشامل والأمن الطاقوي، التي اتخذت طابعا دوليا تستدعي بالضرورة أن تكون مواجهتها عالمية، مع استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم للدول المعنية في سبيل مواجهتها للتهديدات الأمنية وهذا هو واقع منطقة الساحل.[1]

- من هنا عملت أمريكا على إسقاط إدراكها لمنطقة الساحل على اعتبارها منطقة أزمات وتهديدات وربطت هذا بإمكانية تهديد أمنها الوطني وليس فقط القومي. فمن جملة المبادرات الأمريكية لإدارة الوضع الأمنية في المنطقة نذكر:

- إقامة شراكة وسبل تعاون مع الدول لتقوية قدراتها في سبيل مواجهة ومكافحة الإرهاب ومنه عدم إيجاد قواعد خلفية وأماكن لتدريب الجماعات الإرهابية كما كانت أفغانستان قبل 2001.

- بعد 2001 أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي والساحل الإفريقي هو تطوير علاقات أمنية أكثر منها اقتصادية، ففي الوهلة الأولى قد يبدو أن الإرهاب هو التهديد الأساسي لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن مصالحها الجيواقتصادية المرتبطة بالموارد الطاقوية وبالمكانة الجيوسياسية للساحل الإفريقي تجعل من تواجد الولايات المتحدة في المنطقة امرأ خاضعا لمنطق المصلحة.

ج- آليات المقاربة الصلبة في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي:

- 2002: (PSI-l'Initiative pan-Sahel):

بهدف تسهيل التكامل الأمني بين الدول المغاربية والساحلية، وتقوية قدراتها لمكافحة التنظيمات الإرهابية أطلقت مبادرة عبر الساحل، وهي إنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب الدولي وهذا بالإضافة إلى الانطلاق في عمليات تدريب والمناورات المشتركة.[2]

[1] - YAHIA H. ZOUBIR, **op-cit**, p 988.

[2] - سمير قط ، أوربا، أمريكا..رهان المغرب العربي مزاحة اقتصادية واستراتيجية، أم تكامل امني؟، بسكرة: **مجلة المفكر**، العدد العاشر، ص 461.

بميزانية قدرت ب8 ملايين دولار فان. هذه المبادرة تهدف إلى تدريب قوات خاصة بمكافحة الإرهاب في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والتشاد. [1]

- جوان 2003: المبادرة المضادة للإرهاب في شرق إفريقيا - L'Initiative antiterroriste en Afrique de l'Est:

بتمويل مبدئي يقدر ب 100 مليون دولار تشمل هذه المبادرة الأمنية المساعدة في: تامين الحدود والسواحل، تدريب وتعليم أعوان الأمن، بناء بنك معلومات حول الإرهابيين المتواجدين في المنطقة والقضاء على مصادر تمويلهم وتحسين برامج التعليم لدول المنطقة. [2]

- جوان 2005 « Initiative transsaharienne de lutte contre le terrorisme » d' Transsahara Counterterrorism initiative, TSCTI:

أنشئت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005 كامتداد "لمبادرة بان الساحل"، لكن بشكل أوسع من خلال إضافة كل من الجزائر والسنغال إلى المبادرة ، وجعل المغرب، نيجيريا وتونس مراقبين في هذه المبادرة،[3] عملت فيه الولايات المتحدة على تقوية قدرات قوات الدول المحلية في مكافحة الإرهاب دعم ومأسسة الشراكة الأمنية بين دول المنطقة، إضافة إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة عرفت باسم « flintlok » في 2005، 2007 و2009 أين شاركت 14 دولة في 2009، وهذا بهدف الربط بين ما هو استراتيجي وتكتيكي عملي، ومنه الوقوف على درجة وحجم التكامل الميداني في سبيل مواجهة ومكافحة الإرهاب. [4]

- فيفري 2007 قيادة إفريقيا الأفريكوم: (AFRICOM):

إن الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية جاء نتيجة محاولات الإبقاء على التفرد الأمريكي في العالم، وهو الهدف الاستراتيجي الذي تعمل على تحقيقه في العالم، ولم تكن مسألة إنشاء قاعدة عسكرية باهضة التكاليف منحى مغايرا لهذا التوجه، أو ربما محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية إنقاذ القارة الإفريقية من

---

[1] - YAHIA H. ZOUBIR, **op-cit**, p 989.

[2] - مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، 2012، ص ص 81- 85.

[3] - اسماء رسولي،"مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية"، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، الجزائر 2011، ص: 134.

[4] - YAHIA H. ZOUBIR, **op-cit**, p 990.

أزماتها، فالصورة النمطية التي تكون من مخرجات مثل هذا التوجه هي أن أمريكا في سياستها الخارجية تتجه نحو:"عسكرة سياستها الإفريقية بصورة غير مسبوقة".[1]

ففي السادس من فيفري 2007 أعلن الرئيس الأمريكي عن إنشاء قيادة جديدة تعرف باسم القيادة الإفريقية، مجال اختصاصها سيشمل كامل القارة الإفريقية هدفها الأساسي هو العمل مع الدول الإفريقية على إيجاد فضاء آمن واستقرار، وهذا عبر الشراكة الأمنية.

« Now is the right time for USAFRICOM. The African continent's economic, social, political, and military importance in global affairs has grown tremendously ».[2]

- بطبيعة الحال فإن التساؤل الذي يطرح هو لماذا قيادة الافرريكوم في مثل هذا الوقت؟ هذا يدفعنا إلى الحديث عن المكانة المتزايدة لإفريقيا في الجيوسياسة المصلحية للولايات المتحدة التي تعتبر إفريقيا جانبا هاما منها، ضرورة محاربة الإرهاب، تامين مصادر الطاقة، احتواء النزاعات في القارة وكذا الأزمات الإنسانية، محاربة الأمراض والأوبئة وأكثر من هذا هو التصدي لتنامي التواجد الصيني في القارة. [3] لكن ما يلفت الانتباه أن مجال مكافحة الإرهاب هو الجانب الإستراتيجي في هذه القيادة والذي يندرج في ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب، من هنا فان المسائل الأمنية هي التي تطغى على الجانب الاقتصادي والطاقوي في المعادلة المصلحية للولايات المتحدة في إفريقيا.

فمن القضايا الإستراتيجية التي منحت البعد الاستراتيجي لإفريقيا في الاعتبارات المصلحية للولايات المتحدة نذكر النقاط التالية:

- إدراج مكافحة الإرهاب كأولوية حيوية، إضافة إلى عديد التحديات الأمنية الأخرى؛
- إيجاد تامين وضمان الإمداد بالطاقة والسيطرة على مصادرها؛

[1] - جاسم خيري عبد الرزاق ، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومنحة إفريقية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص ص 88 -89.

[2] -General William**, UNITED STATES AFRICA COMMAND**, the house armed services committee, 14 NOVEMBER 2007, p 01.

[3] -Sean McFate, U.S.AFRICA COMMAND: a new strategic paradigm**?, Military review**, January-February 2008 , p p,10 – 11.

- تنامي التواجد الصيني في إفريقيا.[1]

- إلا أن مكانة الجزائر الإستراتيجية وكذا حجم الموارد والقدرات التي تحوز عليها، إضافة إلى خبرتها في المجال الأمني (مكافحة الإرهاب)، إضافة إلى عديد الاعتبارات الأخرى خاصة كونها دولة محورية في نظر الولايات المتحدة، فان قيادة الافريكوم تنظر إلى الجزائر على اعتبارها الدولة الإستراتيجية التي يجب أن تحتضن مقره، لكن هذا لم يحدث بل فيه معارضة ومقاومة لمثل هذه المبادرات، فاغلب الدول الإفريقية تعارض تواجد القواعد العسكرية الأجنبية في القارة ومنه معارضة سياسات العسكرة في القارة بأكملها. [2]

د- الحرب الدولية على الإرهاب والدور الجزائري:

في التقرير السنوي الذي يعده le département d'Etat américain حول الإرهاب فانه أشار إلى النقاط التالية فيما يخص الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب:

- التذكير بكون الجزائر مفتاح أساسي في إطار الحرب العالمية على الإرهاب.

- تحديد الفواعل الأمنية الرئيسية المعنية بمكافحة الإرهاب في الجزائر من درك، جيش، مخابرات وشرطة...

- استمرار دعم الجزائر لجهودها في مكافحة الإرهاب، وهذا مع تقوية جهودها العسكرية والأمنية وعصرنتها، خاصة وأن أبرز تهديد إرهابي يبقى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بزعامة: "عبد الملك دروكدال" والمرابطون بقيادة: "مختار بلمختار"، وهما من جنسية جزائرية، فإضافة إلى تواجد بقايا الإرهاب في الداخل، مع وجود مناخ امني هش في الساحل خاصة في مالي و ليبيا، عليه فأمن الجزائر يبقى في حالة هشاشة خاصة الإقليمي منه.

- تعزيز التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة من خلال برامج تكوين لمواجهة التهديدات الطارئة، وكذا فيما يخص تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب في إطار (Department of StateAntiterrorism Assistance (ATA)، وكذا تعاون في مجال مراقبة الحدود (Regional

[1] -Raphaël RAMOS, Etats-Unis/Afrique : Washington accorde une importance « stratégique » au continent noir en créant un commandement interarmes pour l'Afrique, **European Strategic Intelligence and Security Center** (ESISC),2007, p 03

[2] -Sean McFate, **op-cit**, p 18.

Border Control Management course) مع كل من الجزائر، تونس والنيجر، إضافة إلى التعاون في مجال تجريم دفع الفدية، وقطع مصادر التموين للإرهابيين والجماعات الإجرامية. [1]

ثالثا: المقاربات المنظماتية (ONU - UE)

1. الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن و التنمية في الساحل:

- إن الاتحاد الأوربي أصبح يدرك حجم المخاطر التي يمكن للتهديدات التي تنتشر في الساحل إن تعترض لها بما يمس بأمن واستقرار كامل القارة، فالتهديد الإرهابي، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة لم تعد مشكل إفريقي بل مشكل أوربي، كذلك بحكم طبيعة التهديدات هذه العابرة للحدود وبحكم القرب الجغرافي وكذا الإرث التاريخي للقارة العجوز في القارة السمراء من مخلفات الاستعمار والتبعية الاقتصادية والثقافية لها، من هنا فإن الإتحاد الأوربي وعبر آليات سياسته الخارجية وسياسات الأمن والدفاع المشتركة وعبر مفهوم الأمن المشترك فانه يتحرك ليبادر بدوره ووفق ادراكاته ومصالحه إلى إدارة القضايا الأمنية التي تطبع هذا الفضاء لكن وفق مقاربة معيارية لا صلبة في اغلب الأحيان.

من هنا فمن مصلحة أوربا ساحل مستقر وآمن، عليه فهي تعمل مع عديد الفواعل العالمية على تحقيق هذا، لكن في اغلب الأحيان تكتفي بالدعم المالي التقني.[2]

من هنا قام الاتحاد الأوربي بتبني ما يعرف بالإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل - ***« stratégie de l'Union européenne pour la sécurité et le développement au Sahel »*** في 2011 بناءا على أن منطقة الساحل في الإدراك الأوربي، تشكل تهديدا لأمن أوربا، و هذا حسب نمط الاعتماد الأمني المتبادل، فالتهديدات المنتشرة في هذه المنطقة، قد تنتشر في دول شمال إفريقيا وبالتالي فإنها في نفس الوقت تؤثر على أمن أوربا.

لهذا فالإدراك الأوربي ونظرته إلى دول الساحل يقوم على الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة، خصوصا ما تعتبرهم دول القلب، الأمر الذي يبين أن أوربا تملك نفس التقسيم الجيواستراتيجي

---

[1] -Department of State Publication, **Country Reports on Terrorism 2014**, United States:Bureau of Counterterrorism, June 201 5, p-p 158-161.

[2] - Thomas Renard, Terrorism and Other Transnational Threats in the Sahel: What Role for the EU?, **Center on Global Counterterrorism Cooperation,** POLICY BRIEF, 2010, p05.

للجزائر في إطار تعاملها مع دول الميدان والتي تشمل كل من دولة: مالي، موريتانيا، النيجر، وهذا لا ينفي وجود هندسات انفرادية لدول أوروبية عديدة، بطبيعة الحال كل حسب إدراكه ومصلحته. فعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر فرنسا، ألمانيا والمملكة المتحدة وغيرها.

الإستراتيجية الأوروبية تركز على أربعة محاور أساسية يمكن إجمالها في:

1. **تشجيع التنمية، الحكم الراشد، وحل الصراعات:** إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة، ومنحهم فرص إقتصادية، ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة، والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.
2. **تشجيع التعاون الإقليمي.**
3. **تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون:** حيث أن عدم الاستقرار في المنطقة سببه مشكل التنمية، يضاف إلى هذا عجز الدول، وعدم قدرة قواتها المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال في هذه المناطق .
4. **تحسين المستوى الاقتصادي:** ويركز هذا المحور على محاربة عوامل بروز وتطور العنف، من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، الذي تعاني منه مجتمعات منطقة الساحل.[1]

تحديات دول الميدان حسب إدراك البعثات الأوربية:

1. **التنمية، الحكامة وحل الصراعات الداخلية**: البيئة الطبيعية والمناخية المشكلة لمنطقة الساحل تضاف إليها جملة من الأزمات والتحديات التي تعتري هذا الفضاء، والتي تتمحور حول تحدي الحكامة والتنمية في وضع مليء بالصراعات و الأزمات.
2. **المبادرة السياسية والدبلوماسية:** التهديدات الأمنية في الساحل لها خصوصية عدم الاعتراف بالحدود الوطنية وبالتالي عدم الإقرار بسيادة الدول، بل وأكثر من ذلك أنها تستغل ضعف الرقابة على الحدود لتتحول إلى تهديد حقيقي (أمن الحدود)، إضافة إلى اختلاف الرؤى والتصورات حول طبيعة ومصدر التهديدات وسبل مواجهتها، مع غياب تنظيم إقليمي يشمل كل دول المغرب العربي والساحل الإفريقي

[1] - William ASSANVO , «REFLEXION SUR LA STRATEGIE EUROPEENNE POUR LA SECURITE ET LE DEVELOPPEMENT DANS LE SAHEL », **Notes D'Analyse**, N°.05, octobre 2011, p.p 2-4.

ما يؤدي إلى تعامل فردي في مواجهة الأزمات المصحوب بتنسيق عملي ضعيف الأمر نفسه على المستوى الدولي، أين نسجل غياب تنظيم الجوانب السياسية، الأمنية والتنموية.

3. **الأمن وحكم القانون:** ما يمكن ملاحظته هو نقص في القدرات الإستراتيجية والأمنية بشكل عام يضاف إليه ضعف الآليات القانونية، الأمر الذي ينعكس على نقص كفاءة القضاء وقدرة قوة القانون.
4. **محاربة ومنع انتشار العنف الأصولي والراديكالية:** في إقليم الساحل، هناك ترابط بديهي بين مختلف العوامل، كالفقر وغياب العدالة الإجتماعية، مع غياب للتنمية الإقتصادية، تنامي خطر الراديكالية الذي تحول إلى تحدي آخر يتمثل في تجنيد الشباب على يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. [(1)]

لكن ما يعاب على المبادرة الأوروبية وحتى باقي المبادرات، هو عدم القدرة في إيجاد الإستراتيجية الأنسب في الوقت اللازم، وهو ما تبينه الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في الساحل التي تم إقرارها ووضع ميكانيزمات تحقيقها في 2011.[(2)]

2. إستراتيجية الأمم المتحدة:

لقد عملت هيئة الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات إلى تقليص الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، مع العمل على إزالة مظاهر اللاإستقرار، الأمر الذي أبرزته إسهامات "بطرس بطرس غالي" الأمين العام السابق للأمم المتحدة، عبر الأجندة من أجل السلام والأجندة من أجل التنمية في بداية التسعينات، نفس الفترة التي شهدت إقرار برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، مع إقرار أهداف الألفية من أجل التنمية في سنة 2000، كما ساهم الأمين العام السابق كوفي عنان في كتابة تقرير سنة 2005 يحمل عنوان: "في جو أفسح من الحرية: صوب تحقيق التنمية، الأمن وحقوق الإنسان".

لكن التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 2013 و الذي اهتم بدراسة الوضع في منطقة الساحل يوضح الإدراك الأممي و الإستراتيجية التي يتم من خلالها العمل على تجاوز الوضع الراهن، حيث يشير

---

[1] - Service Européen pour l'Action Extérieure, **« STRATEGIE POUR LA SECURITE ET LE DEVELOPPEMENT AU SAHEL »,** citing : **http**://eeas.europa.eu/index_fr.htm, 22.10.2013, 10 : 33, p 3.

[2] - Bérangère ROUPPERT**,** « les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux le cas de l'union européenne en particulier », Bruxelles: **Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP),** 6 décembre 2012, p 06.

هذا التقرير إلى كون التطورات في منطقة الساحل والصحراء الكبرى تؤثر على التطورات الحالية في شمال وغرب إفريقيا وتتأثر بها، وبالتالي فسيكون من الضروري إيجاد مقاربة شاملة تكون مصحوبة بإشراك الحكومات والسكان في دول منطقة الساحل كلما حدثت مشاكل تؤثر عليهم. أين يمكن إجمال إدراك الأمم المتحدة في التحديات والأزمات التي تشهدها منطقة الساحل في النقاط التالية:

2. **تحديات الحوكمة و الأمن**: تشير إلى وجود أزمات متعاقبة على مستويات وأبعاد عديدة، أثرت على قدرة دول المنطقة، التي عادة ما توصف بالعجز والهشاشة، الأمر الذي بدوره يؤثر على وضع الأمن الإنساني، و كذا الحكم الراشد و الضعف المؤسساتي.
3. **التحديات الإنمائية و الإنسانية:** يشير إلى التحديات الإنمائية والإنسانية التي تعاني منها منطقة الساحل، حيث أنها تعرف أدنى معدلات التنمية البشرية في العالم، مصحوبة بأزمات غذائية وصحية، وكذا تحديات الزيادة في النمو السكاني، و كذا المتغيرات المناخية، كل هذا ينذر بالوضع الإنساني المتأزم المؤدي إلى انتشار الفقر والحرمان. الذي بدور يقود إلى استغلال أفراد المنطقة، وتجنيدهم من طرف الجماعات المسلحة.[1]

إستراتيجية الأمم المتحدة من كل ما سبق يمكن القول أنها تركز أساسا على:

- ترقية كل من الأمن والتنمية؛
- خلق إحساس بضرورة إسراع دول الساحل في توفير الحاجيات الأساسية لشعوب المنطقة؛
- دفع دول ساحل إلى القيام بمهامها الأساسية، والخروج من دائرة العجز والفشل؛
- العمل على تحقيق تنمية مستدامة لن يتحقق عن طريق العزلة أو إعاقة الشراكة والتعاون.[2]

ادراك الأمم المتحدة لتنامي التهديدات في منطقة الساحل:

نشاط المنظمات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.

التهديدات الخطيرة للسلام والأمن من جراء النزاع المسلح وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة من قبيل الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وارتباطه المتزايد بالإرهاب في بعض الحالات.

[1] - مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل"، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص 02-06.

[2] - International Peace Institute (IPI), **op - cit**, p 03.

انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في المنطقة جماعات إرهابية وجماعات متطرفة أخرى، وما تمارسه تلك الجماعات من عنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. [1]

خطوات هذه الإستراتيجية يجب أن تكون مصحوبة بتوفير مجموعة من العوامل الرئيسية التي من مخرجاتها تحقيق الأمن والاستقرار واحتواء هذه لتهديدات والتي من بينها نذكر:

- تعزيز مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛
- ضرورية لضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل؛
- أهمية إتباع نهج متسق وشامل ومنسق يشمل جوانب الحكم والأمن وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والتنمية لإنهاء التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل، ولمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات،
- تعبئة الموارد والدعم لتلبية احتياجات منطقة الساحل الفورية واحتياجاتها على المدى الطويل
- تعزيز التعاون عبر الإقليمي والمساعدات الدولية الموجهة إلى منطقة الساحل.
- تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة بالتشاور على نحو وثيق مع دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، وسائر الشركاء والمانحين على صعيد ثنائي. [2]
- أهمية تجنب الازدواجية في الجهود وعلى ضرورة تعزيز المشاركة الجماعية في أنحاء منطقة الساحل.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية على نحو شامل ومتكامل ولمنع انتشار جميع الأسلحة وكبح الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة من قبيل الاتجار بالمخدرات.
- مراقبة الحدود والتعاون في منطقة الساحل والمغرب العربي.

[1] -رئيس مجلس الأمن،" السلام والأمن في أفريقيا ، **مجلس الأمن** 7001 المنعقدة في 16 جوان 2013، ص ص 2-3.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 2-3.

- أهمية التنسيق الإقليمي والدولي في مجال التصدي لخطر الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك تبادل المعلومات والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات والمبادرات المعنية.
- التصدي للتحديات الإنسانية في المنطقة. [1]

الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة:

فيه قناعة راسخة أن تحقيق الأمن لن يتحقق إلا في اطر تعاونية، تشارك فيه عديد الفواعل خصوصا المدركة للوضع في القارة الإفريقية عموما وفي دول الساحل على وجه الخصوص، ففي هذا الإطار يبرز الاتحاد الإفريقي كفاعل إقليمي يؤكد على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية في غياب السلم والأمن في القارة، لهذا فإن الديمقراطية والحكم الراشد هي الكفيلة بحل مشاكل الأمن والتنمية في القارة السمراء، مع التأكيد على ضرورة أن تضع الدول الإفريقية نظاما دفاعيا للحفاظ على مواردها الحيوية أمام عودة الاستعمار الجديد.**(2)**

من جهة ثانية فإن الجهود الحالية، يجب أن تدعم أكثر لمواجهة حالة الأزمات التي تتخبط فيها دول المنطقة خصوصا على المستوى الإقليمي وما دون الإقليمي، فالمتمعن في الفواعل المعنية بالاستقرار في الساحل، يشير إلى أن فيه تشتت في المواقف والإدراك، الأمر الذي يبينه انخراط كل من الجزائر وموريتانيا في اتحاد المغرب العربي، التشاد في مجموعة الاقتصادية لبلدان وسط إفريقيا، النيجر ونيجيريا في المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا.**(3)**

[1] - رئيس مجلس الأمن، السلام والأمن في أفريقيا، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 2-3.

[2] - محمد جعفر، **مرجع سابق الذكر**، ص 56.

[3] - Henri PLAGNOL, François Loncle, « LA SITUATION SECURITAIRE DANS LES PAYS DE LA ZONE SAHELIENNE », France: **Rapport d'information,** N°.4431, Assemblée Nationale Française, La Commission des Affaires Etrangères, 6 mars 2012, p 76.

المبحث الثاني: مستقبل الدور الجزائري في ظل الرهانات التي تطبع الساحل الإفريقي

- استنادا إلى منهج قياس القوة فان الجزائر تبقى القوة الإقليمية التي بإمكانها أن تواجه التحديات الأمنية وهو الأمر الذي قامت به في عديد المناسبات، سواء عبر لعب دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية، أو إيجاد حلول سلمية توافقية كحل الملف المالي في2015 ، ومنه العمل على استكمال مسار إعادة البناء ومنه تحقيق الأمن والإستقرار.

فالتقارير الاستشرافية تشير إلى انه وبحلول سنة 2025 ستظهر توجهات جديدة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من حيث التركيبة السكانية، الإقتصادية ومجال الطاقة والتكنولوجيا التي ستحدد جهود التنمية التي ترتكز عليها دول المنطقة، لأن تطور معظم توجهات تلك الدول تعمد على القرارات السياسية.[1]

- من هنا فان الحديث عن الدور المستقبلي للجزائر في منطقة الساحل خاصة الدور الأمني منه، في ظل تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة الساحلية التي تشترك مع أغلبها في حدود برية تدفع بنا إلى النظر في التعاطي الأمني للجزائر مع التهديدات هذه، من حيث اخذ الأمور بأكثر جدية وهذا استنادا على مقاربة **شاملة وجماعية:**

ا/مقاربة شاملة:

فالجزائر على غرار باقي الدول المغاربية والساحلية تعرف عديد التحديات التي تنتظرها وهذا على شتى المستويات والميادين، السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية....وحتى الأمنية، لكن الإشكال هو كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات التي تزخر بها الجزائر لمواجهة كامل هذه التحديات والتهديدات المحيطة بها[2]، فالحديث هنا يشير إلى الأخذ بالأسباب الهيكلية المفضية إلى انتشار التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والتي أخذت تتنامى وتتعدد من حيث المصدر والطبيعة والتي نذكر منها:

1. الإرهاب؛
2. الجريمة المنظمة بكل أشكالها؛

[1] - سامية جناوي ، إفريقيا جنوب الصحراء بعد سنة 2025 بين التفاؤل والتشاؤم، ترجمة: مساعيد ضريفة، **مجلة الجيش**، عدد 613، أوت 2014، ص 41.

[2] - Jean-François Daguzan, « L'Algérie face aux crises **», Maghreb - Machrek**, 2009/2 N° 200, p. 11

3. الفشل الدولاتي؛
4. الأمن الإنساني من فقر ومجاعة ونقص في التعليم؛
5. الأمن البيئي بانتشار التصحر، الجفاف ونقص في الغذاء؛
6. امن الحدود التي أصبحت مائعة وذات نفاذية عالية إضافة إلى مخاطر انكشاف استراتيجي واتساع نطاق المناطق الرمادية؛
7. الانتشار المكثف للسلاح؛
8. أزمة الأقليات وبروز مخاطر الدعوة للإنفصال، خاصة مع مشكل الطوارق والأزواد الذي يهدد الدول القومية الفتية في منطقة الساحل.

- كل هذه التهديدات والمخاطر تدركها الجزائر وتسعى إلى استئصالها واحتواءها استنادا إلى نهج ومقاربة شاملة تستند على الأخذ بعيث الاعتبار كل الأبعاد البيئة، التنموية، السياسية، الإيديولوجية والإنسانية للتهديدات والمخاطر المنتشرة في المنطقة، وهذا بدون اللجوء إلى استعمال القوة الصلبة ، إدراكا منها أن عسكرة المنطقة لن يؤدي إلى حل هذه الأزمات.

ب/مقاربة الجماعية:

لكن وفي المقابل يبقى اللجوء إلى تبني مثل هذه المقاربة تستند على عمل جماعي سواء على المستوى الإقليمي أو ما دون الإقليمي، لان الدول القومية مهما بلغت من قوة، لن تستطيع لوحدها احتواء مثل هذه التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية. من هنا فان الجزائر عمدت على العمل مع الدول المجاورة في شكل جماعي ومشترك من خلال الاستناد إلى فكرة المركب الأمني الإقليمي، لأنها تشترك في الهواجس الأمنية لكن رغم التحديات التي يفرضها هذا العمل الجماعي إلا أن المبادرة موجودة ولم يبقى إلا تفعيلها وفق نهج متناسق يضمن تحقيق نتائج على الميدان.

أولا: الآثار الايجابية للدور الأمني الإقليمي للجزائر: إقرار الأمن والإستقرار الإقليمي:

من أهم ما يدفعنا إلى التفاؤل حول الدور الأمني المستقبلي وإمكانية الجزائر في احتواء التهديدات الأمنية المحيطة بها نذكر:

1/حل الأزمة المالية:

تعتبر الجزائر الأزمة المالية أزمة متعددة الأبعاد، تشمل جوانب سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى إنسانية ضربت استقرار الدولة والشعب المالي[1]، لكن دور الجزائر في حل وإدارة الأزمة المالية الأخيرة يمكن اعتبارها من بين أهم المؤشرات التي تدفع إلى التفاؤل بالمستقبل الأمني لمنطقة الساحل ومنه الأمن الإقليمي للجزائر، أين نذكر نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية في شقها الأمني، السياسي والتنموي، الأمر الذي يبرز أهمية الحل السياسي على العسكري في احتواء الأزمة، رغم بعض الإيجابيات التي سجلها التدخل العسكري الفرنسي إلا أن إعادة البناء واستدامة الأمن ومنه التنمية في مالي والساحل يجب إن يكون وفق مقاربة اشمل وليس فقط التركيز على الأمن الصلب.

فالجزائر ومنذ استقلالها عمدت على إنشاء جوار إقليمي متين يستند في الأساس على دول قومية مستقلة وذات سيادة، رغم صعوبة بناء الدولة في إفريقيا ولعل نموذج الدولة المالية ابرز مثال، حيث تعاقبت الأزمات السياسية عليها، وأخرها 2012، إلا أن الجزائر و كسابق عهدها وثبات مبادئها، استبقت الحل السلمي والسياسي للأزمة المالية وهو ما تمخض عليها اتفاق الجزائر في 2015، وهذا عبر فريق وساطة سعت من خلالها الجزائر إلى الحفاظ على السلم والأمن في دول الساحل الإفريقي. فالجزائر عملت على تبني رؤية ترتكز على سياسة وقائية من خلال توفير البديل الإقتصادي والإجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة عن طريق بناء المرافق العمومية، وتشجيع السكان على الإستقرار في مناطقهم من خلال التكفل بانشغالاتهم. [2]

2/السعي إلى إيجاد مخرج للازمة الليبية:

- فمن تبعات ما يعرف بالربيع العربي الفشل الدولاتي الليبي وما تبعه من مخرجات أمنية مست بكامل منطقة شمال إفريقيا، وبالخصوص دول الجوار الإقليمي ومنها الجزائر، حيث أن الجزائر أصبحت معرضة بشكل مباشر لتبعات وانعكاسات استمرار الأزمة الليبية، من هنا فان الجزائر وبعد النجاح في الحوار المالي والوصول إلى تسوية سلمية للأزمة المالية، فان الملف الليبي هو الأكثر إلحاحا لحله ومنه إعادة الإستقرار والسلم إلى ليبيا، ومنه إلى المنطقة المغاربية ككل.

---

[1] -(- ،-) ، النزاعات في القارة الإفريقية، لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، **مجلة الجيش**: العدد 597، افريل 2013، ص 22.

[2] - **نفس المرجع**، ص 22.

- فحتى وان كان الحضور الجزائري، إلى وقت قريب ينحصر فقط في بعض القضايا الإقليمية، مثل قضية الصحراء الغربية، إلا أن الأمور تغيرت وبات دورها مطلوبا في قضايا أكبر حجما، وهو ما يفسره الموقف الفرنسي، الذي لا يرى حلا للأزمة الليبية بعيدا عن الدور الجزائري، الذي يلقى ترحيبا من قبل مختلف الفصائل الليبية، بعدما نجحت أيضا في حل أزمة مالي.

- من هنا وفي ظل واقع جيوامني إقليمي معقد، عملت الجزائر على لعب دور الدولة المصدرة للاستقرار في جوارها الإقليمي، مع التمسك بمبادئها في منح حلول سياسية سلمية للأزمات التي تعتري معظم الدول المتاخمة لحدودها، الأمر الذي يدعنا نقول أن التوجه البراغمتي الحديث للجزائر في سياستها الخارجية يستند على ضرورة: "تفادي التبعات الإستراتيجية للوضع الأمني القائم".[1]

- فمنذ 2014 دعت الجزائر الفرقاء الليبيين إلى حوار وطني شامل وإلى مصالحة وطنية، الهدف منها كان وقف الإقتتال بين مختلف الفصائل والميليشيات، ومنه البحث عن مخرج للأزمة لحالية، وبالتالي ضمان نجاح الفترة الإنتقالية. والأكثر من هذا إعادة تفعيل "اتفاق غدامس" الموقع في 2013 بين الجزائر، تونس وليبيا، لكن وقبل هذا عملت الجزائر على ضمان وجود استقرار سياسي في تونس لضمان امن الحدود معها، ثم الانتقال إلى الملف الليبي، الأمر الذي يضمن بناء جوار إقليمي مستقر يبدأ من تونس، مالي وليبيا.

« La stabilité politique acquise par son voisin permet ainsi à l'Algérie de renforcer la coopération bilatérale de sécurité déjà bien avancée et de consolider son rôle de pays-pivot dans la région ». [2]

- الإشارة هنا إلى مكانة تونس في رقعة الشطرنج التي رسمتها الجزائر في إطار الإستراتيجية الكبرى المستندة على سياسة التحالفات، التي اعتمدتها في إطار مقاربة شاملة وجماعية لاحتواء التهديدات الأمنية المنتشرة في الساحل الإفريقي، التوجه الذي اعتمدت فيه على حسابات عقلانية وبراغماتية، مقابل عدم الإتكال على محور آخر هو الجزائر القاهرة، أين فضلت الجزائر محور تونس الجزائر في حل الأزمة الليبية. [3] مع العمل على تفادي الأخذ بالحل العسكري الذي دعت إليه مصر، فرنسا وايطاليا لحل الأزمة

1 - Laurence Aïda Ammour, Pour Alger, le chemin de Tripoli passe par Tunis, **Middle East Eye**, 6 mars 2015, p 01.

2 - **ibid**, p 01.

3 - **ibid**, p 01.

الليبية وهو الأمر الذي عملت فيه الجزائر على فرض إدراكها، قناعاتها ومنه طريقة إدارة ملف الأزمة الليبية من خلال لم شمل الفرقاء الليبيين حول طاولة الحوار والتفاوض.

3/ العمل المستمر في احتواء التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة:

فالدور الجزائري فيما يخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل يعتبر الأبرز والأكثر فعالية ونجاعة من باقي الفواعل، سواء الإقليمية أو الأجنبية هذا استنادا إلى العديد من المؤشرات:

- **الأسبقية**: تابع لخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وهذا راجع للظروف التي عرفتها الجزائر إبان العشرية السوداء، إلى غاية الدخول في ما يعرف بالحرب الدولية على الإرهاب التي أضفت لها طابع الاعتراف الدولي بالمكانة والأسبقية في هذا المجال.

- **الاحترافية**: تابع لفكرة كون الجزائر دخلت في1999 في مسار إعادة بعث وإحياء وتطوير الجيش الوطني الشعبي، الأداة والوسيلة الأساسية التي تمكنها من مواكبة التهديدات الأمنية الحديثة وبالتالي القدرة على مواجهتها.

- **الكفاءة**: من خلال وجود عناصر ذات خبرة وكفاءة في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية وكذا في استغلال القدرات المادية والوسائل التكنولوجية في تقفي آثار الإرهابيين، مع القدرة على التكيف مع التحولات التي شهدتها الساحة الجيوامنية في منطقة الساحل.

- **الاعتراف الدولي بالدور والمكانة المحورية في المجال:** يبرز من خلال استناد القوى الكبرى المنخرطة في ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب، على التجربة الجزائرية في المجال، الأمر الذي منح للجزائر مكانة دولية معترف بها في ما يخص الخبرة والكفاءة والفعالية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، خاصة بعد تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة.

4/ زيادة الإنفاق العسكري دليل على الإرادة والاستعداد لاحتواء ومواجهة التهديدات:

حيث بقيت الجزائر القوة العسكرية الأول في المغرب العربي و منطقة الساحل، والتي أشار لها موقع له : "www.globalfirepower.com"، الأمريكي المتخصص في متابعة الشؤون العسكرية عبر العالم، لسنة 2015 ، لتتقدم بأربع مراتب عن السنة الماضية، من بين 126 دولة شملتها الدراسة، وصنف الجيش الجزائري كقوة عسكرية ثانية عربيا، خصوصا من الميزانية السنوية المقدرة بـ 10,57مليار دولار، والـ 27 عالميا.

من جهة أخرى وفي تقرير لـ" معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمية "سيبري"، فان الإنفاق العسكري الجزائري ارتفع بـ 12.2% في2014 ، إلى هنا تبرز النية الواضحة من طرف الدولة الجزائرية في مواصلة جهود تقوية وتحديث الجيش الوطني الشعبي، الأمر الذي يمكنه من مواجهة التحولات الأمنية التي تشهدها المنطقة الساحلية والعربية، رغم أن التكلفة قد تبدو مرتفعة إلا أن مطلب الأمن الضامن الأساس للبقاء يبقى مطلب حيوي وخط أحمر لضمان المصلحة الوطنية. ما يحيلنا إلى النظر في دور الإنفاق العسكري في ضمان الإستقرار لكل الجوانب السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، إلا أن **فكرة نزع السلاح لصالح التنمية** ليست فكرة جديدة، لأن النفقات العسكرية كانت دائما مصممة على أنها نفقات غير منتجة، ما يعني أن تخفيضاتها لن تؤدي على الأقل في المدى الطويل إلى فائض في نمو الاقتصاد، لكن الأمن يمثل أولوية لا يدركها اخصائيوا الاقتصاد دائما بنفس الطريقة.[1]

5/ العمل على تحقيق الأمن الإنساني، مكافحة الفقر والمجاعة وتحقيق أهداف الألفية من اجل التنمية:

- إن تحقيق الأمن وحده من دون التنمية لن يكون أمرا مستداما خصوصا عند تنامي المشاكل التي تدفع إلى اللااستقرار، والتي في الغالب ما تكون ذات طبيعة إجتماعية و إقتصادية، من هنا فإن تحقيق التنمية المستدامة أولا، لن يحدث نفس المفعول بمعنى أن تحقيقها لن يشجع اللجوء إلى العنف، لأن الفرد إذا توفرت له كل الظروف الملائمة لكي يعيش في كرامة، لن يلجئ إلى استعمال القوة والعنف. خصوصا وأن تقارير التنمية البشرية تعرف التنمية على أساس أنها توسيع مستمر للخيارات، الأمر الذي يتضح أكثر عند إدراك طبيعة مصطلحي التنمية البشرية والأمن الإنساني:

- **التنمية البشرية :**تشير إلى توسيع خيارات البشر؛
- **الأمن الإنساني :**يشير إلى كون الأفراد بمقدورهم الإنتفاع بهذه الخيارات في كل زمان ومكان بحرية مع إدراكهم أن هذه الخيرات التي تحوزها اليوم لن يفقدها غدا.[2]

[1]- جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد**، طبعة ثانية، ترجمة:محمود براهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. ص 293- 294.

[2] -Maria RAQUEL FREIRE, Paula Duarte Lopes« THE SECURITIZATION OF DEVELOPMENT AND HUMAN (IN) SECURITIES », Stockholm : University of Coimbra-Portugal, **SGIR**, 9-12 september, 2010, p.p 02 – 03.

فتأمين منطقة الساحل مرتبطة بالقضاء على ظاهرة الفقر، فالمسائل السياسية المرتبطة بالحوكمة تبرز كمتغير أساسي، نظرا لما يمثله مشاركة الشعب في تعريف وإدراك المشاكل التي تعتري مجتمعاتهم، مع إدماج المجتمع المدني.[1]

- إن تحقيق الأمن التنمية جنبا إلى جنب، واعتبارها كمقاربة محورية ليس فقط لبناء السلام بل حتى في حفظ وتثبيت السلام، الأمر الذي يمكن وصفه" **بالسلام المستدام**"، حيث أنه لا يمكن أن يكون نمو مستمر بدون سلام وأمن، فمنع النزاع بشكل خاص يعتبر كوسيلة لتقوية تشجيع التعاون في مجال التنمية، ومجتمع مدني معترف به، كلها عوامل مساعدة في عمليات بناء السلام والتنمية. [2]

كل هذه الأمور تدركها الجزائر وتعمل على تحقيقها، فالأمن الإنساني أصبح تحقيقه امرأ ضروري لاستدامة الأمن، خاصة وأن منطقة الساحل تبقى بعيدة عن تحقيق أمنها الإنساني من هنا فان الجزائر تربط بين الأمن الصلب والأمن اللين في تحقيقها للاستقرار في المنطقة، وفي مواجهتها للتهديدات الأمنية المنتشرة، والتي عادة ما ترتبط بالوضع الإنساني المزري الذي تعرفه الدول الساحلية لتكون بذلك من بين أهم الأسباب الهيكلية المسببة لحالة اللاأمن، ومنه توفير المناخ الملائم لإحتضان وانتشار كل أشكال التهديدات.

6/ العمل على استدامة الأمن والتنمية:

-إن الأمن الوطني لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل و بصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي و السياسي في الداخل، فالأمن يتطلب حدا أدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها، فإنه من المستحيل تحقيق السلم والإستقرار.

لهذا فان التنمية يمكن النظر إليها على أساس أنها ***"تمثل خط الدفاع الأول للأمن الشامل للمجموعة"***[3]

يتضح من هنا مثلا أن الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، تنتشر في مناطق حيث حالات الفقر والتهميش الإجتماعي والإقتصادي خصوصا أنها وجدت ملاذا آمنا في شمال مالي والنيجر والمناطق

---

[1] - International Peace Institute (IPI)**,** « SECURITY AND DEVELOPMENT IN THE SAHEL-SAHARA », Niamey : **International Peace Institute (IPI),** An international seminar on security and development in the Sahel-Sahara, February 15 - 16, 2013, p 03.

[2]- Kristin VAN DER LEE, « A Guidance for Integrating Peace building into Development », European Union: **Initiative for Peace Building (IFP)**, 2010, p 14.

[3] - Neclâ TSCHIRGI, « DEVELOPMENT, PEACE AND SECURITY », USA: a World Vision Journal of Human Development**, Global Future**, first quarter, 2005, p 04.

الشمالية لموريتانيا، وذلك نتيجة ضعف الدولة المركزية في بسط نفوذها الأمني والإجتماعي والإقتصادي على تلك المناطق. إلا أنه من جهة أخرى فإنه يمكن الحديث عن أن إيجاد بيئة أمنية ومناخ مستقر يوحي إلى أولوية تحقيق الأمن، الذي بدوره يهيئ القاعدة للانطلاق في تجسيد أي إستراتيجية تنموية بطبيعة الحال مع مراعاة خصوصيات كل دولة.

I7 الدور الجزائري على مستوى المغاربي ضرورة التكامل في ظل تنامي التهديدات الأمنية:

إن الدول المغاربية تدرك أكثر من أي وقت مضى أن مواجهة التحديات الأمنية لن يكون إلا في شكل جماعي وهذا نظرا لطبيعة التهديدات التي لا توجد أي دولة في منأى عنها، من هنا فإن التكامل والتعاون في المجال الأمني أصبح أكثر من ضروري. ففي إطار تقييم الوضع الأمني السائد في منطقة الساحل وتفعيلا لآليات التنسيق المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية المحيطة بالمنطقة، اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة في العاصمة المالية باماكو، في الفترة الممتدة ما بين 28 30 –أفريل .2011 أين صرح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق" احمد قايد صالح "معبرا أنه:

"على يقين أنكم تشاطروننـي جميعا نفس القناعة، بأنه لا يمكن لأي من بلداننا العمل بمفرده، ذلك لكون استقرار منطقتنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتعاون إقليمي لمجابهة المخاطر أي كان مصدرها .[1]

- فالعقيدة الأمنية الجزائرية ترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الخارجية الجزائرية، خاصة وان الهاجس الأمني يبقى ابرز تحدي يدفع بالدول الساحلية ودول شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر إلى ضرورة التكامل والتعاون في المجال الأمني وهذا نظرا لاشتراكها في إدراكها للتهديدات الأمنية التي تمس بمنطقة الساحل والتي أخذت منحى وبعدا كبيرا، حيث تسارعت وتيرة الإتصالات والتنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس وليبيا لتتوج بعقد لقاء تاريخي بين رؤساء حكومات الدول الثلاث كإقرارا بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي وفي الساحل، عقد على هامشه لقاء بين وزراء الدفاع والداخلية في2013 ، وقد تم الاتفاق فيه على:

- ضرورة تأمين الحدود المشتركة؛

[1]- رضوان جريبي، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص: 15 – 16.

- ومحاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود؛
- تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية؛
- عقد اجتماعات دورية بين ولاة/محافظي الولايات الحدودية للدول الثلاث؛
- إنشاء دوريات مراقبة مشتركة على الحدود؛
- عقد لقاءات دورية بين الأجهزة الأمنية الوطنية؛
- كما تم الاتفاق على التحضير لاتفاقية أمنية مشتركة .

8/ تضافر الجهود الدولية، الأممية في مواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية:

يبرز هذا الأمر في اشتراك اغلب الفواعل الدولية في إدراكها للتهديدات الأمنية التي تنتشر في منطقة الساحل والتي من وراءها تعمل على احتواءها لكن كل حسب مقاربته، وهذا ما يدفع المنطقة إلى إن تكون محل اهتمام القوى الكبرى، المنظمات الحكومية وغير الحكومة والفواعل الإقليمية، لكن ما بقي إلا العمل على دمج الجهود والعمل الجماعي والتفاهم على المقاربة الأمثل لمواجهة واحتواء التهديدات الحالية والتحديات المستقبلية، خاصة في ظل تزايد الإدراك بحجم التهديدات والتحديات الأمنية التي تطبع الفضاء الساحلي، ما يوحي إلى أخذ الأمور بجدية، خاصة وان التهديدات واقع حقيقي وليست مدركة كهواجس أمنية أو مخاطر قد لا تمس بأمن الوحدات السياسية.

ثانيا: تحديات ومعوقات الدور الأمني الجزائري، ومخاوف الانكشاف الأمني جنوبا:

- إن المكانة الريادية للجزائر في منطقة الساحل شرعنت لها تصورا ودورا في مواجهة التهديدات الأمنية الساحلية المرتكزة على مقاربة شاملة لتعالج هذه التهديدات بوسائل مباشرة، وتطمح إلى معالجة مسبباتها، وهذا الأمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميين في المنطقة. وكذا تلقى الجزائر في نفس الوقت الاعتراف من القوى الخارجية، مثل الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن هذا الدور تشوبه معوقات على مستوى التصور والأداء في بعده المحلي، الإقليمي، الدولي انطلاقا من:

1-تحديات الظروف الداخلية وطبيعة البيئة الخارجية وتأثير هذا على الدور الأمني الإقليمي للجزائر:

- في ظل تعدد الجبهات التي على الجزائر تأمينها والتي تشمل تقريبا كل حدود الجوار الإقليمي، لكن وفي نفس الوقت لا يجب إغفال الجبهة الداخلية من مطالب اجتماعية وضغوط اقتصادية، قد تضعف الجهود الأمنية المبذولة لحد الآن. تأتي لتضاف إلى عديد الجبهات التي تعاني الجزائر الأمرين في الحفاظ على أمنها واستقرارها، خاصة مع أمن الحدود فهي محاطة بعديد الدول الفاشلة المصدرة للتهديدات الأمنية والأزمات السياسية المستعصية، فإن الجزائر ومن جراء انخفاض أسعار البترول فإن السياسية الاقتصادية ستكون تضييقية مصحوبة بتقليص الإنفاق العام ولربما الاستدانة الخارجية، ما يعبر في المخيلة الجزائرية بالعودة إلى سنوات التسعينيات أين عجزت الجزائر عن سداد ديونها ومنه الدخول في مديونية تبعتها إعادة الهيكلة الاقتصادية، فالجزائر أن استمر الوضع الاقتصادي على حاله فان سيناريو العودة إلى المديونية و العجز يبقى وارد.

من جهة أخرى يمكن سرد هشاشة النظام السياسي الجزائري خاصة في إطار الحراك السياسي والاجتماعي الذي صاحب ما يعرف بالربيع العربي، وهو الذي يعرف العديد من التحديات التي تتمحور أساسا حول أداءه ومستقبله، مما يطرح علامات استفهام حول الاستقرار السياسي ودوره في صنع السياسة الداخلية والخارجية، مما يجعل من الجزائر تلجا إلى التعاون مع القوى الكبرى تجنبا لضغوطات متوقعة على وضعها الداخلي.[1]

- فمخرجات تحديات البيئة الداخلية وتأثيرها في الدور الأمني الإقليمي للجزائر يمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية:

- اضطرابات داخلية قد تزداد حدة تأتي لتضاف إلى جبهات خارجية أكثر التهابا خاصة في العمق الساحلي الصحراوي؛
- الأزمات الداخلية قد تدفع بالجزائر إلى تبني نهج الانعكاف؛

[1] - فضيلة عيسات ،"السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: **دور الجزائر الإقليمي: - المحددات والأبعاد**، تبسة :جامعة تبسة، 28 و 29 أفريل 2014 ، ص 12.

- التوجه إلى العمل على تحقيق السلم الداخلي من امن مجتمعي وتنموي، وإغفال عمق صحراوي ازموي، وجوار إقليمي في حالة فشل دولاتي، إضافة إلى العديد من التهديدات القائمة.

هذا ما يمكن التعبير عنه في كون:

"الجزائر هي القوة الاقليمية الرئيسية ...لكن مشكلتها تكمن في انشغالها بمشكلاتها الداخلية للحصول على الريع وإعادة توزيعه..وهي حاليا منكمشة على نفسها".[1]

2-تنامي الفشل الدولاتي في ليبيا ومالي، مع إمكانية تحولهما إلى قواعد خلفية للجماعات الإرهابية بما يهدد الأمن، السلم والإستقرار في المنطقة:

- حيث أن التهديدات ستظل قائمة، وان لم نقل ستتزايد وهذا تبعا لعديد المؤشرات، فالتدخل الفرنسي في مالي قد تنظر إليه فرنسا على أساس أنها عملية ناجحة، إلا انه في الواقع لم تقم إلا بإيقاف زحف الإرهابيين إلى الجنوب، بل أكثر من ذلك أنها قامت بتحويله إلى مناطق أخرى:

« Si l'opération Serval a été célébrée quasi unanimement comme un succès, elle n'a pu éradiquer la « menace terroriste » qui pèse sur la région depuis plus de 20 ans. En obligeant une partie des groupes armés à refler vers les territoires voisins, elle n'a fait que déplacer le problème ».[2]

بمعنى تحويله إلى دول أخرى منها ليبيا ونيجيريا موريتانيا، بمعنى كل دول الجوار الإقليمي، وهذه هي طبيعة التهديدات اللاتماثلية التي تزيد البيئة الجيوامنية تعقيدا في الساحل.

- تزايد الانفلات الأمني في ليبيا، خاصة في ظل دخول المغرب على طاولة النقاش كوسيط لحل الخلاف الذي لا يستند إلى مقاربة شاملة بل إلى فصائل سياسية وأمنية، لا تمثل التوافق قد يدفع بليبيا إلى صراع داخلي ومنه الدخول في دوامة أمنية غير منتهية بكل تأثيرات هذا الوضع على الأمني الإقليمي وامن الجزائر أساسا بحكم الجوار. فحتى وان ركزت تدخل الحلف الأطلسي في شمال، ليبيا على لمساندة الثوار والإطاحة بنظام القدافي، إلا أن الجنوب الليبي بقي فضاء منكشفا للجماعات الإرهابية التي استغلت انشغال القوى الأجنبية بالثروات الباطنية وبالمصالح الإستراتيجية التي تعرفها منطقة الشمال إلا

[1] - محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية: احباط طموح قوة اقليمية افتراضية**، القاهرة: دار العالم العربي، 2016، ص 331.

[2] - Laurence Aïda Ammour, Libye 2011-2013 : les reconfigurations de l'islamisme radical, **politique étrangère** 4/2013, p 145.

أن الجنوب الممتد إلى الساحل أصبح منطقة رمادية انتشرت فيها الجماعات الإرهابية، التي استفادة من غياب الدولة ومن الانتشار المكثف للسلاح، لتجد ملاذا آمن تستغله كقواعد خلفية، ولعل الهجوم على الموقع النفطي "لتقنتورين" بالجزائر أفضل مثال. وهذا من دون استبعاد احتمال تزايد نشاط الجماعات الإرهابية من حيث الكم والكيف مع بروز تنظيمات جديدة مثل بوكو حرام وداعش الذين توسع نطاق نفوذهما ومنه نطاق تهديدهما.

3/ الضبابية في ميكانيزمات المواجهة وتعدد المقاربات والإدارات:

- إن اغلب الفواعل الدولية والإقليمية تدرك حجم التهديدات التي تمس بأمنها القومي والوطني، خاصة منها الجزائر ودول المغرب العربي وأوربا، إلا أن المبادرات التي تقوم بها والجهود المبذولة تبقى ضعيفة مقارنة بالمجهودات الأمنية التي يجب بذلها، خاصة وان الأزمات ورغم كونها تمس بأمن الدول إلا أن أساليب معالجتها تتعدى الأساليب العسكرية الصلبة التي توحي إلى قصور في الرؤية والإدراك السطحي للازمات الأمنية التي تنتشر في منطقة الساحل، وهو الأمر الذي استطعنا استخلاصه من خلال تحليل الادارت الأجنبية للقضايا الأمنية في المنطقة التي تشهد هشاشة وانكشاف امني.

من هنا فان التهديدات أخذت تتعقد وتتشابك، وفي نفس الوقت تتمدد من إقليم لآخر وتتوسع رقعة المناطق الرمادية والمنكشفة استراتيجيا، وهو ما تمخض عنه انتقال التهديدات وانتشارها من دولة لأخرى. المثال الذي ينطبق على تدخل الناتو في ليبيا وفوضى السلاح والفشل الدولاتي الرهيب الذي تبع هذا التدخل، وكذا مهمة "سيرفال" التي قامت بها فرنسا في مالي والتي لم تقضي على الإرهاب بل قامت بنقل وتحويل الجماعات التي كانت نشطة فيها إلى الدول المجاورة.[1]

4- غياب خارطة طريق واضحة لإعادة البناء للدول محل النزاع وكذا لاحتواء التهديدات بمختلف أشكالها:

فالفشل الدولاتي يبقى مشكل أساسي لبقاء الوضع الأمني على حاله فالدول الساحلية تبقى في حالة هشاشة كبير وعجز مؤسساتي يوحي إلى تلك الصعوبة من طرف مختلف التشكيلات السياسية المعنية بقيادة البلدان في فترة ما بعد الانهيار، وهو ما اتضح في الحالتين الليبية والمالية، أين اتسمت مسارات إعادة بناء هذه الدول باختلاف كبير وصعوبة في إيجاد طرق لتسوية الإنسداد السياسي والدستوري، ومنه صعوبة في إيجاد توافق وطني يكون القاعدة الرئيسة لانطلاقة جديدة لتشييد دولة المؤسسات والقانون

[1] - Laurence Aïda Ammour, **op-cit,** p 145.

تكون بذلك مصدرة للأمن والإستقرار، وليس كما هو الأمر حاليه من كون كل من ليبيا ومالي دولتين مصدريتين للاأمن واللاإستقرار، ومن جهة أخرى صعوبة المفاوضات حول إعادة البناء وما هذا إلا مؤشر على ذلك الإدراك الدولي حول ضرورة إيجاد مخرج لهاتين الأزمتين لحل باقي الأزمات واحتواء باقي التهديدات الأمنية. فالجزائر تدرك أن أمنها الإقليمي يبقى هش ما دام أن دول الجوار الإقليمي تبقى عاجزة ما يؤدي إلى انكشاف امني رهيب يوحي بتوسع المناطق الرمادية التي تبقى المصدر الرئيسي لإنتشار التهديدات التي تمس بالأمن الإقليمي والوطني للجزائر.

5-عدم وجود إستراتيجية محددة لمواجهة هذه التهديدات:

إن تعدد الادراكات للوضع الأمني في الساحل، وما يصاحبه من تنافس ومصالح مخرجاته تعدد الإدارات للمسائل الأمنية في منطقة الساحل، خاصة من طرف الفواعل الأجنبية التي ترتبط كما اشرنا إليه بمصالحها لا غير، من هنا فإن الاستراتيجيات العديدة التي تم إقرارها لم يكن من مخرجاتها سوى المزيد من العسكرة والتدويل للقضايا الأمنية دون إيجاد مخرج صريح للتحديات الأمينة القائمة، وإنما فتح الباب للتنافس الدولي حول المنطقة، وكذا تنامي للتهديدات التي تستغل نقص الرؤية والإدراك والإرادة وهذا ما يوحي إليه تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، بل وحتى تعدد التشكيلات والجماعات الإرهابية التي ازدادت مناطق نفوذها إلى دول عديدة توجد في حالة عجز وفشل.

- أن حجم استعداد دول المنطقة الساحلية وإرادتها قد تكون كبيرة، وهذا تبعا لحجم إدراكها بالتهديدات القائمة، إلا أن غياب إستراتيجية واضحة توفر عنصر الانسجام والتعاون خاصة في المجال الأمني تبقى غير وارد، وان حجم التعاون الحالي يبقى غير كفيل، رغم ذلك الإنفاق والاستعداد العسكري الكبير الذي تشهده دول المنطقة في مواجهتها لهذه التهديدات الأمنية.

- مما هو ملاحظ كذلك، هو ذلك الضعف الذي تعرفه القوات الأمنية المتخصصة في مكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة، خاصة في الدول الساحلية، رغم الدعوة إلى ضرورة عصرنة القوات الأمنية لجعلها أكثر فعالية في مواجهة هذه التحديات. [1] يضاف إلى هذا ضعف رقابة الدول الساحلية على أقاليمها وهذا نظرا لمتغيرات بيئية وكذا تنظيمية، ومن جهة أخرى ضعف الرقابة على الحدود المصاحب لمشكل تأمينها، ما يسهل انتقال التهديدات من دولة لأخرى، وما يوفر لها فضاء آمن للإنتشار والتحرك.[2]

---

[1] - Antonin Tisseron, Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara, **Hérodote**, n° 142, La Découverte, 3e trimestre 2011, p p 103-105.

[2] - Antonin Tisseron, **op-cit**, p 104.

6-تعدد الادراكات، الادرات والمقاربات قد يعرقل سبل التعاون الإقليمي:

غياب إستراتيجية أو لنقل مقاربة موحدة، شاملة ومتجانسة بين مختلف الفواعل التي من مصلحتها تحقيق الأمن في المنطقة وليس الفوضى الخلاقة أو ساحل للأزمات يسهل السيطرة وبسط النفوذ عليه، تبقى ضرورية. لكن منطق تاريخ العلاقات الدولية يشير إلى أن القوة والمصلحة وان الحرب هي السمة الرئيسة التي تغلب السلم والأمن، عليه فإن التصور الواقعي ينطبق على حالة الحرب الدائمة هذه ولو اختلف أشكالها وصورها، خاصة وأننا نتحدث الآن عن حرب دولية ضد الإرهاب، نشر للديمقراطية والمرور من واجب التدخل إلى حق التدخل، باختلاف المصوغات والتبريرات التي تدفع إلى جعل الإرادة الدولية تميل أكثر إلى الحفاظ على الوضع القائم وليس تغييره، وهذا ما يجب أن تدركه الفواعل الإقليمية المعنية مباشرة بالتهديدات هذه، ما يدفع بالجزائر إلى تبني النهج التعاوني مع دول الجوار الإقليمي أي مبدأ: "إفريقيا للأفارقة"، أكثر منه الاتكال على المقاربات الأجنبية في حل الأزمات الأمنية في المنطقة التي تخضع لحسابات ولمنطق مغاير لما يجب أن تكون عليه الأمور، التي من المفترض أن تتجه نحو إرادة حقيقية لاحتواء التهديدات وتحقيق التنمية وإعادة بناء دول في الساحل.

7- المقاربة الدفاعية للجزائر: بين المعيارية والواقع الجيوامني الإقليمي الهش:

- بقاء الدور الجزائري على حاله أي استنادا إلى نفس المبادئ، رغم أن أوضاع البيئة الأمنية تدفع بصانع القرار إلى إعادة النظر في بعض المبادئ في سبيل تحقيق الأمن الوطني، الأمر هنا يشير إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا أن مهام ودور الجيش الوطني الشعبي لا تتعدى حدود الإقليم . هذا ما يضع الجزائر أمام واقع مر وهو أن هذين المبدأين قد يضعان في آن واحد الجزائر في وضع يهدد أمنها، فمن جهة قد تبرز على أساس أنها دولة مبادئ ولكن هذا قد يقيد حركتها الخارجية وحتى قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات، خاصة وأن الجميع يشير إلى ضرورة تبني نهج الإستباقية الإستراتيجية.

صحيح أن الحل السياسي يبقى جوهري في حل الأزمات المؤسساتية والعمل على إعادة بناء الوحدات السياسية العاجزة والمنهارة على غرار ليبيا ومالي، لكن أي حل سياسي ينفع الجماعات الإرهابية والإجرامية التي لا تحمل هدف سياسي أو إيديولوجي بالنسبة للجماعات الإجرامية، التي لا هم لها سوى الربح والاتجار غير الشرعي، أما الإرهاب فان أصل الكلمة كفيل بتحديد أهدافه وغاياته. يضاف إلى هذا

تحديات مجتمعية، إنسانية وبيئية تستدعي مقاربة اشمل تفي بمواجهة التهديدات القائمة واحتواء تلك المقبلة.

- ففي ظل تنامي التهديدات المحيطة بالجزائر فإن عقيدتها الأمنية التي تستند عليها، تكون أمام تحدي الواقع الأمني الإقليمي الذي يحتم عليها التحرك العسكري خارج الحدود، والذي تنظر إليه الجزائر على انه مساس بالوظيفة الدستورية الموكلة للجيش الوطني الشعبي، لكن التساؤل إلى متى تبقى الجزائر تنظر إلى التهديد على اعتبار أنه بعيد، ما لم يكن داخل التراب الوطني، في ظرف تعمل فيه الدول الكبرى على تبني استراتيجيات وقائية واستباقية بالاعتماد على نهج الاستشراف والتحليل الاستراتيجي الذي يغير من مقاربة المواجهة، من مقاربة تستند على رد الفعل إلى مقاربة استباقية للتهديدات. من هنا فإن الجزائر توضع بين المطرقة والسندان في هذا الجانب. لكن الأساس الذي يبقى حجر الزاوية في العقيدة الأمنية للجزائر هي الحلول السلمية التفاوضية لفض النزاعات، وهو المبدأ الذي تستند إليه في إدارتها للازمات الأمنية المحيطة بها سواء في مالي أو ليبيا.[1]

8- تبعات ""الربيع العربي"" على الأمن الإقليمي:

تؤشر المعطيات الواقعية إننا أمام مرحلة انهيار التوازنات القديمة من دون خلق آفاق سليمة بديلة، وهي التي كان يمكن أن توفرها الثورات الديمقراطية العربية، لكن الطريق أمامها أصبحت متعرجة ومعقدة، ما يجعل السيناريو المتوقع في المدى المنظور طالما أن البديل الديمقراطي الوطني التوافقي ليس ناجحا بعد في كثير من الدول والمجتمعات العربية وذلك يعني إننا في حلقة مفرغة من الصراعات والأزمات الداخلية والإقليمية الطاحنة.[2]

- لقد أعادت الثورات العربية إحياء عديد الأزمات الخاملة من أزمة هوية، مواطنة، انتماء، ولاء ولكن الأكثر من ذلك إحياء النزاعات والأزمات الخاملة، أين شكل الفشل الدولاتي مناخا مريحا للجماعات الإرهابية والإجرامية للتنقل بأكثر حرية مع توفر للسلاح ومجندين جدد، لكن بروز المد الإسلاماوي وإعادة إحياء ووصول التيارات الإسلامية إلى الحكم في العديد من الدول دفع بالقوى الغربية خاصة إلى إدراك حجم التبعات الأمنية التي قد تنجم من جراء الانفلات الأمني في اغلب الدول التي من المفترض إن

[1] - Laurence Aïda Ammour, Dialogue inter-libyen : une délicate mission pour Alger, **Middle East Eye**, 16 mars 2015, p 01.

[2] - حسن ابو هنية ومحمد سليمات ابو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**، بيروت: مؤسسة فريدرش ايبرت، 2015، ص 231.

تكون في حالة تغيير في انتظار إعادة بناء، وهذا هو واقع مصر، ليبيا...لتتحول منطقة المغرب-الساحل والصحراء إلى خزان للأزمات:

« La région Maghreb-Sahara-Sahel constitue un réservoir de crises dans lequel s'articulent plusieurs systèmes de conflits ». [(1)]

9- تكلفة لعب دور الدولة المحورية أو دور الدولة المصدرة للإستقرار:

- للدور المنوط بالجزائر أن تقوم به في منطقة الساحل له من الأعباء المالية، البشرية والمادية اللازمة من أجل تغطية تكلفة مراقبة الحدود الجنوبية. التي تبقى الدعامة الأساسية في تحقيق أمن الحدود، فرغم النجاحات التي حققت إلا أن الاختراق المسجل في حادثة "تيقنتورين" في جانفي2013 يعطي إشارات إلى تعاظم حدة هذا المشكل مع الوقت وارتباطه بتحديات أخرى، فإلى متى تتحمل الجزائر مثل هذا العبء في ظل تقصير وعجز الدول المتاخمة وفي ظل تفاقم التبعات الإنسانية للنزاعات في التخوم الجنوبية للجزائر؟ هذه التكلفة التي تتكبدها الجزائر مقابل لعبها لدور الدولة الضامنة للأمن والاستقرار في المنطقة قد يكون محل نقاش كبير، خاصة ما تعلق بمسائل مسح ديون الدول الساحلية، المساعدات الإنسانية، وكذا حجم النفقات العسكرية، وكذا النفقات على التسلح والتي تظهر كضرورة تفرضها طبيعة التهديدات وطبيعة البيئة الجيوامنية التي تميز الجوار الإقليمي المحيط بالجزائر والذي يتسم بالهشاشة.

10- البيئة الأمنية في الساحل وواقع الأمن الجماعي في المغرب العربي:

رغم تعدد التهديدات التي تعرفها منطقة الساحل، إلا أنه لا تعاضد للجهود المغاربية لاحتوائها والحيلولة دون تحول المنطقة إلى بؤرة توتر ومسرح لتدخل الغير. ورغم أن كل الدول المغاربية تتقاسم نفس الهاجس الأمني المباشر، فإن التهديد المشترك لم يخلق الحد الأدنى من التنسيق والتعاون الأمنيين مغاربيا. واتضح أن المغرب العربي المنقسم على نفسيه يسير وفق محورين مغاربيين: المحور الجزائري-المغربي المتنافر أصلا، والمحور التعاوني الثلاثي الجزائري-الليبي-التونسي، فضلا عن محور ثالث مغاربي-ساحلي عبر مبادرة دول الميدان يسمح بتعاون جزائري-موريتاني.[(2)]

يحدث هذا في ظل جمود وعجز اتحاد المغرب العربي في إيجاد الآليات والميكانيزمات الأمنية الكفيلة بإيجاد تعاون إقليمي جاد في مواجهة التهديدات الأمنية، ما يوحي بالفشل في تشكيل تعاون إقليمي

---

[1] - Laurence Aïda Ammour, **op-cit**, p 146.

[2] - عبد النور بن عنتر ،لاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، **ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، بالدوحة – 17 18 فبراير 2013.

مغاربي يحد من درجة الانكشاف الاستراتيجي، ومنه انتشار التهديدات بمختلف أشكالها. أين يمكن اعتبار ملف الأزمة الليبية المثال الواضح والمعبر عن حجم العجز هذا الذي يشوب التعاون المغاربي في مجال قضايا الدفاع والأمن، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى التنافر الجزائري-المغربي. ففي خضم الأزمة المالية لم تتم الدعوة إلى عقد قمة مغاربية طائرة لبحث الوضع في مالي. ونفس الشيء حدث مع الأزمة الليبية. هكذا فشل المغرب العربي كنظام فرعي إقليمي في اجتياز اختبارين إقليميين: لم يحرك ساكنا أمام الأزمة الليبية وهي أول محنة من نوعها يواجهها "الداخل" المغاربي، ولا أمام الأزمة المالية، الأولى من نوعها يشهدها الجوار الساحلي الأقرب. طبعا ساهمت هذه الأزمة في تقارب جزائري- ليبي على الصعيد الأمني على الأقل. هكذا تركت الدول المغاربية أطرافا أخرى تتصرف وفقا لمصالحها، ليغيب الدور المغاربي. [1]

11 - صعوبة التعاون الإقليمي في المجال الأمني:

في افتتاحية مجلة الجيش الجزائرية العدد (574) الصادرة في ماي 2012، فقد أشير إلى الإدراك الجزائري لقضايا الفضاء الساحلي، وطريقة الإدارة التي يجب أن تبنى و تهندس عليها الجهود الجماعية لإقرار الأمن، وهذا ما تنص عليه صراحة هذه الفقرة:

"إن بلادنا التي عانت من ويلات الإرهاب المدمر، ووعيا منها بموقعها الإقليمي الرئيسي لم تتوان في وضع وسائلها و خبرتها في خدمة البلدان المجاورة مع قناعتها بأن المبادرات الإقليمية وحدها من شأنه أن تكون ناجعة و فعالة ميدانيا".[2]

لكن الحديث عن سياسات أمن ودفاع مشتركة، توحي إلى فكرة الأمن الجماعي في المغرب العربي في سبيل مواجهة التحديات الأمنية الراهنة، وتبقى وريثة امتداد جيوتاريخي يرتبط أساسا بالمسارات الأمنية والدفاعية التي عرفتها الدول المغربية منذ الاستقلال، خاصة بين الجزائر والمغرب، حيث ظلت السياسة الخارجية المغاربية لعدة عقود موسومة بطابع التوتر والتنافس، وقلما شهدت ديمومة في التعاون والإستقرار، ومن اللافت للإنتباه أن المغرب والجزائر، وهما الدولتان المحوريتان في المنطقة المغاربية تعذر عليهما لاعتبارات متعددة، بناء علاقات متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح مجتمعيهما، وتطلعات الشعوب المغاربية في تحقيق تكامل مغاربي عام وشامل، ويبدو أن توطين الثقة في العلاقات المغربية الجزائرية، وخلق توافقات واعية ومسؤولة بين الطرفين هو مفتاح البناء المغاربي الضروري والمطلوب.

---

[1] **-** عبد النور بن عنتر ،لاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، **مرجع سابق الذكر.**

[2] - محمد جعفر، **مرجع سابق الذكر**، ص 57.

فمن أصل سبع وأربعين سنة على استقلال الجزائر 1962-2009، لم تشهد العلاقات بين المغرب والجزائر أكثر من تسع عشرة سنة من التطبيع والاستقرار، مقابل ثمان وعشرين سنة من الحدود البرية شبه المغلقة أحياناً، أو المغلقة بالكامل في أحيان كثيرة. وفي الواقع شكلت المنازعات الترابية المصدر الأساس لديمومة التوتر في العلاقات المغاربية البينية. [1]

أين يمكن ذكر بعض العثرات التي أثرت في مسار بناء قدرات دفاعية وأمنية مشتركة، خاصة في الظرف الحالي وأهمها نذكر:

- قضية الحدود الموروثة من عهد الاستعمار، وهو ما شكل مصدر مواجهة عسكرية بداية عقد الستينيات وخصوصا 1963 فيما يعرف بحرب الرمال؛

- كما فتحت الحملات التوسعية للمغرب جنوبا أي إلى الصحراء الغربية حقبة جديدة في توتر العلاقات المغربية الجزائرية، لدرجة أن العديد من الباحثين وحتى السياسيين يربطون الجمود الذي تعرفه التجربة التكاملية المغربية في قضية الصحراء الغربية؛

يضاف إلى هذا الصراع في الصحراء الغربية الذي يخفي تنافسا شديدا بين الجزائر والمغرب على الهيمنة والزعامة في المنطقة المغاربية. [2]

- السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب معضلة أمنية تضاف إلى الأزمات الأمنية المحيطة بالدول المغاربية، أين دخلت الدولتين في إنفاق عسكري كبير، رغم ذلك التفاوت في حجم الإنفاق إلا انه يبقى معتبرا لكلا الدولتين، مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الذي جعل كذلك ميزانيتي الدفاع تحضى بحصة الأسد.

- تبعات أحداث ما يعرف بالربيع العربي في 2011 وتنامي التهديدات بمختلف أشكالها في منطقة الساحل، ومنه وجود مختلف الكيانات المشكلة للمغرب العربي وشمال إفريقيا في تهديد حقيقي وليس كهاجس فقط.

- بطبيعة الحال مخرجات هذا النافس هو تعطيل المغرب العربي وضرورة التكامل الإقليمي كرهان أساسي للنهوض بالمنطقة ككل.

---

[1]- امحمد مالكي، الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية، قدمت هذه الورقة في **ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، بالدوحة – 17و 18فبراير، 2013، ص ص 2- 5 .

[2]- خديجة محسن فينان،الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس "الربيع العربي"، قدمت هذه الورقة في **ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، بالدوحة – 17و 18فبراير، 2013، ص 05.

- تعطيل إيجاد حل توافقي للأزمة الليبية، وما لهذا من تكلفة على الأمن الإقليمي خاصة الجزائري منه.
- بقاء الشعب الصحراوي حبيس حسابات مصلحية وتوسعية من طرف المغرب الأقصى.
- تعطيل آلية التعاون الأمني الإقليمي، ومنه تنامي التهديدات الأمنية، التي تعطلها حسابات سياسية.
- اختلاف التوجهات والولاءات للقوى الكبرى، عامل آخر يعطل التعاون الأمني الإقليمي.
- الاختلاف في مقاربة المواجهة ففي حين تتبنى الجزائر مقاربة تستند على التنمية وتحقيق الأمن الإنساني، فان موريتانيا تتجه نحو مقاربة هجومية لاستئصال الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. [1]

- والى كل هذه المعوقات يمكن إضافة النقاط التالية التي تعتري الدور الأمني الإقليمي للجزائر:

مشكل مجابهة الجغرافيا الوعرة لإقليم الساحل بحيث يشكل بمساحته الضخمة، حدوده تضاريسه مناخه القاسي، عائق أمام المراقبة وسهولة الإختراق، ويكون بيئة مواتية لتواجد ونشاط الجماعات المسلحة وانتشار التهديدات الجديدة، صعبة التحديد مكانيا وزمانيا وكذا المصدر والطبيعة كلها أمور تضاف إلى تحدي المواجهة.

- هشاشة المقاربة الجهوية كحل للتهديدات الأمنية ذاتية المنشأ (Solutions endogènes) أي: ساحلية المنشأ والتطبيق، باعتبار أن دول الساحل هي المعني المباشر بالتبعات السلبية للديناميكيات الأمنية لهذا الإقليم. هذا ما يفسر الرفض الجزائري المتواصل للتدخل وخاصة من طرف قوى فوق إقليمية (Puissances extrarégionales) أجنبية أو حتى بعيدة عن الإقليم الساحلي (رفض إشراك المغرب الأقصى باعتباره دولة غير صحراوية). بالإضافة إلى الاستعصاء الذي يواجهه الجزائر في تطبيق هذه المقاربة، هو التدخل الأجنبي الذي يأتي في كل مرة ليجهض الجهود الجزائرية.

- العجز عن تقديم حلول مباشرة وسريعة للتهديدات الأمنية الساحلية، مما يقود في كل مرة إلى اللجوء إلى حل التدخل العسكري المباشر بتفويض أممي. حيث تواجهه الجزائر في هذا السياق عدم طرحها لبدائل فعالة تحول دون التدخل الأجنبي في تخومها الجنوبي، إذ لا يمكن للجزائر في نظام معولم أن

[1] - Antonin Tisseron, **op-cit**, p 10.6

توقف اهتمام الفواعل الدولية بالتبعات الإنسانية للأزمات الإقليمية الساحلية، إلا إذا قدمت حلولا مباشرة وفعالة وسريعة، وهي شروط غير متوفرة في المقاربة الأمنية الجزائرية حاليا. [1]

- المشكل المرتبط بالموقف الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة، والذي يرتبط مبدئيا مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2]، والناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الإنفصالية. فرغم جهود الجزائر منذ الانفصال الذي حدث في شمال مالي على إيجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق الممثلين في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية، إلا أن هذا التوجه يبقى على ضعف التصور الاستراتيجي الجزائري. [3]

- صلابة الضغط والاهتمام الأجنبي بالمنطقة الساحلية نظرا لمكانتها المحورية في إستراتيجياتها المستقبلية بسبب قدراتها الكامنة، ثم اختلاف رؤاها لمواجهة التهديدات القائمة فيه، وحلولها المقترحة لإشكاليات الأمنية مع الرؤية والحلول الجزائرية[4]، فالولايات المتحدة ترى أن مكافحة الإرهاب مهمة مشتركة يجب أن تنخرط فيها كل الدول "المتحالفة ضد الإرهاب"، أما الجزائر فترى في مكافحة الإرهاب مهمة حصرية مقصورة على دول الساحل فقط.[5]

- الانكشاف الوظيفي لمبادرة دول الميدان من جهة والدول المشكلة لها على حدى (موريتانيا، مالي النيجر،التشاد)، نتيجة للأزمات التي تعاني منها الدول الساحلية وانهيار بعضها (مالي وليبيا). وكذا العلاقات القوية التي تربط بعضها مع فرنسا، فرغم سعي الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة برؤيتها لحل المشاكل التي تعتريها، والتي ترتكز على تسويتها من دون تدخل أجنبي، عدا

---

[1] - حسام حمزة، الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهّمة المستعصية، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي** حول : الدور الإقليمي للجزائر :المحددات والأبعاد، الجزائر: جامعة تبسة، 13 مارس 2014، ص 06 .

[2] - عبد الغاني دندان، "السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة:قراءة تحليلية في مكامن القوة ومبررات الفشل"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي** حول : الدور الإقليمي للجزائر :المحددات والإبعاد، الجزائر: جامعة تبسة، 13 مارس2014 ، ص 10 .

[3] - حسام حمزة، **مرجع سابق الذكر**، ص07.

[4] - **نفس المرجع**، ص08 .

[5] - فضيلة عيسات ، **مرجع سابق الذكر**، ص12.

في مجالات قطاعية محددة، إلا أن الشكوك متبادلة وغياب الثقة ساعد على ضعف الآداء وتطبيق مضامين المقاربة الجزائرية. [1]

يضاف إلى هذا تدخل مجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (ECOWAS) في مسائل المنطقة وتبنيها للموقف الداعم للتدخل العسكري الفرنسي، والذي دفع الجزائريين الى تحمل تبعات هذا التدخل.

- من هنا وفي ظل التهديدات القائمة وطريقة التعاطي معها، فإن الجزائر تتواجد أمام مهمة صعبة، ترتبط بطبيعة الجوار الإقليمي الذي تتواجد فيه، ما يدفع بها إلى إعادة النظر في التعاون الأمني الإقليمي وهذا عبر:

1- تكلفة اللامغرب وضرورة إعادة البناء: من مركب اقتصادي إقليمي إلى مركب أمني إقليمي:

إن الوضع الراهن الذي يطبع المغرب العربي، يشير إلى حجم تكلفة عدم تفعيل التكامل الإقليمي والعمل على إيجاد صيغ تعاون ذاتية تتمكن من خلالها الدول المغاربية من استغلال حجم الموارد الضخمة التي تحوز عليها من مواد طبيعية وموارد بشرية، يمكنها من الخروج من دائرة التبعية خصوصا في السعي وراء التأثير ليس فقط في النسق العالمي، لكن ولو على مستوى اقل أي إقليمي أو ما دون الإقليمي، والجميع يدرك حجم الرهانات والتحديات التي تطبع الفضاء الساحلي عموما بامتداداته الجيوسياسية.

- فإذا كان باري بوزان واولي ويفر قد نظرا لمركب الأمن الإقليمي، استنادا إلى المتغير والمعطى الأمني فان الخيار بالنسبة لدول المغرب العربي ولدول الساحل الذي يجب أن يقدم على خلفية الدور الحيوي في العمل على تثبيت الاستقرار السوسيو-اقتصادي الإقليمي، مضمون هذا المصطلح أن البيئات المحلية لدول الساحل الصحراوي، أصبحت عرضة للعطب بسبب الصعوبات الاقتصادية والتنموية التي تعيشها والتي ما أن تتفاقم حتى تكون مخرجاتها أعباء اقتصادية ومشاكل أمنية وسلسلة متعددة ومعقدة من مصادر التهديد الأمني، وهذا هو واقع البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي.[2]

لقد حتمت التهديدات الأمنية على دول الساحل وشمال إفريقيا، وعلى رأسها الجزائر باستباق المعطيات والوقائع، حيث آن أي خلل على المستوى الإقليمي لابد وان ينعكس على بعدها المغاربي مع كل ما يحمله هذا المركب الذي نشير نهايته إلى التكامل والتعاون الإقليمي، في سبيل تجاوز الأزمات والتهديدات

[1]- حسام حمزة، **مرجع سابق الذكر**، ص 08 .

[2]- عامر مصباح، **مرجع سابق الذكر**، ص 310.

الأمنية القائمة، وتحقيق تنمية يستديم معه الأمن، إلا أن المشكل الجوهري الذي يعيق تحقيق هذا المركب رغم أن البيئة والظروف ملائمة إلا أن فكرة السيادة الوطنية وفشل عديد دول الساحل تكون عائقا أمام التنمية الإقليمية عبر الحدود.

- لابد من توجيه الإنتباه إلى مفهوم "مصفوفة الشراكة"، الذي يتضمن الفواعل الإقليمية والدولية وكذلك الفواعل الأجنبية التي تتقاطع أهدافها مع أهداف الشراكة الإقليمية في سبيل تحقق التنمية. ومن هنا فان مفهوم الانتشار الذي جاءت به المدرسة الوظيفية يكون ذو مفعول يدفع بالمركب التنموي الإقليمي إلى التوسع والتعميق. هذا ما يعزز ويقوي مصفوفة الشراكة الإقليمية الاقتصادية التي تكبح اندفاع المشاكل الأمنية والتهديدات من البيئة المحلية إلى البيئة الإقليمية. فمثلا: يجد أن المشاكل الأمنية والسياسية في مالي، تضاف إلى ميوعة الحدود وصعوبة تحقيق أمن الحدود، التي تجد الأرض مفتوحة للتدفق إلى دول الجوار وعلى رأسهم الجزائر، بحيث لا توجد أسواق كبرى ولا مدن صناعية ومنه بيئة تنموية تكون المانع امام هذه التهديدات الأمنية من الانتشار والتوسع، ومنه الانتقال من دول مصدرة للسلع والخدمات إلى دول مصدرة للتهديدات والأزمات. [1]

- أمام هذا الواقع الأمني الهش فإن الدول المغربية تبقى بعيدة عن البحث عن مقاربة أمنية مشتركة تحقق من خلالها أمنها وتكفل استقرارها، لدرجة جعل المحللين يعتبرون أن القضايا الأمنية يمكن أن تعكس مسار التكامل والإندماج، الذي كان من المفروض أن يبنى على التكامل في السياسات الدنيا وليس في السياسات العليا كالأمن المشترك والسياسة الخارجية كحال التجربة الأوربية.

2/تنامي التنافس الدولي حول المنطقة وضرورة التأكيد على الدور المحوري والريادي للجزائر:

الأمر الذي يوحي إلى تحول الساحل إلى منطقة صراع القوى من أجل تحقيق القوة ومنه تعظيم المصلحة ما يدفع بالمزيد من الإنفلات الأمني، وإلى عسكرة المنطقة. خصوصا في ظل طغيان النظرة الأمنية على الجوانب الأخرى وإغفال دور العامل الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي، الإثني والعقدي، الأمر الذي يحد من نجاعة المقاربات التي تستند فقط على الجانب الأمني. إضافة إلى الدخول في مسارات الأمننة واعتبار أن كل الأزمات أمنية والتخلي عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأزمات، ما يدفع إلى الإنفاق العسكري الذي يمس بالتنمية (الجانب السلبي للإنفاق العسكري).

[1]- عامر مصباح، **مرجع سابق الذكر**، ص 312.

إلا أن الامتداد التاريخي والجيوسياسي للجزائر في الساحل، وتبعا لحجم التغيرات الجيوسياسية الإقليمية الحاصلة كلها متغيرات أبرزت مكانة الجزائر كقوة إقليمية، ما يدفع بها إلى إعادة تعريف مجالها الجيوسياسي الساحلي، خاصة وأن التهديدات الحالية تمس بأمن واستقرار الجزائر والمنطقة ككل، الأمر الذي يفرض على الجزائر لعب دور في مواجهة هذه التهديدات والتحديات وفق إستراتيجية واضحة تواكب حجم التغيرات المتسارعة في المنطقة.[1]

3/بقاء الدور الجزائري يستند على ردود أفعال أي مقاربات réactive، وليس وفق مقاربات استشرافية تسمح باحتواء الأزمات قبل انتشارها واستفحالها أي وفق مقاربات précative et proactive:

فالجزائر الآن وأكثر من أي وقت مضى عليها أن تتبنى نهجا استشرافيا، وهذا وفق منطق الإستباقية للإستراتيجية، لأن الإعتماد على مقاربة انعكاسية للأحداث قد تكون سببا في وقوع تهديدات حقيقية قد تمس بالأمن الوطني وليس فقط الإقليمي وهو ما استظهرته حادثة تيقنتورين، التي بينت عجز الجزائر على الإستشراف الإستراتيجي ومنه تفادي حدوث تهديد بذلك الحجم، لكن في المقابل بين جاهزية القوات الأمنية للتصدي لأي تهديد مهما كان نوعه وهو ما خلق جو من الأريحية والأمن في الوطن. لكن من واجب الجزائر العمل بمنطق يجمع بين الإستباقية والوقائية والحماية ضد التهديدات والأزمات الواقعة والمحتملة من فشل دول المنطقة، الحروب الداخلية، الإرهاب والجريمة المنظمة، دون إغفال إطماع القوى الكبرى في المنطقة. فالجزائر وجدت صعوبة بالغة في التكيف مع حجم التغيرات الإستراتيجية المتسارعة في المنطقة العربية والصحراوية، لدرجة أنها طهرت وكأنها تحول التعامل مع مسائل معقدة وحديثة لكن بذهنية قديمة.[2]

4/العمل على توطيد وتعزيز أجهزة التعاون الأمني الإقليمي القائمة: الأمر هنا يتعلق بهيئة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، وبوحدة التنسيق والاتصال التي اجمع بين دول الميدان، والتي يمكن اعتبارها من ابرز أشكال التعاون الأمني الإقليمي، وهنا الجزائر تكون أمام مشكل تامين المساحة الصحراوية الشاسعة التي ينبغي تغطيتها، الأمر الذي يحلنا إلى إمكانية إنشاء ناحية عسكرية سابعة يكون

[1] - Salim Chena, L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?, **Note de l'IFRI**, Novembre 2013, p p 01-03.

[2] -Laurence Aïda Ammour, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis**, stability: International Journal of Security & Development**,2(2), p 08.

الجنوب الجزائري مكان نشاطها ما يسهل من مأمورية تحقيق الأمن، وتأمين الحدود والرقابة عليها إضافة إلى سهولة الحركة والتدخل أن اقتضت الحاجة.

5/تنمية الجنوب عبر تعزيز وسائل الاتصال والتواصل:ما يدفع إلى إيجاد سياسات تنمية إقليمية تساهم في تثبيت المواطنين في المدن الجنوبية ما يجعلهم منخرطين في تحقيق أمن الحدود والحد من النفاذية والميوعة التي تعرفها هذه الأخيرة، لكن هذا لا يمر إلا عبر إيجاد تنمية حقيقية فيها، الأمر الذي يرتبط بإيجاد نشاط صناعي وشبكة تجارية يكون فيها الجنوب الجزائري مربوطا بالعمق الساحلي الذي سيشكل منعرج التحول الرئيسي للمنطقة ككل.

خلاصة الفصل الثالث:

تعدد القضايا الأمنية في منطقة الساحل وتعقد البيئة الأمنية فيها دفع بالعديد من الفواعل إلى التدخل لإدارة قضايا هذا الفضاء، الفواعل التي تتعدد من دول الإنتماء الجغرافي كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أو ذات البعد الإقليمي والقاري على غرار الإتحاد الإفريقي، أو منظمات دولية كهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أو مجموعة من الدول على غرار المغرب، فرنسا والولايات المتحدة. لكن الملاحظ هو ذلك التباين في المدركات المفضية إلى الإختلاف في طرق الإدارة والمساهمة في إقرار الأمن ومواجهة التحديات والتهديدات الأمنية التي تنتشر في الساحل، باستنادها إلى مقاربات صلبة وارتباطها بصبغة تحقيق المصلحة، وهو القاسم المشترك بين أدوار أغلب هذه الفواعل سواء الإقليمية أو الأجنبية، مخرجات هذا الوضع هو عسكرة المنطقة واتساع نطاق المناطق الرمادية عبر إعادة توزيع للتهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية وليس احتواءها واستئصالها، لكن الجزائر وعلى اعتبارها قطب جهوي ولها من الريادة ما يخول لها أن تساهم في إدارة الأزمات التي تتخبط فيها المنطقة خصوصا وأن المقاربة الجزائرية يمكن النظر إليها على أساس كونها عقلانية وبراغماتية في نفس الوقت حيث تأخذ في الحسبان كل من خصوصيات دول المنطقة التي تدركها تمام الإدراك نظرا للعمق الاستراتيجي الجنوبي للجزائر عكس الدول الكبرى التي لا تستعمل في إدراكها وتحليلها للوضع في الساحل، سوى استراتيجيات التأثير والنفوذ، ومنطق القوة والمصلحة، الأمر الذي يسهم في إيجاد مناخ مناسب يمكن من خلاله احتواء التهديدات والتحديات المتنامية.

خاتمة

الخاتمة:

– بعد تبيان كون الجزائر قوة اقليمية وهذا بطريقة كمية عبر الاستناد إلى منهج قياس القوة، فان الجزائر وفي لعبها لدور إقليمي، تضمن من خلاله تحقيق الأمن والإستقرار، ومنه مواجهة واحتواء التهديدات الأمنية، فإنها تدرك ان لعبها لدور الدولة المصدرة للإستقرار ولدور الدولة المحورية له من التكلفة ما يحتم عليها تحمل الأعباء والخسائر في سبل تحقيق جوار إقليمي آمن ومستقر، إلا أن الأمر صعب في ظل تعدد الفواعل، الإدراكات والمقاربات والإدارات للقضايا الامنية التي تشهدها دول المنطقة الساحلية، لكن من بين كل هذا تبقى الجزائر المعني رقم واحد بالتهديد نظرا لارتباطها بأغلب دول الساحل، الأمر الذي عملت من خلاله على فرض إدراكها وإدارتها، عبر التأكيد على منطقها في مواجهة التهديدات وامتلاكها مفاتيح حل أغلب الأزمات الأمنية التي تعتري أغلب دول الساحل، الأمر الذي برز عبر حلها لملف الأزمة المالية وعملها على تسوية سلمية للازمة الليبية، والأمر لا يتوقف هنا بل أن اغلب الفواعل الرئيسية أقرت بالدور المحوري للجزائر، وتمكنها من فهم وإدراك حقيقة اللاإستقرار واللاأمن الهيكلي الذي يميز منطقة الساحل.

– إن إدراك حجم القوة الفعلية والكامنة للجزائر يمكننا من إدراك مكانتها إقليميا نظرا للصور العديدة التي تمنحها القوة للدول في العلاقات الدولية، في المحيط الذي تتفاعل فيه، وهو منطقة الساحل بالنسبة للجزائر، عليه فإن إدراك هذه القوة ومن ثم العمل على تعظيمها يمنح الجزائر مكانة الدولة المحورية في الساحل الإفريقي والتي تتعدد وتتنوع بحسب الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المنطقة، من مكانة جيوتاريخية، جيوثقافية، جيوامنية، جيواقتصادية....كلها تمكن الجزائر من القيام بلعب دور أو ادوار عديدة، حتى ولو كان في الظرف الحالي البعد أو الدور الأمني هو الغالب في المنطقة نظرا لارتباطه الشديد بضرورة الحفاظ على البقاء للكيانات والوحدات المشكلة للساحل، وهي الغاية أو المصلحة الأسمى والجزائر تدرك ذلك تمام الإدراك، إلا أن المكانة التي تكتسبها الجزائر في المنطقة، والدور الحالي الذي تقوم به يمكنها من لعب أدوار أخرى مستقبلا بما يتوافق وتعظيم المصلحة القومية، وهذا لن يمر إلا عبر الإعتراف بأن الساحل الإفريقي هو التوجه الإستراتيجي الذي يجب ان تعمل الجزائر على إحياءه والحفاظ عليه، خاصة في ظل التنافس الدولي والإقليمي الشديد على المنطقة التي تعتبر ودون أي تحفظ عمقا استراتيجي للجزائر بامتياز.

– إلا أنه لا يجب إغفال حجم المعوقات والرهانات التي تعتري لعب الجزائر لدور الدولة المصدرة للإستقرار، ولدور الدولة المحورية في المنطقة، والتي يجب أخذها في الحسبان للعمل مستقبلا على تعظيم

المصلحة مقابل تكلفة اقل، وهو مطلب رئيسي اذا ارادت الجزائر أن تواصل لعب ادوار أقليمية أخرى غير الأمنية منها، دون إغفال ضرورة تفعيل حجم الموارد والمصادر الكامنة التي من وراءها يمكن تحقيق الاستغلال والتوظيف الأمثل للموارد والذي مخرجاته التأثير على التحولات الاستراتيجية التي يشهدها عمقها الساحلي والصحراوي. خاصة وأنها تتقاسم حدود مع اغلبها على غرار مالي، ليبيا والنيجر...من هنا فان الحديث عن الدور الايجابي للجزائر في منطقة الساحل، يبرز في كونها تستند الى مقاربات واعية ومدركة لحجم المخاطر التي تحيط بها وهي على أتم الاستعداد لمواصلة محاربة ومكافحة واحتواء التهديدات الأمنية المحيطة بها، رغم عديد الصعوبات والعراقيل التي تعتري هذا الدور إلا أن النتائج المحققة لحد الآن، تبشر بإمكانية تحقيق الأهداف المسطرة، ومنه تأكيد الجزائر لمكانتها الأساسية في الساحل الذي اصبح عمقها الإستراتيجي الذي يجب العمل على ربطه بالمصلحة الوطنية وليس فقط بأمنها الإقليمي، وهذا عبر إعادة احياء العمق الاستراتيجي الساحلي للجزائر الذي لا طالما اعتبرته البعد الاستراتيجي والمصلحي للجزائر في سياستها الخارجية والذي يعتبر بوابة الجزائر الى الصحراء وهو البعد الذي سيمكن الجزائر من لعب ادوار قارية وإقليمية أكثر في المستقبل، فما هي الإستراتيجية الكفيلة بإعادة إحياء والنهوض بمنطقة الساحل بما يتيح للجزائر تحقيق مصلحتها وأمنها الإقليمي، وهذا عبر ربط الساحل الافريقي بإستراتيجية اقليمية تنموية يتحول من خلاله جوارها الاقليمي الهش الى مفتاح التحول إلى قوة قارية وليس فقط إقليمية؟

الملاحق

ملحق رقم (01) معطيات حول القدرة الاقتصادية للدول محل الدراسة

رقم المرجع	الدولة / مؤشرات القدرة الاقتصادية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب الاقصى
1	حجم الإنتاج المحلي	207.021	10.236	9773	3.866	95.992
2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(U.S D)	5337	722	404	1165	3261
3	القاعدة الصناعية					
4	نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	50.4	22.4	21.7	39.6	30.3
5	إنتاج الدولة من الصلب					
6	معدل النمو السنوي للإنتاج	2.8	1,7	4.1	6.7	4.4
7	حجم إنتاج البترول (Thousand barrels daily)	1575	/	/	/	/
8	حجم إنتاج الغاز(Billion cubic metres)	78.6	/	/	/	/
9	حجم احتياطي الغاز (Trillion cubic metres)	4.5	/	/	/	/
10	حجم احتياطي البترول (Thousand million barrels)	12.2	/	/	/	/
11	متوسط نصيب الفرد من الطاقة (Milliers de térajoules et gigajoules par (habitant	48	5	5	13	24
12	الأراضي المزروعة					
13	الاراضي القابلة للزراعة (هكتار)	7.545.000	686.100	15.900.000	40.000	8.047.000
14	أراضي المحاصيل الدائمة (% من مساحة الأراضي)	%0.38	%0.12	%0.07	%0.01	%3.03
15	الأراضي القابلة للزراعة (% من مساحة الأراضي)	%3.16	%5.62	%12.55	%0.38	%18.03
16	المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة التجارية	1138.0	15.0	31.0	196.0	464.0
17	متوسط الإنتاجية السنوية من الحبوب (كلغ / هكتار)	1677.6	1667.5	519	1840.9	1828.4

18	حجم إنتاج المعادن الإستراتيجية					
19	الحديد طن	**9821 1**			10 448	
	الذهب كلغ			**077.5 1**		
	النحاس طن				329	58969
	اليورانيوم طن			**235.0 4**		
20	حجم الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة (كلم)	**5.694**	**2.358**	**736.6**	**4501**	**14.850**

مصادر الدراسة: يتم تبيانها باتباع الرقم الموجود على يمين الجدول:

رقم الخانة	المرجع
16 - 6 - 1	World Statistics Pocketbook 2014 edition , Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2014
19-18-4- 2	Annuaire statistique pour l’Afrique 2014
10-9-8-7	BP Statistical Review of World Energy June 2014
11	UNDP2013
-15-14-13 17	World Development Indicators
20	The world factbook (CIA)

ملحق رقم (02) معطيات حول القدرة العسكرية للدول محل الدراسة

	الدولة / مؤشرات القدرة العسكرية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
1	حجم القوات المسلحة (الف)	512	7.775	5.300	15.800	195.8
2	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	%4.8	%1.4	%1	%4	%3.8
3	الإنفاق العسكري(مليار دولار)	10402	154	/	149	4064
4	نصيب الجندي (دولار أمريكي)	273.3	9.1	4.1	40.1	123.7

مصادر الدراسة: يتم تبيانها بإتباع الرقم الموجود على يمين الجدول:

رقم الخانة	المرجع
1 ما تعلق بالجزائر والمغرب	http://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.
1 ما تعلق بمالي، النيجر وموريتانيا	SIPRI 2010 .
4-3-2	Sipri yearbook : SIPRI Military Expenditure Database , SIPRI 2014

ملحق رقم (03) معطيات عناصر القدرة الاتصالية للدول محل الدراسة

الدولة / مؤشرات القدرة الاتصالية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
	الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
الهواتف الثابتة لكل 100 شخص	8.0	0.7	0.6	1.4	8.9
الهواتف المحمولة لكل 100 شخص	102.0	129.1	93.3	102.5	128.5
نسبة الاستخدام الفردي الانترنيت %	16.5	2.3	1.7	6.2	56.0
نسبة الاستخدام الأسري للانترنيت%	26.0	9.3	2.1	4.0	47.0
ترتيب الدول حسب تقرير التقدم في استعمال تقنيات الإعلام والاتصال	114	143	165	147	93
مدى امتلاك الدولة للأقمار الصناعية	02	/	/	/	/
الإجمالي					

مراجع البحث:

Measuring the Information Society Report 2014, International Télécommunication Union

ملحق رقم (04) معطيات حول القدرة الحيوية للدول محل الدراسة

	الدولة / مؤشرات القدرة الحيوية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
	أولا: الخصائص السكانية أو البشرية					
	المستوى التعليمي					
1	نسبة المتعلمين (قراء وكتابة) فوق 15 سنة	%72.6	%33.4	%28.7	%58.6	%67.1
2	نسبة السكان الحاصلون على تعليم ثانوي(فوق 25 سنة)	%24.1	%11.4	%47	%14.4	28.2%
	المستوى الصحي					
3	عدد الاسرة (لكل 1.000 نسمة)	1.7	0.1	0.31	0.4	1.1
4	نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان (لكل 1.000 نسمة)	12.1	0,8	0.02	1.3	6.2
5	نسبة المشاركة في العمل(متوسط رجال + نساء)	43.45	66	64.85	53.8	50.2
	درجة التكامل الثقافي و لقومي					
6	التوزيع الديني	%99 مسلمون	%94.8 مسلمون	%80 مسلمون	%100 مسلمون	%99 مسلمون
7	التوزيع العرقي	%99 عرب وامازيغ	خمسة اعراق	خمسة اعراق	اربعة اعرق	%99 عرب وامازيغ
8	التوزيع اللغوي	لغتين وطنيتين	لغة رسمية واحدة (الفرنسية) و 13 لغة اخرى	لغة رسمية واحدة، وثلاث فرعية	اربعة لغات وطنية	لغتين وطنيتين

	حجم خدمات الدولة					
9	الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي	%4.3	%4.8	%4.2	%3.7	%5.4
10	الانفاق على الصحة من اجمالي الناتج المحلي	%3.9	%6.8	%5.3	%5.4	%6.0
11	حجم السكان	37.495.000	14.528.662	16.274.738	3.296.958	32.596.997
12	كثافة السكان في كلم ^{2}	16.2	12.0	13.5	3.7	7.8
	ثانيا: الوجود الإقليمي:					
13	مساحة الدولة	2,381.741	1.240.192	1.267.000	1.030.700	446.550
14	نسبة توفير المياه الصالحة للشرب	%83.9	%67.2	%52.3	%50.4	%83.6

مصادر الدراسة: يتم تبيانها بإتباع الرقم الموجود على يمين الجدول:

رقم الخانة	المرجع
1-3-6-7-8-9-14	The world factbook (CIA).
2-4-10	تقرير التنمية البشرية: المضي في التقدم: بناء المناعة لدرء المخاطر، 2014
5-12-13	World Statistics Pocketbook 2014 edition , Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2014
11	Population and Vital Statistics Report, Department of economic and social affairs, United Nations, 2014.

ملحق رقم (05) معطيات حول القدرة السياسية للدول محل الدراسة

الدولة / مؤشرات القدرة السياسية		القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب الاقصى
1	مستوى الحريات السياسية	4.41	6.47	4.71	5.00	4.41
2	الاستقرار السياسي وغياب العنف	08	50	32	54	40
3	نسبة المشاركة السياسية	3.89	4.44	2.78	5.00	2.78
4	كفاءة الحكومة	37	45	19	62	56
5	كفاءة البرلمان (التمثيل و المساءلة)	24	56	44	16	33

مصادر الدراسة: يتم تبيانها باتباع الرقم الموجود على يمين الجدول:

رقم الخانة	المرجع
3-1	The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2014
2-4-5	Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004', D. Kaufmann, A. Kraay and M. Mastruzzi, www.worldbank.org/wbi/governance

ملحق رقم (06) معطيات حول الإرادة القومية للدول محل الدراسة

	الدولة / مؤشرات الإرادة القومية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
		الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
	أولا: القيادة السياسية					
	القدرة على تعبئة الموارد الذاتية					
1	نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج الإجمالي%	20.1	8.3	14.05	- 7.4	11.8
2	نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي%	%31.79	%22.89	%40.74	%37.38	%35.30
	درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية					
3	متوسط عمر المواطن (عند الولادة) في 2014	70.3	53.8	56.5	60.2	69.3
4	نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا (kcal/cap/day)	3262	2844	2506	2898	3342
	ثانيا: الاهداف الاستراتيجية					
	درجة الاعتماد على الذات					
5	حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (En % du PIB)	1.6	26.8	55.3	101.9	30.4
6	صافي الميزان التجاري.	21.496.3	-852.3	-378.1	-346.8	-23.372.6
7	حجم المعونات الأجنبية (مليون دولار امريكي 2011)	208	1271	649	370	1237
8	ترتيب الدولة في التنمية البشرية	93	176	187	161	129
9	ترتيب الدولة من حيث الفساد (175 دولة)	100	115	103	124	80
	درجة الانكشاف و التبعية					
10	نسبة إجمالي الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%31.7	%42.3		%102.0	%49.01
11	نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%33.8	%27.4		%69.6	%33.3
12	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار امريكي 2011)	2571	178	1014	45	2519

13	نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح (الف طن 2011)	3728	/	/	275	8689
	ثالثا: حجم القاعدة العملية كخيار استراتيجي					
14	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي (% PIB بين 2005 2010)	0.1	0.2	/	/	0,6
15	الملكية الفكرية (قيمة ما بين 1 - 7)	3.7	3.4		2.5	4.9
16	حماية الملكية الفكرية (قيمة ما بين 1 - 7)	2.9	3.0		2.2	3.7
17	عدد طلبات براءات الاختراع (2007 – 2011)	37	0	1	0	94
18	عدد الباحثين (لكل مليون من السكان)	170,1	37,7	7,8	/	661,0
19	عدد العلميين و المهندسين (لكل مليون من السكان)	28	/	/	/	34,9
20	تواجد العلميين والمهندسين (قيمة ما بين 1 - 7)	4.2	4.3		2.9	4.7

مصادر الدراسة: يتم تبيانها باتباع الرقم الموجود على يمين الجدول:

رقم الخانة	المرجع
1-5	Annuaire statistique pour l’Afrique 2014
2	Font monétaire international (FMI) Country/Series-specific Notes
3-4	Food and Agriculture Organization of the United Nations,Food and Nutrition in Numbers, Rome, 2014
6	World Statistics Pocketbook 2014 edition , Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2014
7-12	African Economic Outlook 2013
8	تقرير التنمية البشرية: المضي في التقدم: بناء المناعة لدرء المخاطر، 2014
9	Corruption perceptions index 2014, Transparency International,
10-11-15-16-20	The Global Competitiveness Report 2014–2015
13	FAO STATISTICAL YEARBOOK 2014, Near East and North Africa Food and Agriculture
14-18-19	UNDP2013
17	L’Organisation mondiale de la propriété intellectuelle OMPI

ملحق رقم (07) معطيات حول القدرة الدبلوماسية للدول محل الدراسة

الدولة / مؤشرات القدرة الدبلوماسية	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
	الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين	83	32	20	34	87
حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي لدى الدولة	81	34	19	28	89
الإجمالي					

مصادر الدراسة: يتم تبيانها بإتباع الرقم الموجود على يمين الجدول:

رقم الخانة	المرجع
1-2ما تعلق بالجزائر	وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية
1-2 ما عدا الجزائر	Ambassades et consula Ambassades et consulats dans le monde: http://www.embassypages.com/fr ts dans le monde: http://www.embassypages.com/fr

ملحق رقم (08): مثال عن خطوات حساب مؤشر لقوة الدولة:

مؤشر نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي

مؤشرات القدرة العسكرية / الدولة	القيمة المعيارية للمتغير لدى كل دولة × وزن العنصر				
	الجزائر	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب
نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	%4.8	%1.4	%1	%4	%3.8
المتوسط الحسابي (مجموع القيم على عدد الدول)	3	3	3	3	3
القيم الفعلية للعنصر – المتوسط الحسابي	1.8	1.6-	2-	1	0.8
(القيم الفعلية للعنصر – المتوسط الحسابي)^2	3.24	2.56	4	1	0.64
التباين= مجموع مربعات (القيم الفعلية للعنصر – المتوسط الحسابي) مقسوما على عدد الدول	2.28	2.28	2.28	2.28	2.28
الانحراف المعياري= هو الجذر التربيعي لقيمة التباين	1.51	1.51	1.51	1.51	1.51
القيمة المعيارية للعنصر= (القيم الفعلية للعنصر – المتوسط الحسابي) مقسوم على الانحراف المعياري	1.19	1.05-	1.3-	0.66	0.52
ترتيب القيمة المعيارية ترتيبا تنازليا (الاكبر هو الاقوى 2.7)	3.89	1.65	1.4	3.36	3.22
القيمة المعيارية مضروبة في وزن كل عنصر (0.10)	0.38	0.16	0.14	0.36	0.32

تبيان مراحل حساب وزن مؤشر من مؤشرات القدرة العسكرية التي تدخل في حساب القوة المادية للدول محل الدراسة (حالة الجزائر مثلا):

1. **المرحلة الأولى:** المتوسط الحسابي = مجموع القيم مقسوم على عدد الدول:

= 4.8+1.4+4+1+3.8/5= 3

2. **المرحلة الثانية:** انحرافات القيم عن المتوسط الحسابي**=** القيم الفعلية للعنصر – المتوسط الحسابي: =4.8 – 3=1.8

3. **المرحلة الثالثة:** مربع الانحرافات**=** (القيم الفعلية للعنصر – المتوسط الحسابي)^2: =(1.8)^2 = 3.24

4. **المرحلة الرابعة:** التباين= مجموع (القيم الفعلية للعنصر– المتوسط الحسابي) ^{2}/ على عدد الدول: =(0.64+1+4+2.56+3.24) / 5 =2.2

5. **المرحلة الخامسة:** الانحراف المعياري= هو الجذر التربيعي لقيمة التباين: $\sqrt{2.28}$ = 1.51

6. **المرحلة السادسة:** القيمة المعيارية للعنصر= القيم الفعلية للعنصر – المتوسط الحسابي مقسوم على الانحراف المعياري: **=**1.51/**1.**18 = 1.19

7. **المرحلة السابعة**: ترتيب القيمة المعيارية ترتيبا تنازليا (الأكبر هو الأقوى_2.7_): الترتيب التازلي (الاكبر هو الاقوى)، يتم فيه الجمع مع اصغر رقم مطروحا منه (-4)، ومنه يتم ترتيب الارقام ترتيبا تنازليا اي من الاكبر الى الاصغر: **= -1.3 - (-4)= 2.7**

ثم ترتيب الدول ترتيبا تنازليا:

2.7 + 1.19=3.89 بالنسبة للجزائر

2.7+(-1.05)=1.65 بالنسبة لمالي

8. **المرحلة الثامنة:** القيمة المعيارية مضروبة في وزن كل عنصر (0.10): هنا يتم ضرب القيمة المعيارية بعد ترتيبها، في الوزن المحدد لنسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي والذي حدده الخبراء مسبقا، لنحصل في الأخير على اجمالي وزن مؤشر الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي في القدرة العسكرية: = **3.89 × 0.10= 0.38**

قائمة

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الدستور والمواثيق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، أمر رقم 97-76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996.

الموسوعات و القواميس:

1. بول روبنسن، **قاموس الأمن الدولي**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.
2. تيري دي مونربال و جان كلين، **موسوعة الإستراتيجيا**، ترجمة: علي محمود مقلد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2001.
3. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

الكتب:

1. ابو هنية حسن ومحمد سليمات ابو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**، بيروت: مؤسسة فريدرش ايبرت، 2015.
2. اوغلو احمد داود ، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، ترجمة: مجمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: 2010، ص 35.
3. بادي بتران و ماري كلود سموتس، **انقلاب العالم – سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة : دار العالم الثالث، 1998.
4. بلهول نسيم ، **عن الجيواستراتيجية**، لبنان: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2015.
5. بن صادق طيب أسامة ، **التنمية المستديمة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول**، الإصدار الحادي عشر، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي، 2009.
6. بوعشة محمد ، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية: احباط طموح قوة اقليمية افتراضية**، القاهرة: دار العالم العربي، 2016

7. توفلر الفين ، **تحول السلطة،** ط 2، ترجمة: لبنى الريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1997.

8. دوفاي الكسندر ، **الجغرافيا السياسية (جيوبوليتيك)**، تعريب: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر والطباعة،2007.

9. زهران جمال ، **منهج قياس القوة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

10.السيد حسين عدنان ، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**، ط 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1996.

11.شيلينغ توماس ، **إستراتيجية الصراع،** ترجمة: نزهت طيب و أكرم حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة:2010.

12.عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات،** الأردن: درا أسامة للنشر والتوزيع، 2004.

13.فونتانال جاك ، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد،** طبعة ثانية، ترجمة:محمود براهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. ص 293- 294.

14.قطيش نواف ، **الأمن الوطني و إدارة الأزمات،** عمان: دار الراية، 2009.

15.ماكنامارا روبرت ، **جوهر الأمن،** ترجمة: يوسف شاهين، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970.

16.مصباح عامر ، **التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية،** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.

17.ملفين نيل ، الصراع المسلح، عن: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية الكتاب السنوي 2013.

<u>الأطروحات و المذكرات:</u>

1. براهيمي مريم ، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، 2012.

2. بشكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية، 2010- 2011.
3. بن سعدون اليامين ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة حالة مجموعة 5+5)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون والأمن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2012/2011.
4. بويبية أمين ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، **رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير**، القاهرة: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم البحوث و الدراسات السياسية، 2009.
5. حقاني حليمة ، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، تخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية جامعة الجزائر، 2012-2011.
6. خالد كريم بلقاسم مسعودي، سياسة فرنسا في دول الساحل، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية**، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1993.
7. رسولي اسماء ،"مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية". رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر 2011.
8. سعادة إبراهيم ، "الجزائر و الأمن الإقليمي"، **رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق.
9. شاكر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2010.
10. عمورة أعمر ، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010 – 2011.

11.فاطمة بيرم ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، جامعة الحاج لخضر – باتنة– كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

12.فرجاني هشام ، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009 "، **رسالة ماجيستير** في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ، الجزائر ، جامعة الجزائر3 ، 2009.

13.قجالي محمد ، ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية ، **رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر ، 1990.

14.لحلوح بلقاسم ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة "، **رسالة ماجستير** في القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة ، 2004.

التقارير:

1. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم :الصراع، الأمن و التنمية**، واشنطن: البنك الدولي للإنشاء و التعمير، 2011**.**

2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **أسباب الصراع في إفريقيا و تحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة فيها**، الدورة 67، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، جويلية 2012.

3. خالد مالك، **تقرير التنمية البشرية: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2013.

4. رئيس مجلس الأمن،" السلام والأمن في أفريقيا ، **مجلس الأمن** 7001 المنعقدة في 16 جوان 2013.

5. الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، أبوجا: أكتوبر 2001.

6. مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل**، نيويورك: الأمم المتحدة، 14 جوان 2013.

المجلات:

1. (-، -)، الدبلوماسية الوقائية من اجل تحقيق السلام، **مجلة الجيش**، عدد 595، فيفري 2013.

2. (- ، -)، النزاعات في القارة الإفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، **مجلة الجيش**، عدد 579، افريل 2013.

3. (- ، -)، "أمن – تنمية"، **مجلة الجيش**، العدد 582، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012.
4. (- ،-)، النزاعات في القارة الإفريقية، لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، **مجلة الجيش**: العدد 597، افريل 2013.
5. بوريب خديجة ، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي الواقع والرهانات، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 41-42، شتاء -ربيع 2014،.
6. جاسم خيري عبد الرزاق ، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومنحة إفريقية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.
7. جريبي رضوان ، "لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، **مجلة الجيش**، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011.
8. جعفر محمد، "الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة"، **مجلة المدرسة العليا الحربية**، العدد الرابع، الجزائر.
9. جناوي سامية، إفريقيا جنوب الصحراء بعد سنة 2025 بين التفاؤل والتشاؤم، ترجمة: مساعيد ضريفة، **مجلة الجيش**، عدد 613، اوت 2014.
10. دندان عبد الغالي ، ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 41 – 42، شتاء – ربيع 2014.
11. زقاغ عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسية العامة"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد الأول، سبتمبر 2011.
12. الطراح علي احمد ، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية** العدد الرابع، بسكرة.
13. عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، **قراءات افريقية**، العدد 16، أفريل 2013.
14. غازي الهام ، الجيش الوطني الشعبي 2013، سنة ثرية بالنشطات **مجلة الجيش**، عدد 605، ديسمبر 2013.
15. قط سمير، أوربا، أمريكا..رهان المغرب العربي مزاحة اقتصادية وإستراتيجية، أم تكامل امني؟، بسكرة: **مجلة المفكر**، العدد العاشر.

16.ن. بوبرخ وآخرون، الجزائر تواصل مسعاها التضامني مع دول الجوار، **مجلة الجيش،** عدد 584، مارس 2012.

الدراسات والملتقيات العلمية:

1. (-، -)، التدخل المصري العسكري في ليبيا: الشروط والأبعاد، **مركز الجزيرة للدراسات**،2015.

2. بن عنتر عبد النور ، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013.

3. بن عنتر عبد النور ،الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، **ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، بالدوحة – 17و 18فبراير 2013.

4. بوحميدة عبد الكريم، **دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل.**، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014.

5. بوحنية قوي ،"الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014.

6. بوقارة حسين، **المسألة الاثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد**، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 اكتوبر 2012.

7. تاج مهدي ، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي"، الدوحة**: مركز الجزيرة للدراسات**، 2011.

8. حسام حمزة،" الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهّمة المستعصية"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الإقليمي للجزائر** :المحددات والأبعاد، الجزائر: جامعة تبسة، 13 مارس2014.

9. دردیش أحمد وكويحل فاروق ، **مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل.**، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014.

10.دريس باخويــة ، **دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي**، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية

بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014.

11.دندان عبد الغاني ، "السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة:قراءة تحليلية في مكامن القوة ومبررات الفشل"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الإقليمي للجزائر** :المحددات والأبعاد، الجزائر: جامعة تبسة، 13 مارس2014.

12.رزاق بارة محمد كمال ، **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيواستراتيجية**، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 اكتوبر 2012.

13.رفيق بوبشيش ، **دور الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر –الأبعاد والتحديات، تبسة: أفريل 2014.

14.زبير يحي ، الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012.

15.عطية إدريس ، **التغّير في السياسية الإقليمية للجزائر**، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28-29 أفريل 2014.

16.عيسات فضيلة ،"السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، مداخلة قدمت في **الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي:- المحددات والأبعاد-**" - ، تبسة :جامعة تبسة، 28 و 29 أفريل 2014.

17.غربي محمد ، "الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتجية"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و أفاق**، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أفريل 2008.

18.قسم الدراسات و الأبحاث، **السياسة الخارجية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007 – 2008.

19.القومي في شمال غرب إفريقيا، المغرب: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة 23-24 نوفمبر، 2010.

20.مالكي امحمد ، الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية، قدمت هذه الورقة في **ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، بالدوحة – 17و 18فبراير/شباط 2013.

21.محسن فينان خديجة ،الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس "الربيع العربي"، قدمت هذه الورقة في **ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، بالدوحة – 17و 18 فبراير 2013.

22.مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، **دمج الأمن الإنساني في سياسيات الأمن**

23.مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي.. التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا، ترجمة:الحاج ولد إبراهيم، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013.

24.مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الرابعة والعشرون، أديس أبابا، إثيوبيا، 30–31 يناير 2015، **مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطة ووضع السلم والأمن في أفريقيا.**

الجرائد:

1. برقوق محند ، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"، **جريدة الشعب**، العدد 14466، الجزائر: 06 جانفي 2008.

2. دبش إسماعيل، "الوضع في الساحل الأفريقي بين الواقع الإقليمي و التأثيرات الدولية من خلال أزمة مالي"، **جريدة الشعب**، عدد 16133، الجزائر: الإثنين 17 جوان 2013.

مواقع الانترنيت:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نقلا عن :

http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-Algerie/ressources

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

1. BUZAN Barry, Lene Hansen, **THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SECURITY STUDIES**, UK: Cambridge University Press, 2009, p. p 10 -12.
2. BUZAN Barry, Ole Weaver**, regions and power : the structure of international relations**, UK : Cambridge Univercity Press, 2003.
3. G.Le Prestre Philippe, **Role Quests in the post-Cold War Area**, Foreign Policies in Transition, Montréal : McGill-Queen's University Press, 1997.
4. H.ZOUBIR Yahia and Louisa Dris Ait Hamadouche, security in the sahara – sahel region : National and regional approaches , in : **THE MAGHREB, Global Security Watch**, USA : praeger, 2013.
5. HARNISCH Sebastian , **ROLE THEORY: OPERATIONALIZATION OF KEY CONCEPTS**, In : Role theory in international relations, New York : routledge, 2011.
6. HUBER Daniela, Algeria Three Years After the Arab Spring, **The German Marshall Fund of the United States,** 2014.
7. JOLLY Richard and Deepayan Basu Ray, « UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME: THE HUMAN SECURITY FRAMEWORK AND NATIONAL HUMAN DEVELOPMENT REPORTS», United Nations: **Human Development Report Office**, 2006.
8. THOMAS Caroline, **GLOBAL GOVERNANCE, DEVELOPMENT AND HUMAIN SECURITY: EXPLORING THE LINKS**, **INTERNATIONAL SECURITY**, volume IV, London: SAGE Library of International Relations, 2007.
9. United Nations Development Programme**, HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994,** New York : Oxford University Press, 1995.

التقارير:

1. BROWNE Evie, Border insecurity in North Africa, **Helpdesk Research Report**, 2013.
2. Department of State Publication, **Country Reports on Terrorism 2014**,United States:Bureau of Counterterrorism, June 2015.
3. General William **, UNITED STATES AFRICA COMMAND**, the house armed services committee, 14 NOVEMBER 2007.

4. HAKEN Nate, J. J. Messner and others**, Fragile States Index 2014**, Washington, D.C: The Fund for Peace Publication, 2014.
5. J. FRANCIS David, The regional impact of the armed conflct and French intervention in Mali, **NOREF report** – April 2013.
6. RENARD Thomas, Terrorism and Other Transnational Threats in the Sahel: What Role for the EU?, **Center on Global Counterterrorism Cooperation,** POLICY BRIEF, 2010.
7. The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), **INITIAL ACTION PLAN**, July 2002.
8. VAN DER LEE Kristin, « A Guidance for Integrating Peace building into Development », European Union: **Initiative for Peace Building (IFP)**, 2010.
9. Yonah Alexander, terrorism in north Africa & the Sahel in 2013, USA : **International Center For Terrorism Studies**, 2014.

المجلات:

1. AGGESTAM Lisbeth, role conceptions and the politics of identity in foreign policy, **ARENA working papers** WP 99/8, 1999.
2. ALHAJI M S BAH, west Africa : From a security complex to a security community, **African Security Review** 14(2), 2005.
3. ARIEFF Alexis, Algeria: Current Issues, **Congressional Research Service**, 2013.
4. BALDWIN David A., « SECURITY STUDIES AND THE END OF THE COLD WAR », **World Politics**, vol.48 N°.1, Octobre 1995.
5. Barah Mikaïl, Algeria's deceptive quiet, **POLICY BRIEF**, Nº 117 , 2012.
6. BOSSARD Laurent, « LE COMPLEXE SECURITE ET DEVELOPPEMENT DEFIS REGIONAUX », PARIS: **Enjeux Ouest-Africains,** N°.6, septembre 2012**.**
7. CHASE Robert, Emily Hill, Paul Kennedy, Pivotal States and U.S. Strategy**, Foreign Affairs**, volume 75 N 1, 1996.
8. DELEN Broederlijk, « SECURITY AND DEVELOPMENT », Belgium: **International Cooperation for Development and Solidarity (CIDSE)**, 2006.

9. ESSUMAN-Johnson, Regional conflict resolution mechanisms: A comparative analysis of two African security complexes, **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 3, 2009.
10. H. ZOUBIR YAHIA, The United States and Maghreb–Sahel security, Blackwell Publishing, **International Affairs**, 2009.
11. HOLSTI K. J. , National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970).
12. MACKINDER H.j., the geographical pivot of history, **the geographical journal**, vol.23, No.04, 1904.
13. MCFATE Sean, U.S.AFRICA COMMAND: a new strategic paradigm**?, Military review**, January-February 2008.
14. TSCHIRGI Neclâ, « DEVELOPMENT, PEACE AND SECURITY », USA: a World Vision Journal of Human Development**, Global Future**, first quarter, 2005.
15. WOLFERS Arnold, « NATIONAL SECURITY AS AN AMBIGUOUS SYMBOL », **Political Science Quarterly**, Vol. 67, N°. 4. 1952, p 485.

الدراسات والملتقيات:

1. FREIRE Maria RAQUEL, Paula Duarte Lopes« THE SECURITIZATION OF DEVELOPMENT AND HUMAN (IN) SECURITIES », Stockholm : University of Coimbra-Portugal, **SGIR**, 9-12 september, 2010.

2. International Peace Institute (IPI), « SECURITY AND DEVELOPMENT IN THE SAHEL-SAHARA », Niamey : **International Peace Institute (IPI),** An international seminar on security and development in the Sahel-Sahara, February 15 - 16, 2013.

المراجع باللغة الفرنسية:

الموسوعات و القواميس:

1. LACOST Yves, **DICTIONNAIRE DE GEOPOLITIQUE**, Paris: Flammarion, 1995.

الكتب:

1. BOUABID Othmane, **menaces sur la sécurité du nord-ouest africain: un défi pour le Maghreb**, in: Maroc 2030 dans l'espace Maghreb: approche d'une nouvelle géographie économique.
2. CHARLES- PHILIPPE David, **LA GUERRE ET LA PAIX : APPROCHES CONTEMPORAINES DE LA SECURITE ET DE LA STRATEGIE,** Paris : Presses de la Foundation Nationale des Sciences Politiques, 2000.
3. COUTAU-BEGARIE Hervé**, TRAITE DE STRATEGIE**, 6 édition , Paris : Economica, 2008.
4. DOMINIQUE David, **SECURITE : L'APRES-NEW YORK**, Paris : Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2002.
5. GRIMAUD Nicole, **la politique extérieure de l'Algérie**, 2emeed, Algérie: RAHMA, 1994.
6. HUGON Philippe, **UNE AFRIQUE ENTRE RECLASSEMENT GEOPOLITIQUE, CROISSANCE, CRISES SOCIALES ET POLITIQUES**, in : l'année stratégique 2012: analyse des enjeux internationaux, France : Armand Colin, 2012.
7. JALLOH Abdul Aziz, **Les politiques des Etats d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe : aperçu général**, in: Les relations historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours, Paris:Unesco, 1984.
8. **LIVRE BLANC DEFENSE ET SECURITE NATIONALE**, Direction de l'information légale et administrative, Paris : 2013.
9. LOUP Francart, **LIVRE GRIS SUE LA SECURITE ET LA DEFENSE,** paris : Economica, 2006.
10. SANE Pierre**, HUMAN SECURITY (APPROACHES AND CHALLENGES),** Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Publishing, 2008.

الأطروحات:

1. MELANIE Catherin, le rôle international d'un Etat : construction, institutionnalisation et changement**, thèse pour le Doctorat en Science Politique**, Université Montesquieu – Bordeaux iv, 2008.

التقارير:

1. ADAM Bernard, Mali :de l'intervention Militaire française à la reconstruction de l'Etat, Bruxelles: **Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP**), 2013.
2. ARSENE Brice Bado, « L'UNION AFRICAINE ET LA SECURITE COLLECTIVE », Canada: **Programme Paix et Sécurité Internationales,** bulletin N°.58 septembre-octobre 2012.
3. Bureau International du Travail, « PREVENTION ET RESOLUTION DES CONFLITS VIOLENTS ET ARMES », Genève: **Bureau International du Travail,** 2010.
4. Center on Global Counterterrorism et AL., **La lutte contre l'extrémisme violent et la promotion de la mobilisation communautaire en Afrique de l'Ouest et au Sahel** : Programme d'action, juillet 2013.
5. Crisis Group**, Mali : éviter l'escalade**, Rapport Afrique de Crisis Group N°189, 18 juillet 2012.
6. DUFAU M. Jean-pierre, **RAPPORT N° 343**, assemblée nationale le projet de loi n° 73, **autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défense entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire,** 7 novembre 2012.
7. GUILLOTEAU Christophe et Philippe Nauche, **l'opération serval au mali**, rapport d'information, assemblée nationale, n° 1288, 18 juillet 2013.
8. Haut Conseil de la Coopération Internationale**, LES PRIORITES DE LA COOPERATION POUR L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE ET LE NOUVEAU PARTENARIAT POUR LE DEVELOPPEMENT DE L'AFRIQUE (NEPAD),** La république française: avril 2002.

9. la déclaration de Malt, **dialogue 5+5 (méditerranée occidentale),** la valette 5-6 octobre, 2012.
10. PLAGNOL Henri, François Loncle, « LA SITUATION SECURITAIRE DANS LES PAYS DE LA ZONE SAHELIENNE », France: **Rapport d'information,** N°.4431, Assemblée Nationale Française, La Commission des Affaires Etrangères, 6 mars 2012.
11. R PICKERING Thomas, **MALI : EVITER L'ESCALADE**, L'International Crisis Group, Rapport Afrique N°189 – 18 juillet 2012.
12. RAMOS Raphaël, Etats-Unis/Afrique : Washington accorde une importance « stratégique » au continent noir en créant un commandement interarmes pour l'Afrique, **European Strategic Intelligence and Security Center** (ESISC),2007.
13. ROUPPERT Bérangère**,** « les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux le cas de l'union européenne en particulier », Bruxelles: **Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP),** 6 décembre 2012.
14. VAUZELLE Michel, Avec la jeunesse méditerranéenne, maîtriser et construire notre communauté de destin, **Rapport à Monsieur le Président de la République et à Monsieur le Premier Ministre**, 2013.

المجلات:

1. AIDA AMMOUR Laurence, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis**, stability: International Journal of Security & Development**,2(2).
2. AIDA AMMOUR Laurence, Dialogue inter-libyen : une délicate mission pour Alger, **Middle East Eye**, 16 mars 2015.
3. AIDA AMMOUR Laurence, l'apres-Kadhafi au Sahara-sahel, **notes internationales,** CIDOB 44, 2012.
4. AIDA AMMOUR Laurence, Libye 2011-2013 : les reconfigurations de l'islamisme radical, **politique étrangère** 4/2013.
5. Aïda Ammour Laurence, Pour Alger, le chemin de Tripoli passe par Tunis, **Middle East Eye**, 6 mars 2015, p 01.
6. ANTIL Alain et Touati Sylvain, « Mali et Mauritanie : pays sahéliens fragiles et Etats résilients », **Politique étrangère**, 2011/1 Printemps.

7. ASSANVO William, «REFLEXION SUR LA STRATEGIE EUROPEENNE POUR LA SECURITE ET LE DEVELOPPEMENT DANS LE SAHEL », **Notes D'Analyse**, N°.05, octobre 2011.
8. CHENA Salim, « L'Algérie dans le « Printemps arabe » entre espoirs, initiatives et blocages », **Confluences Méditerranée**, 2011/2 N° 77.
9. CHENA Salim, L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?, **Note de l'IFRI**, Novembre 2013.
10. CORM Georges, « Première approche d'une contextualisation des révoltes populaires arabes », **Confluences Méditerranée**, 2011/4 N° 79.
11. DAGUZAN Jean-François, « L'Algérie face aux crises », Maghreb - Machrek, 2009/2 N° 200.
12. DJEBBI Siham, « les complexes conflictuels régionaux », France: **IRSEM,** N°.5, mai 2010.
13. GAULME François, «Etats faillis », « Etats fragiles » : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale », **Politique étrangère**, 2011.
14. LOHMANN Annette, Qui sont les Maîtres du Sahara? Vieux Conflits, Nouvelles Menaces: Le Mali et le Sahara Central entre les Touaregs, Al Qaeda et le Crime Organisé, Régional Office Abuja: **Friedrich-Ebert-Stiftung**, 2011.
15. RAVENEL Bernard, L'Algérie s'intègre dans l'Empire, **CONFLUENCES Méditerranée** - N°45 PRINTEMPS 2003.
16. TAJE Mehdi, « VULNERABILITIES AND FACTORS OF INSECURITY IN THE SAHEL », **West African Challenges**, N°. 1, August 2010.
17. TEMLALI Yassin, Les migrations subsahariennes dans la presse quotidienne algérienne, **Confluences Méditerranée,** N° 87, 2013.
18. TISSERON Antonin, Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara, **Hérodote**, n° 142, La Découverte, 3e trimestre 2011.
19. TOUCHARD Laurent, défense le temps des stratèges, **jeune Afrique**, hors série, N 39, 2015.

الدراسات والملتقيات:

1. MOULINE Mohammed Tawfi**, La sécurité au Sahel après la crise du Mali Quels enjeux et défi pour les pays régionaux et internationaux?** Séminaire international organisé le 28 mars 2014 à Rabat, la Konrad-Adenauer-Stiftung, N° 04/2014, p 03.
2. Union Africaine, **stratégie de l'union africaine pour la région du sahel**, troisième réunion ministérielle sur le renforcement de la coopération sécuritaire et l'opérationnalisation de l'architecture africaine de paix et de sécurité dans la région Sahélo-Saharienne, Niamey, Niger 19 février 2014.
3. Union Africaine, **troisième réunion du groupe international de contact pour la libye (GIC-L**), conclusions, niamey, niger, 1er avril 2015.

الجرائد:

1. BERKOUK Mhand, **l'Algérie joue un rôle stabilisateur au Maghreb**, Liberté, N° 6857, 01 mars 2015.
2. BERRATO Leila, entretien avec Tiebilé dromé, présidant du parti d'opposition « PARENA » :il faut considérer l'accord d'Alger comme une étape de la quête de paix au Mali**, El Watan**, 21 juin 2015.

مواقع الانترنيت:

1. LAWAL Aabdoulaye**, « les vraies raisons ou les enjeux cachés de la guerre au MALI »,** Paris: citing **:** http://www.millebabords.org/spip.php? article22754, le 29.09.2013, 2011,14:00 h**.**
2. Service Européen pour l'Action Extérieure, **« STRATEGIE POUR LA SECURITE ET LE DEVELOPPEMENT AU SAHEL »,** citing : **http**://eeas.europa.eu/index_fr.htm, 22.10.2013, 10 : 33.